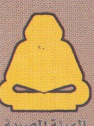
التغيير من أجل الاستقرار

د. حازم الببلاوى

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

مكتبة الأسرة

الأعمال الفكرية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

التغيير من أجل الاستقرار

طبعـة خاصـة
تصدرها دار الشروق
ضمن مشروع مكتبة الأسرة

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. حَازم البِبْلاوى

التغيير من أجل الاستقرار

دار الشروق



مهرجان القراءة للجميع ٩٨

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

التغيير
من أجل الاستقرار

د. حازم الببلاوى

الإشراف الفنى :
للفنان محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

الناشر :
دار الشروق

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : الهيئة المصرية العامة للكتاب

على سبيل التقديم

تواصل مكتبة الأسرة ٩٨ رسالتها التنويرية وأهدافها النبيلة بربط الأجيال بتراثها الحضارى المتميز منذ فجر التاريخ وإتاحة الفرصة أمام القارئ للتواصل مع الثقافات الأخرى، لأن الكتاب مصدر الثقافة الخالد هو قلعتنا الحصينة وسلاحنا الماضى فى مواكبة عصر المعلومات والمعرفة.

د. سمير سرحان

د. حازم الببلاوي

- □ من مواليد أكتوبر ١٩٣٦ ـ القاهرة.
- □ حاصل على ليسانس الحقوق مع مرتبة الشرف ١٩٥٧.
- □ يشغل حاليا منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا).
- □ تولى مسئولية إنشاء «البنك المصري لتنمية الصادرات»، «والشركة المصرية لضمان الصادرات»، وكان أول رئيس لمجلسي إدارتيهما حتى ١٩٩٥.
- □ أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
- □ عمل «بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، و«بنك الكويت الصناعي»، بالكويت.
- □ قام بالتدريس في جامعات القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والكويت والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس.
- □ حائز على جائزة أحسن الرسائل الجامعية من جامعة باريس ١٩٦٤، وعلى جائزة الكويت في العلوم الاقتصادية على مستوى الوطن العربي ١٩٨٣.
- □ له مؤلفات عديدة في الاقتصاد بالعربية والفرنسية والإنجليزية.

تقـديـم

هذا هـو الجزء الثالـث في سلسلة كتـابات عـن أوضـاعنـا الاقتصاديـة والسياسية المعاصرة . ففي ١٩٨٥ أصدرت « **في الحرية والمساواة** » ، وفي ١٩٨٩ صدر « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » . وفي كلا الكتابين تناولت بالمنـاقشة عـددًا من القضـايا السياسيـة والاقتصاديـة التي طـرحت على الساحة واختلـف حولها الرأي العام . وهى قضايـا تمس مصيرنا ، وطبيعة النظام الاقتصـادي والاجتماعي الـذي نعيش فيـه ، واتجاهات المستقبـل ، وموقفنا منهـا . وهي أمور تحتاج مـن مفكرينا وأصحاب الـرأي ، أن يدلوا بدلوهم فيهـا . واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية ، بل إنـه من خلال هذا الاختلاف وعـن طريـق التحاور بين الآراء والاجتهـادات تبرز الحقيقة أو في الأقل تبرز جوانب منها .

وقد أتيح لى خـلال الفترة الأخيرة المشاركة بالرأى في عـدد غير قليل من القضايا المطروحة ، وذلك بنشر بعض المقالات والدراسات في بعض صحفنا المصرية والعـربية . وإذ أعيـد نشرها هنـا كاملـة غير منقوصـة ـ حيـث إن ظروف النشر في الجرائد والصحف اليوميـة قد تتطلب الإيجاز أو الحذف ـ فأملي أن يساعـد ذلك على مزيد مـن الوضوح والاتساق في عـرض الأفكار . فكما في الكتابين السابقين من هذه السلسلة ، فـإن هذه المقالات والدراسات تمثل إلى حـد كبير وحدة فكـرية متكاملـة قد تستحـق أن يتضمنها مـؤلف

واحد. وقد كان حسن الاستقبال الذي لقيه كل من « **الحرية والمساواة** » و « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » ، دافعًا لي لإخراج هذا الجزء الثالث من نفس المجموعة . وساعد على ذلك أيضًا ما أشعر به من أننا على اعتاب مرحلة جديدة من مناقشة عدد غير قليل من المسلمات والتي كانت حتى وقت قريب تنبو عن التساؤل بله المعارضة . ومهد لهذا الجو الجديد ما عرفه العالم ، وخاصة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ، من انهيار نظم اجتماعية كاملة وأعادة النظر في أفكار ومبادئ سيطرت على عدد غير قليل من مثقفي العالم وخاصة في الدول النامية . إن أحداث الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية لا يمكن أن تترك المراقب الأمين دون انفعال أو معادة للتفكير . وصاحب ذلك وعاصره تغيرات كبرى في الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وفي ظروف الاتصالات والمعلومات . وغدًا العالم أقرب إلى « القرية العالمية » . وفي هذا الجو العالمي الجديد استعادت الليبرالية ـ بشقيها الاقتصادي والسياسي ـ مكانتها ، وكانت قد تخلت عنها طوال معظم القرن ، حينما طغت الأفكار الاشتراكية والسياسات التدخلية على الأذهان . والآن يبدو أن الدعوة إلى أحياء اقتصاد السوق من ناحية وتكريس مظاهر الديمقراطية الليبرالية وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى ، هي الدعوة الأكثر قبولا واستجابة من معظم القطاعات .

وفي هذا الإطار فإنه يبدو أن الدعوة إلى « **التغيير** » هى الأكثر اتفاقًا مع روح العصر . فقد مر زمن ساد فيه الاعتقاد بأن التغيير عدو الاستقرار ومهدد له ، وإذا بالأحداث تؤكد لنا ، على العكس ، بأن التغيير ، في الاتجاه السليم وفي الوقت المناسب ، هو أهم دواعي الأستقرار ، وأكثرها ضمانًا ».. ومن هنا جاء عنوان هذا المؤلف ؛ « **التغيير من أجل الاستقرار** » .

والمقصود بطبيعة الأحوال التغيير الموضوعى ؛ في السياسات والتوجهات

والمؤسسات ، أما التغيير الشكلي في المسميات أو الأشخاص فقد يكون أكثر وبالاً إذا لم تصاحبه توجهات جديدة وسليمة . وقد كان من الممكن وبنفس المنطق أن يطلق على هذا المؤلف « **الاستقرار من أجل التغيير** » ، ما دام الغرض هو توفير الشروط الموضوعية لملاحقة العصر وتطوراته . فالإصلاح الاقتصادي والسياسي في جوهره تغيير شامل في نظمنا ومؤسساتنا .

وقد قسمت المقالات والدراسات في هذا المؤلف إلى ستة أقسام . تناولت في الأول فكرة التغيير ذاتها وعلاقتها بالمستقبل ، وانتقلت في القسم الثاني لمحاولات معاندة التاريخ بفرض نظم اجتماعية جاوزها العصر أو التعلق بأحلام وردية عن « مدينة فاضلة » أو التخلي الكامل عن المسئولية استنادًا إلى « مؤامرة » غيبية تحرم الأفراد والجماعات حرية الاختيار والتغيير . ونظرًا لأن الكثير من قضايا التغيير المطروحة إنما تتعرض للانتقال من نظم « التخطيط المركزي » إلى نظم « اقتصاد السوق » ، فقد خصصت لكل منهما قسمًا يتناول بعض جوانبهما . ولا يخفي أن التغيير ليس مجرد تبديل حال بحال ؛ إلغاء قديم وإحلال جديد ، وإنما التغيير هو عملية طويلة ومعقدة ، وأخطر ما فيها هو ما يحدث في خلال « مراحل الانتقال » والتي لم ينزو القديم فيها كلية من ناحية ، ولم يستقر فيها الجديد تمامًا من ناحية أخرى. ولذلك فقد تضمن القسم الخامس من هذا المؤلف بعض مشاكل المراحل الإنتقالية . وبوجه خاص فإنه نظرًا لأن الإصلاح الاقتصادي في مصر قد تضمن ، في جوانب منه ، إصلاح بعض الاختلالات المالية والنقدية ، فإن الأمر لم يخلو من إثارة مشاكل أخرى نتيجة لهذه الإصلاحات وقبل أن يكتمل البناء الاقتصادي والمالي المناسب . وأخيرًا ونحن نتجه إلى اقتصاد السوق ، وهو اقتصاد يقوم على أساس الحساب الاقتصادي السليم لكافة الوحدات الاقتصادية ، فإن النقود ـ والاقتصاد النقدي بصفة عامة ـ

مدعوان للقيـام بدور رئيسي في هذا الاقتصـاد . وفي وقت لم تـزل تطرح فيه بعض التسـاؤلات وخاصـة فيما يتعلق بقضيـة الربـا ، فقد رأيـت إنه مـن المناسب أن أتناول قصة النقود . فرغم تغلغل النقود في حياتنا اليومية ، فإن ظاهـرة النقود عرفـت تطورًا هائلاً كـاد يغير من معـالمها وقد لا يكـون من المبالغـة القول بأن حقيقـة النقود أصبحت تخفـي على العديد مـن غير أهل التخصص . ولذلك فقد رأيت إنه من المصلحة لعلماء الدين والشرع ـ ناهيك عن عامـة المسلمين ـ أن يحيطوا بطبيعة النقود كما يراهـا أهل التخصص . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن مناقشة أحكام الشرع في الفائدة أو الربا .

واليوم إذا أقدم إلى القارئ « **التغيير من أجل الاستقرار** » فإنه مع « **في الحرية والمساواة** » و « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » ليس إلا خطوة أخرى على نفـس الدرب ، وذلك بمنـاقشة قضايانـا المطروحة بقلـب وعقل مفتوحين . وأملي أن يسهـم مع سـابقيه ، في تعميـق ادراكنا لـلأحداث مـن حولنا . والله نسأل أن يلهمنا جادة الصواب ، وعليه التوفيق .

حازم الببلاوي

مصر الجديدة ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩١

١ ـ التغيير :

* عالم جديد
* التغيير
* في السياسة والاقتصاد والأخلاق
* صناعة المستقبل

١ ـ عالم جديد (*)

يحتفل العالم العام القادم بمرور خمسمائة سنة على رحلة كرستفر كولومباس إلى أمريكا سنة ١٤٩٢ . وتعددت الكتب التي صدرت بعنوان ١٤٩٢ بإعتباره تارخيًا تقريبيًا يفصل بين عالمين ؛ العصور الوسطى من ناحية والعصر الحديث من ناحية أخرى . ففي خلال الخمسين سنة التي سبقت أو لحقت هذا التاريخ قامت أهم الأحداث أو الوقائع والتي أنهت العالم القديم ـ العصور الوسطى ـ وفتحت الأبواب للعالم الحديث . ففي ١٤٥٣ سقطت القسطنطينية أمام قوات محمد الفاتح معلنة انتهاء آخر معاقل الإمبراطورية الرومانية الشرقية . وفي ١٤٥٥ ظهرت أول طبعة للكتاب المقدس بعد اكتشاف جوتنبرج للطباعة مؤذنة بذلك بفتح الطريق أمام الثقافة العامة مع ظهور المطبعة . وفي ١٤٧٣ ولد كوبرنكس والذي سيقلب كتابه عن الفلك في ١٥٤٣ المفاهيم القديمة عن مركز الأرض والشمس من الدورة الفلكية . وفي ١٤٨٣ ولد مارتن لوثر والذي أدى نشاطه ـ مع معاصره كالفن ـ بعد أربعين عامًا إلى الإصلاح الديني وأكبر شقاق عرفته الكنيسة . وفي خلال هذه الفترة ظهرت أعمال ليوناردو دافنشي وميكل أنجلو ورفائيل في الرسم والنحت . كما تمت خلال نفس الفترة رحلة

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة عالم اليوم بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ .

فاسكوداجاما (١٤٩٧) حول رأس الرجاء الصالح . وفي السياسة والأخلاق كتب ميكيا فيلي كتاب « الأمير » (١٥١٣) وتوماس مور « اليوتوبيا » (١٥١٦) . وغير بعيد عن ذلك كان مولد جاليليو وشكسبير (١٥٦٤) . وهكذا كانت رحلة كولومباس رافدًا ضمن روافد متعددة تصب في نهر التغيير العظيم والذي أدى إلى قيام عصر النهضة والثورة العلمية والإصلاح الديني وظهور القوميات ؛ أو بعبارة أخرى بزوغ فجر العصر الحديث .

والآن ونحن على مشارق القرن الحادي والعشرين نكاد نقف على عتبة أخرى من عتبات الانتقال إلى عالم جديد . فالتغيرات التي لحقت وتلحق الحياة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية خلال العقدين الأخيرين تكاد تنبىء بأننا نخرج إلى عالم جديد لم تظهر بعد ملاحه الكاملة ـ وإن كان يبدو ـ على أغلب الاحتمالات ـ إنه سيكون مختلفًا عما عرفناه في الماضي . حقًا أن التغيير هو سنة الحياة ، ولا شيء يبقى على حاله ، فالصغير يكبر ، والقليل يكثر ، والقديم ينزوي ويختفي . ومع ذلك فيظل مع هذه التغيرات هنا وهناك طابع مشترك تسمح بالقول بالاستمرارية ـ رغم مظاهر التغيير ـ وبما يمكن معه أن نتعرف على العصر الذي ننتمي إليه . ولكن تجيء لحظات يكون التغيير فيها جوهريًا وأساسيًا بحيث أن عناصر الإنقطاع والأنفصال تبرز على عناصر الاستمرار والاتفاق . وهو ما حدا بالكثيرين إلى اختيار عام ١٤٩٢ ـ أو ما قبل ذلك أو بعده بقليل ـ كتاريخ فاصل بين العصور الوسطى والعصر الحديث . فهل نحن على موعد آخر مماثل ؟

إن الحديث عن ثورة صناعية جديدة ـ عصر المعلومات ـ قد بدأ منذ سنوات ليست بعيدة ، ربما لا تجاوز العقدين . حقًا لقد عرفت الصناعة تطورًا مستمرًا منذ الثورة الصناعية في انجلترا في منتصف القرن الثامن

عشر . ومازالت الصناعة تكتسب كل يوم مجالاً جديدًا أو تدخل إلى مناطق جديدة . ومع ذلك فإنه ومنذ ستينيات هذا القرن عرفت الصناعة تطورًا جديدًا ، ليس مجرد زيادة كمية أو مجرد إضافة إلى الحجم أو الإنتاجية ، وإنما تغير أساس في الوجهة والطبيعة . لم تعد الصناعة مجرد إضافة للطاقة أو تحويلاً للمادة بكفاءة أكبر ، وإنما انتقل محور الأهتمام من الطاقة إلى المعلومات ، فالصناعة الحديثة ترتبط بشكل أكبر بمعالجة المعلومات ، تجميعًا وتصنيفًا واستخدامًا . إذا كانت الصناعة التقليدية ـ من حديد وصلب وآلات وأجهزة ـ تضيف إلى طاقة الإنسان وقدراته المادية ، فإن الصناعة الحديثة تضيف إلى ذكائه وقدراته العقلية . ومن هنا كانت الصناعة الحديثة تدور حول الاتصالات والمواصلات والإلكترونيات . وأبرز مظاهرها هى الحاسبات الآلية . وهكذا انتقلت الصناعة من مجال الطاقة والسيطرة عليها وحسن استخدامها وتسخيرها لخدمة الإنسان ، انتقلت مع ثورة المعلومات إلى مجال الذكاء والقدرات العقلية بمزيد من السيطرة على المعلومات وتحسين اتخاذ القرار . وارتبط مع هذا التطور تطور مقابل ، فلم تعد الموارد الطبيعية هى الأساس الجديد للصناعة الحديثة . فإذا كانت انجلترا ـ وهي صخرة من الفحم ـ هي بداية الصناعة التقليدية بما توافر لها من موارد طبيعية مباشرة أو غير مباشرة ، فإن اليابان ـ العارية تمامًا من الموارد الطبيعية ـ تكاد تمثل نموذج الصناعة الحديثة في الإلكترونيات والحاسبات ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن أكثر المناطق تقدمًا في الصناعة الحديثة ليست أكثرها سخاء من موارد الطبيعة بل أقدرها على البحث والعلم في المناطق القريبة من مراكز البحوث سواء في كاليفورنيا أو في بوسطن . وهكذا يبدو أن الصناعة الحديثة لا تضيف فقط إلى قدرات الإنسان الذهنية ـ بعد أن حررت الصناعة التقليدية الإنسان من عبودية

العمل اليدوي ـ وإنما تستند هذه الصناعة إلى الفكر والعلم بأكثر مما ترتبط بالمواد الطبيعية .

ويعاصر هذه الثورة الصناعية الجديدة في الاتصالات والمعلومات ـ والتي وحدت من أجزاء العالم في قرية كبيرة ـ ثورة مالية واقتصادية أخرى تكاد تربط العالم اقتصاديًا في اقتصاد عالمي جديد . ففي الماضي كادت أن تصبح معها الدولة الوطنية وحدة اقتصادية متكاملة بصناعتها ونقدها المحلي ، ولم تكن العلاقات الدولية إلا مجرد هامش يضاف إلى الاقتصاد الوطني . أما الجديد فإننا نكاد نلمح اقتصادًا عالميًا ، ليس فقط من حيث التجارة سواء في المواد الأولية أو السلع النهائية ، وإنما لقد أصبح الإنتاج نفسه عالميًا تتوزع أجزاؤه على مختلف الدول والمناطق ، وتسيطر عليها شركات عابرة للجنسيات . فلم نعد أمام سلعة وطنية قد تباع في السوق الدولية ، بقدر ما نحن بصدد إنتاج دولي منذ البداية . ولذلك لم يكن غريبًا أن يكون نمو التجارة الدولية بحوالي ضعف معدلات نمو الاقتصاديات المحلية ، وفي نفس الوقت فإن التجارة في مكونات الإنتاج من سلع وسيطة جاوزت بمراحل التجارة في السلع النهائية أو الموارد الطبيعية . لقد أتجه الإنتاج ليصبح عالميا . ومع هذا التطور العالمي في شكل الإنتاج الصناعي ، فإن الأدوات المالية أخذت بدورها طابعًا عالميًا . فالنقود لم تعد مجرد أداة للسياسة المحلية ، وإنما ارتبطت بما يحدث في العالم . فالدولار ـ مثلاً ـ لم يعد مجرد عملة وطنية تتداول في الولايات المتحدة بقدر ما أصبح عملة عالمية، وفي نفس الوقت فإن سياسات أسعار الفائدة على العملات المختلفة أصبحت تخضع للأوضاع العالمية . فلا تستطيع دولة أن تنسلخ بسياسة مستقلة لأسعار الفائدة أو أسعار الصرف دون أن تأخذ في الاعتبار ما يحدث في أسواق العملات الأخرى . وجاءت ثورة المعلومات والاتصالات

وحررت النقود من كل مظهر مـادي ، فإذا هي تنتقل عبر الحدود من خلال نبضات الكترونيـة أو ومضات لاسلكيـة . فالنقود لم تعـد تنتقل مـاديًا في حقائب أو صناديق ، وإنما تنتقل عبر الأثير في شكل تلكسات أو مجرد تغيير في القيود المحاسبية في حسابات البنوك .

ولم يقتصر الأمر على النقـود بل أن الأصول الماليـة من أسهـم وسندات أصبحت تتداول عبر البورصات العالميـة دون كثير من الاعتبار للحواجز أو الحدود السياسية . وهكذا فإن الثروة المالية ـ من أسهم وسندات ـ أصبحت هى الأخـرى عالمية تنبـو على الحواجز والحدود السياسيـة . فما يتداول في بورصات لندن ونيـويورك وطوكيو وهونج كونج وغيرهـا يشمل صناعات ومديونيات لشركات ينتشر نشاطها حول أرجاء المعمورة .

وفي هذا الـوقت الـذي يتغير فيه شكل الإنتـاج الصناعـي وطبيعة المواد الأولية والقدرة على الاتصال ونقل المعلومـات وظهور أشكال الثروة العالمية الجديدة ، في هـذا الوقـت بدأ الحديـث عن أوربـا ١٩٩٢ ومجاوزة الحدود السيـاسية لـدول أوربا التـي كانـت مسرحًـا لأبشع الحروب الـدينية ثـم السياسية خلال القرون الماضية ، وفي نفس الـوقت بدأت أمريكا الشمالية ـ الولايات المتحدة الأمريكية وكنـدا والمكسيك ـ في التقارب الاقتصادي وإزالة أسباب الحواجز والقيـود . وهناك حديث قـريب من ذلك في منطقـة المحيط الهادي بين اليابان وجيرانها .

وقبل أن تتحقـق هذه الخطوات على طريـق الوحدة الأوربية والأمـريكية والأسيوية ، إذا بـإنفجار لا يقل خطورة يـزيل واحدًا من أهـم العقبات أمام الاتجاه العـالمي ، وهـو المتعلـق بـزوال أو إزالـة الحواجـز المذهبيـة أو الإيديولوجية . فإنقسام العـالم إلى نظامين ؛ رأسمالي من ناحية ، وإشتراكي أو شيوعي من ناحية أخرى والـذي استمر لأكثر من نصف قرن ، إذا به في

سنوات قليلة ينهار تمامًا . فمنذ دعوة جورباتشوف في منتصف الثمانينيات لإعادة النظر في النظام الإشتراكي ، إذا بالشيوعية تنهار في كافة دول أوربا الشرقية . وجدار برلين الذي كان رمزًا للانفصال وحاجزًا بين نظامين إذا به ينهار فجأة وتعود ألمانيا الشرقية جزءًا من ألمانيا الموحدة . ومازالت التفاعلات تأخذ مداها في الاتحاد السوفيتي كما في دول أوربا الشرقية . وهكذا أضيفت ضربة أخرى للحدود في شكلها المذهبي بعد أن تآكل العديد من الحواجز السياسية والاقتصادية . وقبل ذلك ، ومعه أصبحت الصحافة والأخبار عالمية تجاوز الحدود ، وكان العلم والفنون قد تخطى هذه الحدود منذ زمن طويل .

وأمام كل هذه التطورات لم تزل دول العالم الثالث وبخاصة الأقل قدرة على التغيير والمتابعة ـ في موقف الغريب ، وربما ـ إذا لم يساعدها الحظ أو حسن التدبير ـ فقد تصبح أيضًا في موقف الطريد .

هذا عالم جديد يتشكل . فهل نعي ما يتم حولنا ، ونحاول أن نشارك فيه؟ هذا هو السؤال . والجواب غير واضح . والله أعلم .

٢ ـ التغييـــــــــر (*)

تنـــاقــش قضـــايـــا التغيير في مصر والخارج بمنـــاسبـــة مـــا يجري مـــن تعديلات وتطورات على الأوضاع السياسيـــة والاقتصادية في عدد غير قليل من الدول ، وخـــاصـــة الدول الاشـــتراكية في الاتحاد الســـوفيتي وشرق أوربا . وفي نفس الـــوقت فإن الحديث عـــن التغيير هو أحد القضـــايـــا المثارة دائمًا في مصر .

كثيرًا ما يخشي من اثارة فكرة التغيير رغبة في تحقيق وحماية لأستقرار ، كما لو كـــان التغيير مهددًا أو معـــرقلاً للأستقـــرار . ويحتاج الأمـــر إلى تفهم مـــدلول التغيير وأهميتـــه ، وكيـــف أن التغيير قد يكـــون مطلـــوبـــًا من أجـــل الأستقرار ، وأن عـــدم التغيير ، أو بالأحرى مقاومـــة متطلبات التغيير ، كثيرًا من كان من أسباب تهديد الأستقرار . فـــالتغيير ليس مناقضًا للأستقرار بل قد يكون من أهم مقوماته . والأستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغيير بل معناه التلاؤم بين الظـــروف والأوضـــاع والنظم والقواعـــد . وكما أن الظروف والأوضاع في تغير مستمـــر ، فكذا ينبغـــي أن تكون النظـــم والقواعـــد ، وعدم مسايـــرتها لتطور هذه الظروف والأوضـــاع يولد المصادمـــات والانفجارات وبالتالي يهدد من أساس الأستقرار .فـــالأستقرار يتطلب توازنًا مستمرًا بين

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يناير ١٩٩٠ .

ظروف الحياة من ناحية والنظم والقواعد من ناحية أخرى ، وهو توازن لا يتحقق إلا بمتابعة هذه التطورات وأحيانًا بالإسراع بها وليس بالوقوف أمامها ، أو قل إنه توازن متحرك أقرب إلى توازن راكب الدراجة يستمر طالما كان متحركًا إلى الأمام ، ويختل وقد يسقط من فوق دراجته إذا توقف عن السير . التغيير من سنن الحياة ، والأستقرار إستجابة لاحتياجها بما في ذلك إجراء التغيرات الضرورية .

الحق أن قضية التغيير تطرح في الواقع ، قصة الإنسان في سعيه الدائم نحو الكمال . حقًا لقد خلق الإنسان قاصرًا ، فالكمال لله وحده . ولكن ، مع هذا القصور وبه ، استطاع هذا الإنسان أن يسطر أعظم ملحمة للتقدم . فالإنسان من دون الكائنات ، صاحب حضارة وتاريخ لأنه ـ مع قصوره ـ يدرك هذا القصور ويثور عليه ويطالب بالتغيير ويحققه. ومن هنا ، فإن لقصور الإنسان جانبه المشرق ، فهو ، عن طريق التغيير ، عنصر للتقدم والترقي . فنقص الإنسان وعجزه ، مع قبوله بذلك ، ليس دائمًا مدعاة للحسرة والألم ، بل أنه كثيرًا ما يمثل فسحة الأمل للتقدم والرقي . وكم تصبح حياة الإنسان مملة وسخيفة لو خلق كاملاً ، أو اعتقد ـــ خطأ ـ في كماله واطمأن إلى أحواله ، وإنه ليس في الإمكان أفضل مما كان ! التغيير هو ما يعطي الإنسان إنسانيته ، ويضفي بالتالي على قصته حلاوة وإثارة ، وبدونه تتبلد حياته ويسقط في مصيدة الجمود واليأس .

وهكذا فقصور الإنسان وعجزه ، ورغبته الدائمة في التغيير وقدرته على ذلك هي أهم قوى التقدم لدى البشرية . والبحث عن اليوتوبيا أو خلق الإنسان الكامل أو المدينة الفاضلة ، ليس فقط وهما وسرابًا ، ولكنه أيضًا حلم سخيف ينزع عن الإنسان أجمل خصائصه ، وهي رغبته في التحسن

وبالتالي قدرته على التقدم المستمر . إن معجزة الإنسان ولغزه تتلخص في أنه مع معرفته بقصوره وعجزه ، يسعى إلى تحقيق هدف مستحيل وهو بلوغ الكمال . ومن هنا الدعوة المستمرة إلى التغيير ، ومن هنا أيضا نسبية الحلول. فالحلول والنظر بصفة عامة بها من القصور والنقص ما يستدعى التفكير الدائم والبحث عن التغيير . فالثابت الوحيد هو الحاجة إلى التغيير ، بل وإلى التغيير المستمر .

وإذا كان التغيير هو قدر الإنسان وأيضًا منقذه ، فقد اكتسب التغيير في العصر الحديث أبعادًا جديدة تمثلت في سرعة التغيير وغزارته وكثافته حتى تكاد تصبح القدرة على التغيير المستمر والتلاؤم والابتكار من خصائص الإنسان الحديث ، ودونها قد لا يفقد الإنسان فقط مكانه في السباق ، بل قد يفقد إنسانيته أيضًا . فمنذ ظهر الإنسان المفكر HOMO SAPIENS على الأرض احتاج لمئات الآلاف من السنين قبل أن يستقر ويصبح ذا حضارة مع ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ، وتستمر حضارته الزراعية لآلاف من السنين في تطور مستمر، ولكنه بطيء ويكاد يكون غير محسوس، حتى تقوم الثورة الصناعية قبل أقل من ثلاثمائة عام وبها يتغير وجه الأرض والإنسان خلال عدة مئات من السنين . والآن ونحن على مشارف الثورة الصناعية الجديدة منذ عقدين أو ثلاثة ، نعاصر تغييرًا جديدًا في شكل الحياة في سنوات محدودة . وهكذا اختصرت مراحل التطور في حياة الإنسان ، من مئات الآلاف من السنين ، إلى الآلاف ثم المئات ، وها نحن ننتقل من مرحلة إلى أخرى عبر سنوات قليلة .

والتغيير وهو نتيجة لعمل الإنسان وأفعاله وآماله وأحلامه وشطحاته ، لا يلبث أن يفرض نفسه على الإنسان أيضًا ويلزمه بالتلاؤم والتعديل والمصالحة . فالتغيير وما يحدثه في العالم من تعديل في أوضاع البيئة

وظروف الإنتــاج وأسـاليـب الإتصـال وطبيعة العــلاقات لا يلبـث أن يفرض سلطانه وقهـره على الجميع . التغيير كالمارد إذا أخرجه الإنســان من القمقم عاد ليفرض قانونه حتى على صانعه . فالتغيير قد يبدأ فكرة أو حلمًا في ذهن باحث أو مفكر ، ولكنهه ما يلبث أن يصبح حقيقة تجاوز كل باحث أو مفكر. التغيير له منطقه وله اتجاهاته . التغيير ليـس فقط ابن الإنسان ولكنه أيضًا أبوه . والويل كل الويل لكل ابن عاق أنكر التغيير أو تخلف عن اللحاق به .

كذلــك فإن التغيير قد يتم بشكــل غير محسوس نتيجة لتطـور مستمر وغير واعٍ فهو حصيلــة لآلاف ردود الفعل الصغيرة هنا وهناك ، ومــا ينشأ عنها من تعديل فى شكل العلاقات على نحو لم يثر في ذهن أى فرد . فالتغيير ليس بالضرورة نتيجة لتصور عقلي أو تصميم مسبق ، وقد تكون المحصلة النهائية للتغيير شيئًا مبتكرًا وغير مسبـوق بل وغير متصور أصلاً ، نتيجة للعديد من الأفعال وردود الأفعال الجماعية . فالتغيير هنا مظهر من مظاهر التطور الثقافي والاجتماعي وليس بالضرورة نتيجة لهندسة اجتماعية ـ من منظر أو حاكم ـ بتصميم نموذج معين لصورة المجتمع أو بعض قطاعاته ، وإنما هو محصلة لتطور بطيء من خــلاصة ردود الفعل المتعددة والمتناثرة وأشكــال التلاؤم والتصـــالــح لسلوك الآلاف بــل والملايين مــن الأفراد مــع المعطيات الجديـدة .، فالتغيير كما قد يكون نتــاجًا للعمل الذهنـــي والخطط العقلية لفرد أو جهاز ، قد يكون أيضًا نــوعًا من التطور الثقافي والحضاري الشامل الذي يستند إلى خبرة الأجيال والتجربة والخطأ والتعديلات الجزئية والصغيرة والمتفرقة ، والتي تؤدي في النهــاية إلى ظهور أنماط ونماذج لنظم ومؤسســات لم ترد على ذهــن أى أحد . ولعـل أهم النظــم الإجتماعية التـــي عرفتها الشريــة هى نتيجة لهذا النوع من التطور والتغيير . فــانظر إلى اللغة مثلاً وإلى ظاهرة النقود أو التبادل ، فهذه من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ـ

والتي نشـأت من خلال التطور الثقـافي والتاريخي ـ لم تكن وليـدة تصور نظرى لنموذج قام في ذهن باحـث أو مفكر أو حاكم . حقًا يأتي دور التنظير والتقنين في مرحلة لاحقـة لضبط الظاهرة وتنظيمها بعـد أن تنشأ ، كما هو الحال في عمل علماء اللغة والفقه أو دارسي الاقتصاد أو ممارسيه .

ولذلـك فبقدر حـاجة الإنسـان إلى قراراتـه العقلية والـذهنية لتطـوير مستقبله وأحداث التغيرات المطلوبة والمناسبة ، بقدر ما نحتاج أيضًا إلى قدر من التـواضع ومعرفـة حدوده وإمكانياتـه . ففي كثير من الأحـوال يكون تـدخـل الأفراد معـرقـلا أو معـوقـًا للتغيير ، بالأصرار على إبقـاء نظـم أو مؤسسات لم تعد مناسبة ، أو بفـرض قواعد وتنظيمات غير مواتية استنادًا إلى مبررات ذهنية أو عقلية تقوم في ذهن مسئول أو حاكم . ولذلك فإن إتاحة الفرصة للتغيير لا تتطلب دائمًا فرض تصورات أو نماذج معينة بمقولة إنها تتفق مـع العصر ، بقدر مـا تحتاج في كثير مـن الأحيان إلى وضـع الشروط المنـاسبة لإطـلاق قـوى التغيير والتطويـر . والفـارق بين الأمـرين هـام ، فالأسلوب الأول يفرض شكل الحل فهـو لا يعترف فقط بالحاجة إلى التغيير وإنما يقـدم أيضًا العـلاج ، أو هكذا يتصـور ، في حين أن الثاني فـإنه مـع اعترافه بـالحاجة إلى التغيير يترك المجـال لقوى التطـور حتى تـؤتي فعلها ويقتصر على تنظيم السلـوك وردود الأفعال ودون أن يفـرض حلًا بعينـه . ولذلـك فإن قدرة المجتمعات على التغيير كثيرًا مـا تتوقف على طبيعـة النظم والقواعد السائدة ، وما إذا كانت تتيـح فرصا أكبر للتطور التلقائي أم تعتمد كلية وفقط على تحقيق أهداف وتصورات مفروضة مسبقًا .

كذلك فإن التغيير كما قـد ينشأ نتيجة لتعديلات ماديـة ملموسة نتيجة لإدخال عـدد من الآلات أو الأدوات أو أسـاليب الإنتـاج من مصـانع وآلات

وبنيات أساسية من طرق ومدارس ، وما إلى ذلك ، أو ما يمكن أن نطلق عليه التغيرات الصلبة HARDWARE ، فـإن التغير قـد يترتـب أيضًـا نتيجـة لتعديلات في النظم والأساليب وقواعد السلوك سواء في التشريعات القائمة أو النظام الاقتصـادي أو النظم القانـونية وغير ذلـك مما يمكن أن نطلـق عليه اسم التغيرات اللينة SOFTWARE .

وقد يبدو من الغريب القول بأن أخطر التطورات إنما تحدث نتيجة لهذه التغيرات اللينـة مـن أعـادة نظـر في التنظيمات القـانـونيـة والسيـاسيـة والاقتصادية ، بـل أن أهم التغيرات الصلبة لا تعدو أن تكـون محصلة لتلك التغيرات اللينة ، ولذلك فإنه لا يبدو من قبيـل المبالغة القول بأن ما تحتاجه الدول المختلفة هو مزيد مـن التفكير في أحداث هذه التغيرات اللينة ، من نظم قانونيـة واقتصادية وسياسية . وإن الاقتصار على جلبـة الأشكال الصلبة من آلات ومصـانع حديثـة وفي غيبة التنظيمات المناسبـة كانت ــ في معظم الأحوال ـ تبديدًا للجهود وتبذيرًا بغير طائل . وعلى العكس فإن وضع النظم المناسبة (التغيرات اللينـة) من شأنه أن يعظم مـن حجم التغيرات الصلبة المفيدة والمنتجة .

وإذا كانـت قدرة المجتمعـات على متابعـة التغيرات المناسبـة قد أدت إلى الفصل بين مجموعـة الدول المتقدمة من نـاحية والدول المتخلفة مـن ناحية أخرى ، فـإن الصحيح أيضًـا إنه مـع تطور أسبـاب الاتصال والمعلـومات أصبح يوجد في كل دولة متقدمـة أو متخلفة نوعان من الأفراد والمؤسسات ، هناك عناصر التقدم وهناك عناصر التخلـف ، ولا يكاد تختلف في تلك الدول الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة . ففـي كلِ مجتمع متقدمًا كان أو متخلفًا هناك أفراد ومؤسسـات متقدمـة وأخرى متخلفة . ولعل الفارق الرئيسي بين

كـل من الـدول المتقدمـة والمتخلفة إنما يـرجـع إلى أمريـن أحدهما متعلـق بالأهمية النسبيـة والآخر بالوضـع أو المركز . فالدول المتقـدمة على خلاف الـدول المتخلفـة ، وتتمتـع بنسبـة عاليـة مـن عنـاصر التقـدم في الأفـراد والمؤسسات بحيـث أن المتوسط العـام فيها يغلـب هذه العناصر التقـدمية . وليس الأمر كذلك في الدول المتخلفة ، التي تعرف أيضًا ، عناصر متقدمة من الأفراد والمؤسسات ، ولكنها تمثل الاستثناء وليس الأصل . كذلك فإن الدول تختلف فيما بينهـا من حيث الدور الـذي تلعبه عناصر التقـدم أو التخلف ، ففي الدول المتقدمـة تحتل هذه العناصر التقدمية مراكـز الريادة والقيادة ، في حين تتـوارى في الدول المتخلفـة لتكتفي بـدور المتفرج . وكثيرًا مـا تكسر الـدول المتخلفـة حلقـة الفقـر والتخلف بمجـرد دفـع عنـاصر التقـدم إلى المراكـزالريـادية . وهكـذا فـإن للصفوة دورًا لا ينكـر في الإسراع بالتطـور والتغيير في الاتجاه السليم .

وما دمنا نتحدث عن التغييرات التي تنقل المجتمعات المتخلفة إلى التقدم ، فإنه من الطبيعـي ألا يتم ذلك فجأة أو بشكل سريع ، بـل أن هذه التطورات تتطلب عادة مـددًا طويلة قبل أن تحدث أثـارها وتحقق نتائجهـا . ومع ذلك فإن الحديث عن المدة الطويلة وتلك القصيرة كثيرًا ما يكون مضللاً . فهناك انطباع أن المدة الطويلة تتطلب بالضرورة وقتًا طويلاً قبل أن تظهر النتائج ، وأن ظهور هـذه النتائج لابـد وأن يكون بشكـل تدريجي وغير محسـوس . وهذا قد يكون صحيحًا ، ولكن الصحيح أيضًـا هو أن أثار المدة الطويلة قد تظهر فجـأة كما لو كانـت بدون مقدمـات . والحقيقة أن ما يظهـر فجأة لا يعدو أن يكون محصلة لما يدور تحت السطـح من تغيرات غير ظاهرة وبما يجعل المجتمع مستعـدًا للتغيير ، وبحيث يظهر التغيير بسرعة عنـدما تلوح أول فرصة لذلك . ولعل هذا هو ما يحدث الآن في دول شرق أوروبا والاتحاد

السوفيتي . فهذه التغيرات الجوهرية والتي تتم خلال شهور ـ ليست سوى آثار المدة الطويلة والتي كانت تنضج تحت السطح ، وبمجرد أن توافرت الفرصة المناسبة ظهرت كما لو كانت أحداث شهور أو حتى أسابيع ، ولكن الحقيق إنها محصلة تراكمات لسنوات طويلة لم تلبث أن تفجرت ـ كالزلزال ـ عند أول تشقق في القشرة السطحية . ولذلك لا ينبغي أن تخدعنا مظاهر عدم التغيير فقد تكون تغيرات المدة الطويلة أقرب مما نتصور .

التغيير من طبائع الكون . والله أعلم .

٣ - في السياسة والاقتصاد والأخلاق (*)

في خضم الحديث عن دور **الدولة والقطاع الخاص** ومجال كل منهما قد يكون من المفيد تأصيل المسائل حول طبيعة النشاط للأفراد والمجتمعات وما يرد على ذلك من محددات . ويمكن القول ـ بنوع من التجاوز وربما من التبسيط ـ بأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصاد والأخلاق . ونقصد بالسياسة هنا اعتبارات **السلطة** ، وبالاقتصاد اعتبارات **المنفعة والمصلحة**، وبالأخلاق اعتبارات **القيم** ووازع الضمير الفردي والجماعي . وينبغي أن نعترف إنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسة ، الاقتصاد ، الأخلاق) العديد من الظروف والمؤثرات . ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويزدهر أفرادها ما لم يتوافر الإنسجام والتوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطة من ناحية ، والاقتصاد أو المصلحة من ناحية ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكن بنوع من التبسيط القول بأن أداة السياسة الرئيسية هى **الدولة** التي يتركز فيها استخدام السلطة ، في حين أن المجال الطبيعي للاقتصاد هو **السوق** وحيث تعبر المصالح أو المنافع المختلفة والمتعارضة عن نفسها فيما

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ يونيو - ١٩٩٠ .

تظهره هذه السوق من مؤشرات وخاصة الأسعار ، وأن الأخلاق ـ بالمعنى الواسع ـ تفرض سلطانها فيما جاوز كل من الدولة والسوق بأشكالهما المنظمة وتستند بالتالي إلى ما يعتمل في **ضمير المجتمع**.

التوازن بين السياسة والاقتصاد والأخلاق :

إذا كانت المجتمعات والأفراد يخضعون في سلوكهم لاعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، فإنه من الضروري في أي مجتمع سليم أن يتوافر نوع من التوازن بين هذه الإعتبارات دون أن يطغي أحدها على الباقي . فتغليب أحد هذه الجوانب على حساب الجوانب الأخرى لابد وأن يؤدي إلى اختلال جوهري في أمور الجماعة والأفراد معا . فسيطرة السياسة ـ أي السلطة ـ لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه ، بل غالبًا ما يؤدي تدخل أجهزة السلطة في الاقتصاد إلى تسخيرها لتحقيق مصالح اقتصادية ذاتية وبالتالي شيوع الفساد والإنحراف . وهكذا تؤدي غلبة السياسة إلى إفساد كل من الاقتصاد والأخلاق . وبالمثل فإن ترك الأمور على الغارب للاقتصاد والمصالح الخاصة دون قيود أو رقابة كثيرًا ما ينطوي على نوع من التوحش الأناني وفرض سلطة الغني على الفقير مما قد ينعكس سلبيًا على الإنجاز الاقتصادي نفسه فضلا عن أنه لن يلبث أن يصبح مظهرًا من مظاهر التسلط والقهر الذي يجاوز أي قهر سياسي . ومع غياب الروادع الأخلاقية وسيطرة المصالح الاقتصادية الخاصة تختل أمور السياسة والأخلاق معًا . وأخيرًا فإنه من العبث الاعتقاد في إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيم الأخلاقية وحدها ـ وسواء كانت القيم دينية أو غير دينية ـ فلن تلبث أن تؤدي غرائز الأفراد في التسلط والأنانية أن تهدر هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح الأخلاق الرسمية قناعًا للأستغلال والأستبداد .

وهكذا فـإنه لا بـديل عـن الأعتراف بضرورة وجود سلطـة سياسيـة ، وبالتالي نـوع من الردع المنظم ، وعـن الأعتراف بمشروعية المصالح الـذاتية وتوفير الشروط الموضـوعية لتحقيقهـا ، وعن ضرورة توافـر قيم أخـلاقية تحدد المقبول وغير المقبـول اجتماعيًا . وبذلـك تعمل السياسـة والاقتصاد والأخلاق معًا في كل مجال ، فضلا عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها في نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضحة لكل منها ، مما يفتح الباب لاجتهـادات متعددة يمكـن أن يثـور حولها الخلاف . ولعـل تـاريخ الفكـر والفلسفة هـو إلى حد بعيـد مناقشة لأفضـل أشكال التـوازن بين اعتبارات **السلطة والمنفعة والأخلاق.**

الأفراد والدولة والمجتمع :

لا يكفي الحديث عن الاعتبارات والمحددات للنشاط الفردي والإجتماعي بل لابـد وأن يصاحب ذلك منـاقشة لأدوار الأشخاص الفاعلـة أو اللاعبين الأساسيين في هذه المجالات . ويمكن بصفة عـامة التمييز في هذا الصدد بين دور لكل مـن الفرد والدولـة والمجتمع . وإذا كـان من الصحيح أن كـلا من السياسـة والاقتصاد والأخلاق يـؤثر بشكل مـا في سلوك الأفراد والـدولة والمجتمع ، فـإنه مـن الصحيح أيضًا أن كـلا من هـذه العناصر أكثـر قدرة وتأهيلاً لمراعاة بعض هذه الاعتبارات بشكل أقدر من غيرها من الاعتبارات .

وفي حديث سابق ـ ليس هنـا محل التفصيل فيه ـ أشرت إلى أنه كثيرًا ما يثور الخلـط عند الحديـث عن دور الفـرد والجماعة إلى مجرد حـديث عـن علاقة الفـرد بالدولة ، وبالتـالي الخلط بشكل ضمني بين الـدولة والمجتمع والمطـابقة بينهما . وقـد سبـق أن أشرت إلى أن الخلـط فضلاً عـن أنـه غير

صحيح فقد تكون لـه آثار ونتـائج فادحـة على حقوق الأفـراد ومصالـح المجتمع . والحقيقة أن هناك أطرافًا ثلاثة : **الأفراد والمجتمع والدولة** ، وهم مع ذلك مندمجون في وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد وهم أكثر أطراف العلاقة وضوحًا لأنهم حقائق مادية ، فإنهم أكثر من مجرد وجود مادي ؛ الفرد حقوق وحريات ، ولذلك فلا وجود للفرد دون مجتمـع يعترف بحقوقـه وحريـاته . وأمـا المجتمع ــ وهو ربما أكثـر أطراف العـلاقة أهمية وإلحاحًا ــ فإنه يبدو أقـل وضوحًا وأكثر هـلامية . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكـونين للجماعة حيث يمتد إلى التاريخ وينصرف إلى المستقبل أيضًا . المجتمـع حقيقة مادية ولكنه حقيقـة تاريخية يعبر عن الأصالة ويفتح باب الأمل ، والمجتمع أيضًا رسالة حضارية . وإذا كان هناك تمايز بين الفرد والمجتمع ، فإنه لا معني لمجتمع دون أفراد أحرار وقادرين ، فالمجتمع يجاوز الأفراد ، ولكنه لا يستطيع التجاوز عنهم .

على أن المجتمع بـالمفهوم السـابق لا وجـود له ولا فـاعلية دون تنظيـم قانوني وقهر منظم ، وبعبارة أخري دون سلطة سياسية . وهنا يجيء دور الدولة أو الطرف الثالث في العلاقة . فـالدولة أو السلطة السياسية هى حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه والأفراد وحقوقهم . ولكن الدولة تتضمن في نفس الـوقت أجهـزة ومؤسسات ويمكـن أن يترتب عليها مصـالح ومـزايا فئويـة. ولذلك فإنـه من الخطر عدم التمييـز بين الدولة والمجتمع ، الـدولة وسيلة المجتمع ، ولكنها بأجهزتها ومـؤسساتها تعرف وجودًا مستقلاً وقد يكون معـارضًا أو منـاقضًا لمصـالح المجتمـع وحقوق الأفـراد . ومن هنـا ضرورة القيود والرقابة على أجهزة الدولة .

وإذا كان كل مـن الأفراد والدولة يظهـرون في أشكال واضحة محددة ،

فإن التعبير عن المجتمع المدني يبدو أقل وضوحًا . ومع ذلك فإن هذا المجتمع يتم التعبير عنه من خلال العديـد من الأشكال ؛ الأسرة ، المسجد ، الكنيسة ، الصحافة ، الجمعيات الخيرية ، صور التعبير الفني ، وهكذا .

وهذه العناصر الثلاثة : الأفراد والـدولة والمجتمع ضرورة لا غنى عنها ، وينبغي تحقيق التوازن بينها . ومن الضروري أيضًا الأعتراف بأن لكل منها مجالا ـ يجيـد فيه وتبرز فيه قدراتـه الخلاقة ، **فالدولة أقـدر ما يكون في مباشرة السلطة أو القيام بأعمال السياسة ، وهي ليست بنفس الكفاءة في ممارسة الاقتصاد أو صيانة الأخلاق . وعلى العكس فإن الأفراد أكثر إحساسًا بالمصالح المباشرة والخاصة وبالتالي بمعالجة أمور الاقتصاد ، وبصفة عامة لا يزدهر السوق دون قطاع خاص قوي . ومن ناحية ثالثة نجد أن المجتمع المدني ـ بكافة مظاهره ـ هو الأمين الطبيعي على حماية القيم وصيانة الأخلاق . وهكذا فإن التوازن بين اعتبارات السياسة والاقتصاد والأخلاق ، يقتضي ، بالضرورة ، توازنًا مقابلاً في الأدوار التي يقوم بها كل من الدولة والفرد والمجتمع ، وبالتالي توازنـًا بين دولة قويـة ، ونظام للسوق الكفء ، ومؤسسات سليمة للنشاط الإجتماعي.**

والله أعلم.

٤ـ صناعة المستقبل (*)

كان موقف الإنسان من المستقبل دائمًا بالغ الغموض والحيرة إذ تراوح بين التفاؤل والتشاؤم من ناحية وبين العجز والقدرة من ناحية أخرى . ومع ذلك فإنه يبدو أن أحد مكتسبات العصر الحديث هي ثقة الإنسان في نفسه وفي مستقبله ، وإنه بدأ يعمل من أجل المستقبل ، ويخطط له . وهكذا فالمستقبل لم يعد قدرًا محتومًا أو كتابًا مغلقًا بقدر ما هو نتيجة للأعداد والترتيب .

والاقتصاد الحديث هو في جوهره تعامل مع المستقبل . فما عرف بإسم الرشادة الاقتصادية في سلوك الوحدات والمشروعات ، ليس أكثر من القيام بالحساب الاقتصادي والتنبؤ بالنسبة لكل خطوة . فالإنتاج يتم لسوق بناء على تقدير وتوقعات للتكاليف والعوائد ، بل وتقوم فكرة الاستثمار كلها على أساس الأعداد للمستقبل بل ومحاولة تشكيله . وبالمثل فإن السياسة وهي فن إدارة الحكم قد أصبحت هي الأخرى تعاملاً مع المستقبل أعدادًا وترتيبًا. ومن هنا فقد بدأ النظر إلى المستقبل بإعتباره أحد مسئوليات الإنسان .

واهتمام الإنسان بالمستقبل راجع في جزء منه إلى زيادة قدرات الإنسان وبالتالي تأثيره على بيئته . ففي الماضي البعيد وقف الإنسان عاجزًا أمام

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١ .

قوى الطبيعة التي شكلت حياته وظروفه . ومن هنا فقد كان التغيير محدودًا، فهو يخضع لناموس طبيعي قل أن يتغير ، وبالتالي فقد توقف نمط حياته على الظروف الجوية واختلاف الفصول وطبيعة البيئة المحيطة به والتي قل أن تتغير إلا عندما تقع الكوارث الطبيعية من فيضانات أو زلازل أو أعاصير أو أمراض . وهكذا فقد كانت نظرة الإنسان إلى المستقبل هي نظرة الخوف والترقب من أهوال ومصائب الطبيعة ، أما ما عدا ذلك فإن العادة والتقاليد كفيلة بترتيب أمور الحياة في الرعي أو الصيد أو في الزراعة . فمع ركود المجتمعات وبطء التغيير لم تقم الحاجة إلى الأعداد إلى المستقبل الذي لم يخرج عن استمرار وتكرار للحاضر والماضي . فالوقت يمضي والزمن لا يتغير .

ومع زيادة قدرة الإنسان في التأثير على البيئة ، وخاصة مع الثورة الصناعية ، لم يعد المستقبل مجرد تكرار للماضي ، فتعدد وتنوع وسائل الإنتاج ، واكتشاف الجديد من المناجم أو المعادن ، والتعرف على بلاد جديدة، واتساع قاعدة التجارة والمواصلات ، كل ذلك فتح باب التغيير . فإختلف اليوم عن الأمس ، ولم يعد الغد مجرد صورة لليوم . فالأهتمام **بالمستقبل هو تعبير عن إدراك قوى التغيير** والتجديد . فما حاجتنا إلى الإعداد للمستقبل إذا لم تكن هناك احتمالات للتغيير . وهكذا بدأ النظر إلى المستقبل نظرة جديدة مع التغيير المستمر في ظروف الحياة وقواعد الإنتاج ، وحاجات الأفراد والجماعات . فالوعي بالمستقبل والأهتمام به هو وليد التغير المستمر الناشئ عن الزيادة المطردة في سيطرة الإنسان على بيئته . وهكذا أدى تحرر الإنسان من ربقه وعبودية الطبيعة كما ساعدت سيطرته عليها وتسخيرها له إلى فتح آفاق متعددة للمستقبل مما أوجب الأهتمام به والإعداد له . الوعي « بالمستقبل » كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراف

بإمكانيات « التغيير » . فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولا قيمة للتاريخ ، وكل ما هناك هو صور متكررة ومعادة لنفس القصة . لا فرق بين ماضي وحاضر أو بين حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت . ومن هنا كان الإنسان ذا حضارة وتاريخ ، لأنه استخدم الوقت المتاح في إجراء التغييرات والتجديدات في ظروف حياته ونشاطه . ولنفس السبب لم تعرف مملكة النحل أو النمل ، مثلا ، تاريخًا أو حضارة ، لأنها رغم تنظيمها الإجتماعي المتقدم ، فإنها لم تعرف تغيرًا أو تطورًا . ولنفس السبب فإنها ليست في حاجة إلى الإعداد للمستقبل أو صناعة الحضارة . وهذا شأن الجماعات الراكدة ، التى لا تعرف تغييرًا وبالتالي مستقبلاً .

ومع أهمية وخطورة المستقبل بالنسبة للإنسان المعاصر ، فلم تزل تخالطه أحاسيس متعارضة ومتناقضة حيال هذا المستقبل . فرغم الأعتراف بأن المستقبل قد أصبح من صنع الإنسان إلا أنه لا زالت هناك بقايا من الأحاسيس القديمة ــ بل وربما البدائية ــ التي ترى أن قوانين المستقبل والتاريخ تحكمها قوانين حتمية أو جبرية تكاد تفلت تماما من حرية الاختيار والإنتقاء . ولعل أشهر هذه الحتميات هى ما سمي بحتمية التاريخ. وقد أخذت حتمية التاريخ مسارًا طويلاً ، ربما بدأ بالأفكار الدينية وخاصة لدى الجماعات اليهودية البدائية التي كانت ترى في التاريخ البشري مجرد تمهيد للوعد الألهي للشعب المختار . وتعتبر الماركسية أشهر الدعوات الحديثة لهذه الحتمية التاريخية ، وهي حتمية تفرضها ظروف الإنتاج وأوضاع الاقتصاد . وبين الأمرين قامت نظريات لحتميات جغرافية أو عنصرية أو غير ذلك . ويبدو أن المزاج الحالي ــ وخاصة بعد سقوط الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ـ قد بدأ يتخلص من كل بقايا هذه الحتميات .

وإذا كان المستقبل قد تحرر من هذه الحتميات الميكانيكية ـ سواء كانت دينية أو اقتصادية أو عنصرية أو جغرافية أو غير ذلك ـ فإنه من غير المقبول التسليم بأن المستقبل هو ضرب من الحظ أو الصدفة ، وأن كل شيء قد أصبح ممكنًا أو متاحًا . فإذا لم يكن التاريخ خاضعًا لقوانين حتمية تحدد مسارًا وحيدًا ، فإن الوقائع ترتبط ، مع ذلك ، ببعضها برابطة السببية. فأحداث اليوم هي نتيجة أفعال الأمس ، وما نزرعه اليوم نحصده في الغد . وإلغاء الحتميات الغيبية ليس إهدارًا لفكرة السببية . ولذلك فإن المستقبل ، وإن لم يكن وليد حتمية كبرى للتاريخ ، فإنه مع ذلك محصلة لأفعالنا . وفي كل واقع نجد أنفسنا أمام خيارات متعددة يتوقف عليها المستقبل . وتتسع هذه الخيارات أو تضيق بمقدار ما تتيحه ظروف الحاضر والواقع . وقل أو ندر إن وجد الإنسان نفسه في ظروف لا خيار له فيها ، وغالبا ما تعددت أمامه الخيارات ، وظهرت بالتالي فكرة الحرية ، ومعها مسئولية الخيار . وهكذا تتضمن فكرة المستقبل قدرًا من الحرية والجبر معًا . الحرية لأنه في ظروف كل واقع هناك مسارات وخيارات متعددة ، وجبر لأنه في ضوء ما يتم اختياره يتحدد المستقبل وترتبط النتائج بالمسببات . ولذلك لا يوجد مستقبل واحد ولكن مستقبلات متعددة ممكنة ، ويتحقق واحد منها وفقًا لما نختار . المستقبل نصنعه بإختيارنا وأفعالنا .

وتثير قضية صناعة المستقبل مشكلة التخطيط والإعداد للمستقبل . فإذا كان من الصحيح ـ وهو صحيح ـ أننا نختار المستقبل بأفعالنا اليوم ، فإننا في حاجة دائمًا ومستمرة للتخطيط والإعداد للمستقبل . ومع ذلك فقد أبرزت تجربة السنوات الأخيرة فشل غير قليل في معظم الدول التي أخذت بنظم التخطيط المركزي بعكس دول السوق التي عرفت تقدمًا ملحوظًا ومطردًا . فكيف يمكن التوفيق بين هذه النتائج وبين الدعوة إلى صناعة المستقبل ؟

الحقيقة أن الفشل الذي لحق نظم التخطيط المركزي - كان راجعًا بدرجة أكبر إلى أن هذه التجارب كانت في الحقيقة تطبيقًا لمعنى المركزية أكثر منها إلى الأخذ بمعنى التخطيط . في حين أن نظم السوق وإن خلت من فكرة الإدارة المركزية فإنها - في الواقع — استندت إلى أكبر قدر من الحساب الاقتصادي والتخطيط والإعداد من جانب الجميع ؛ أفرادًا أو مشروعات . وقد أثبتت السوق أنها أكفأ أجهزة التنسيق بين هذه الخطط لمختلف الأفراد والوحدات الاجتماعية . وهكذا ، فقد كان التخطيط المركزي — كما أثبتت التجارب — مركزيًا أكثر منه تخطيطًا ، في حين أن نظم السوق كانت في الحقيقة البوتقة التي جمعت بين مختلف الخطط لجميع الوحدات ونسقت بينها ، وبالتالي كانت أكثر كفاءة في الإعداد للمستقبل . وهذا أمر ربما يحتاج إلى مقال مستقل . والله أعلم .

٢ ـ معـانـدة التـــاريـخ :

* حول أزمة الاشتراكية العالمية
* المدينة الفاضلة
* المــــؤامــــرة
* تحية لمناضل اشتراكي راحل

٥ - حول أزمة الاشتراكية العالمية (*)

لا يستطيع أي مراقب للأحداث أن يتجاهل ما يحدث على ساحة دول الكتلة الأشتراكية ، فقد عمت عدوى مراجعة أو تراجع الأشتراكية معظم أرجاء المعمورة . ولذلك لم يكن غريبًا أن تتناول أقلام المحللين هذه الظاهرة الهامة في تراجعها ، كما سبق وأن استحوذت ، في الماضي ، على اهتمامهم في تقدمها .

نهاية التاريخ أم نهاية المعاندة :

لعل أشهر مقالات العام الماضي (١٩٨٩) كانت مقالة « **نهاية التاريخ** »، وفيها يرى الكاتب أن الصراع التاريخي قد حسم ، أخيرًا وبشكل نهائي ، لمصلحة الديمقراطية والرأسمالية . فيبدو أن الأشتراكية — والتي استندت دعواها إلى الحتمية التاريخية - قد خسرت سباقها التاريخي لمصلحة **الليبرالية** بشقيها الاقتصادي (اقتصاد السوق) والسياسي (الديمقراطية). وإذا كان من الصعب قبول مقولة الكاتب بأن الصراع والتطور قد انتهى وحسم لمصلحة نظام أو مذهب - فطالما استمرت الحياة فإن التطور لابد وأن يفرز أشكالاً جديدة - فإنه يبقى مع ذلك ضرورة الإعتراف بأن تراجع

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٩٠ .

العديد من النظام الأشتراكية في أوربا الشرقية بل وفي الاتحاد السوفيتي نفسه دليل على أن النظم الأشتراكية - **كما طبقت** - لم تكن دائمًا استجابة لمتطلبات التاريخ بقدر ما كانت - في غير قليل من الأحوال - معاندة له . حقًا أن أهداف الأشتراكية في العدل والمساواة وإلغاء أشكال الأستغلال أهداف إنسانية تسعى وسعت إليها المجتمعات وتحقق بالفعل الكثير من تطبيقاتها في غير قليل من الدول المتقدمة - الدول الأسكندنافية ، انجلترا ، النمسا - بل حتى في عدد من الدول المعروفة بقوة رأسماليتها مثل ألمانيا واليابان . ولكن السعي لتحقيق هذه الأهداف شيء ، **وأسلوب تطبيق** النظم الأشتراكية الماركسية القائمة على أساس الحزب الرسمي الواحد شيء آخر .

تطور تاريخي وليس هندسة اجتماعية :

الحديث عن الإنسان هو حديث عن التطور . فالإنسان ذو تاريخ لأنه دائم التطور والتغيير . الإنسان - مع نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - هو وليد التطور التاريخي ، وهو أيضًا صانعه . وإذا كان من المستحيل إيقاف التطور ، فإنه من العبث **فرض** شكل التطور ومحاولة أقامة نظام اجتماعي **قصرًا** بناء على فكرة أو نظرية تقوم في ذهن حاكم أو مفكر . الحياة الاجتماعية وليدة تطور تاريخي طويل من التجربة والخطأ . وإذا كان الفكر يلعب ، ولاشك ، دورًا هامًا في تطوير المجتمعات ، فإنه وحده غير كاف لإقامة نظام اجتماعي . فالنظام الاجتماعي ينتج من خلال التطور البطيء لآلاف المعطيات التي تتفاعل في الضمير الاجتماعي ، دون أن تنعكس بالضرورة ، في شكل إرادة واعية لنظرية يجري تطبيقها من حاكم أو مفكر . العقل الجماعي كما يظهر في التطور الثقافي أكبر وأرحب بكثير من أن يستوعبه عقل الفرد مهما كان عبقريا . من الخطر الاعتقاد في إمكان تصميم

وفرض نظام اجتماعي وفق تصور مسبق يضعه حاكم أو حكيم كما يفعل المهندس عندما يقوم بإنتاج آلة أو جهاز وفقًا لتصميم مسبق Blue print . المجتمعات الإنسانية ليس مادة ميتة يمكن أن نؤلف بينها لإنشاء نظم اجتماعية وفقًا لنماذج أو نظريات مسبقة في شكل من أشكال الهندسة الاجتماعية Social Engineering. وغالبًا ما تؤدي هذه المحاولات ـــ رغم نبل البواعث التي قد تصدر عنها ـ إلى مسخ اجتماعي . وفي كتاب هام كتب في الأربعينات أشار الاقتصادي النمساوي هايك في « **الطريق إلى العبودية**» إلى مخاطر الهندسة الاجتماعية ، وتلقف هذه الأفكار الفيلسوف كارل بوبر منددًا في كتابه الشهير « **المجتمع المفتوح وأعدائه**» ، بخطورة محاولات الهندسة الاجتماعية وفرض النظم الاجتماعية قهرًا .

ليس بالعقل وحده :

لعل مما ساعد على قبول إمكانية الهندسة الاجتماعية ومحاولة فرض نظام اجتماعي مثالي ، انتصار النزعة العقلانية وما ارتبط بها من نجاح العقل والعلم . فإذا كان العلم قد أثبت جدواه وفاعليته ـ والعلم هو ابن العقل ـ فلم لا تذهب العقلانية إلى نهايتها وتحاول أن تخلق مجتمعًا عقلانيًا يقوم على أسس علمية بعيدًا عن الغيبيات والخزعبلات ؟ وإذا كان العقل وليس الغريزة وحدها ، هو أهم ما يميز الإنسان ، فلماذا لا نحاول أن نبني مجتمعًا قائمًا على العقل والعلم ؟ وقد أوضح هايك في كتاب أخير له عن « **الغرور القاتل The Fatal Conceit** » أن **التطور الحضاري أو الثقافي** وهو يقع بين العقل والغريزة ، هو أساس وجود المجتمعات وتقدمها . فالجماعات تكتشف عن طريق التجربة والخطأ والتقليد والتعليم والممارسة **قواعد السلوك** التي تساعدها على البقاء والإزدهار ، ومن هذه القواعد تتكون

تقاليد التطور والتي تحكم شكل الجماعات في مختلف مراحل نموها . وإذا لم تكن هذه القواعد وليدة الغريزة ـــ بل كثيرًا ما كانت مقيدة لها ـ فإنها أيضًا لم تكن دائمًا نتيجة تفكير مسبق وإعمالاً للعقل المحض ، بل لعل العقل هو ـ إلى حد بعيد ـ وليد هذا التطور الثقافي والإجتماعي . فالعقل الإنساني ليس معطاة مطلقة بقدر ما هو ناتج حضاري وثقافي ينشأ ويتطور من خلال البيئة الاجتماعية التي يولد وينمو فيها . فمنذ أن بلغ مخ الإنسان مداه البيولوجي عند ظهور الإنسان المفكر Homo sapiens تطور عقله نتيجة لتطورات البيئة الثقافية التي يعيش فيها .فقدرات الإنسان البدائي العقلية ـــ وهو لا يختلف بيولوجيًا عن الإنسان المعاصر ـــ تقل عن قدرات الإنسان الحديث في المجتمع الصناعي مثلا .

والقول بأن النظم الاجتماعية وليدة التطور وليست نتيجة للعقل لا يعني إنها مناقضة للعقل من ناحية أو أن التدخل البشري الواعي لا يساهم في تهذيب أشكال التطور من ناحية أخرى . فالحقيقة أنه لا تناقض بين التطور الحضاري والعقل ، فالعقل نفسه هو إلى حد بعيد وليد هذا التطور الحضاري . كذلك فإن قواعد السلوك التي يفرزها التطور لا يلبث أن يهذبها ويعدلها تدخل الإنسان الواعي ، وبذلك يكون القعل أحد محددات التطور . ولكن العقل لا يعمل في فراغ ولا يقيم نظامًا من العدم استنادًا إلى أفكار مطلقة أو نماذج نظرية لمفكر أو عالم مهما كانت جذابة .

وإذا نظرنا إلى أهم النظم الاجتماعية القائمة نجد أنها كانت وليدة للتطور الثقافي أو الحضاري الذي تم بشكل تدريجي ، ولم يتدخل العقل إلا لتهذيبها وضبطها . انظر مثلا إلى **اللغة** ، وهي من أهم مكتسبات التطور الاجتماعي . فلاشك أن وجود الجماعات بله تطورها ونموها ، لا يمكن أن يتصور دون وجود وسيلة للاتصال والتفاهم بين الأفراد عن طريق اللغة أو

ما شـابهها . فهـل نشـأت اللغـة نتيجة تصـور عقلي لمفكر أو فيلسـوف أو مخترع ؟ أبـدًا . لقد ظهـرت اللغة بشكـل تـدريجي استجابـة لاحتياجـات التعامل ، وتطورت لمواجهة تغير هذه الاحتياجات ، ولم تأت جهود المنظرين، من علماء اللغة والقواعـد ، إلا في مرحلة متأخرة لضبط قـواعد اللغة . وحتى عندمـا شعر العـالم بالحاجة إلى لغـة عالميـة تجاوز الحدود حاول العلماء اختراع لغة عالمية جـديدة - اسبرنتو - كان مصيرها متاحـف معامل اللغات كـأحد غـرائب اللغات الميتـة ! وإذا انتقلنـا إلى الاقتصاد فـإن أخطر النظـم الاقتصادية لم تنشأ بقرار نتيجة لفكرة مسبقة في ذهن اقتصادي ، فالنقود مثلا لم تظهر لأن اقتصاديًا عبقريًا وجـد أن تطوير التبادل يحتاج إلى وجود أداة نقدية تيسر المعاملات وتتجاوز عيوب المقايضة . وعندما تطورت النقود من شكلها السلعـي (ذهب أو فضة) لتصبح ورقية (بنكنوت) ثـم رمزية (قيود محاسبية في البنوك) وأخيرًا الكترونية وبلاستيكيـة مع نمو بطاقات الإئتمان وانتشـار استخـدام التحويلات البرقية والـلاسلكية - لم يكـن ذلك نتيجة تخطيط مسبـق فقد تم كل هذا بـالتدريج وبالتجربـة والخطأ ، وجاء الاقتصاديـون في وقت لاحـق للتفسير والتعديل والتطـوير . وهكـذا قل أن ينشـأ نظام اجتماعـى منبـت الصلة عـن الـواقـع استنادًا إلى مجرد فكـرة مسبقة.

الاشتراكية بقرار فوقي :

كثيرًا مـا تجري المقابلـة بين الاشتراكيـة من نـاحيـة ، والرأسماليـة أو اقتصاد السوق من ناحية أخرى ، والحقيقة أن الأمرين مختلفان ليس فقط في التوجهـات - وهو أمـر طبيعي - ولكـن في الأساس التاريخي لنشـأة كل منهما . الرأسمالية أو اقتصاد السـوق جزء من التطور الاجتماعي والثقافي في

ظروف تاريخية محددة وليس مجرد تطبيق نظـرية اقتصـادية مسبقة ؛ أما الاشتراكية فهـي ، في الأسـاس ، وليدة فكرة أو نمـوذج قام في ذهن عـدد من المفكرين والفلاسفة . فلا يمكن القـول بأن الرأسمالية أو نظام السوق كان تطبيقًا لنظـرية اقتصـاديـة أو فلسفية لفكـر بعينه ، ولكن اقتصـــاد السوق كيان اجتماعي نشـأ بشكـل تدريجي من خلال تطور تاريخي طـويل . حقا لقد جاء عـدد من المنظرين لتفسير وأحيانـًا لتهذيب أو تطويـر هذا النظام ، ولكن لا يمكن القـول بأن الرأسمالية قد ولدت مـع آدم سميث أو ريكاردوا مثلا أو حتى مـع وليام بتي أو ترجـو ولا مع ابن خلدون . لقـد نشـأت نظم السوق والملكيـة والعقود القانونيـة وتطورت بشكل تدريجي وتلقـائي مع تدخـل هنا أو هناك مراعـاة لمقتضيات الحال ، واختلف هذا التطـور في بلاد الشرق عنه في بـلاد الغرب . وجاءت الاكتشـافـات الجغرافية وظهور الـدولة السياسية ثم بـوادر الثورة الصناعية فوطدت من نظام السـوق ، ثم قامت الحركات العمالية وازدادت مطالب العدالة والمساواة فهذبت الرأسمالية من غلوائهـا بدرجات متفاوتـة وإزداد تدخل الـدولة فيها . وفي كل هـذا لم يكن إقتصـاد السوق مجرد نظـرية لمفكرٍ أو حاكـم بقدر ما كان كـائنًا اجتماعيًا دائم التغيير والتطور ، ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون رأسمالية القرن الثامن عشر غير رأسمالية القـرن العشرين ، وبـالمثل فإن أشكـال السوق وآليـاته تختلف في دولة مثل الولايات المتحدة الأمـريكية عنها في دولة مثل السنغال . حقًا لقـد لعب المفكرون دورًا في تطويـر وتهذيب هذا الاقتصـــاد ، فآراء آدم سميث أو ريكاردو دعمت اتجاهات قائمة وأضعفت اتجاهات أخرى ، وجاء كينز قبل الحرب العالميـة كصوت فريد بين الاقتصاديين التقليديـن فإذا به يصبح مرجعًا رئيسيًا للسياسة الاقتصادية بعد الحرب الثانية حتى يسقط من جـديد في السبعينيات ، وهكذا . أمـا الاشتراكية كنظام اجتمـاعـي فإنها

بدأت **كفكرة** مسبقة لعدد من المفكرين ، وخاصة ماركس ، ثم حاول النظام الجديد في روسيا أن يفرض هذا النظام بنوع من الهندسة الاجتماعية من أجل خلق مجتمع جديد يتفق مع النموذج النظري في كتابات الاشتراكيين . فالسلطة الجديدة رأت أن تفرض نظامًا اجتماعيًا جديدًا استنادًا إلى كتابات (ماركس وانجلز) وأقوال وممارسات (لينين) ، بحيث أصبحت هذه المآثر ، مع الزمن ، أشبه بالكتب المقدسة ، وظهر بالتالي حراس العقيدة لمحاربة المنحرفين الخارجين على الكنيسة الجديدة . وعندما حاول ستالين أن يضع تصوراته للخطط الخمسية أو للزراعة الجماعية استنادًا إلى تصوره النظري وتفسيره للتعاليم المعتمدة ، لم يثنه عن دعوته مقاومة المزارعين وفناء وتشتيت الملايين وإهدار الثروة الحيوانية وإعدام معظم زملائه في المكتب السياسي . وكل ذلك من أجل تطبيق نموذج لمجتمع جديد قام في ذهنه وعدد من المفكرين بمقولة أنه يتفق مع منطق التاريخ ! ولذلك فإن المقارنة بين النظامين الإشتراكي واقتصاد السوق ، هي مقارنة بين نموذج أرساه كتاب مقدس (من صنع البشر) يرد عليه ما يرد على الكتب المقدسة من تفسيرات وتأصيلات ، وبين كيان اجتماعي قابل للتغيير والتطور بما في ذلك إمكانية الإفادة من الكتابات المقدسة للنظام المقابل (الأشتراكية) ، « **فالرأسمالية تجدد نفسها** » كما جاء في كتاب حديث لأحد كبار الماركسيين في مصر .

معاندة التاريخ :

بلغت قمة التناقض وربما قمة المأساه عندما وجد النظام الذي قدم نفسه على أنه تطبيق لحتمية التاريخ ، فإذا به يبدو وكأنه معاندة للتاريخ . وبالمثل فإن النظام الذي رأى في نفسه أخذًا بأسباب العقل والعلم ، انحصر

في التطبيق في عقل الدولة وكثيرا ما اختصر في عقل سكرتير عام الحزب مهدرًا بذلك عقول الكافة . وهكذا انتهى هذا المشروع العقلاني في **النظرية** إلى **تطبيق** غير عقلاني فرض على غالبية المواطنين استقالة عقولهم في نمط من الخضوع واللامبالاه ، وسقط ، في طريق التطبيق لنظرية تدعو إلى تحرير الإنسان ، واحد من أهم منجزات البشرية في احترام حقوق الإنسان وإعلاء قيمة الديمقراطية .

والآن تعاود روسيا والأتحاد السوفيتي النظر في تجربتها بدءًا بالخطوة الرئيسية والتي مثلت ، إلى حد بعيد ، خطيئة الاشتراكية الأولى ، وذلك بالعودة إلى الديمقراطية والمكاشفة .

ويبدو أن روسيا في محاولاتها للتطوير الاجتماعي على موعد مع القدر . فها هو المؤرخ الفرنسي النابه اليكس دوتكفيل يتنبأ في ١٨٣٥ بأن هناك «شعبين عظيمين يتجهان ، رغم بداياتهما المختلفة ، نحو هدف متماثل . وهذه هي الشعوب الروسية والأنجلو أمريكية » .. « وعلى حين يناضل الأمريكيون ضد عقبات الطبيعة ، فإن الروس يحاولون إخضاع الإنسان . ولذلك فإن الأمريكيين يعتمدون لتحقيق أهدافهم على المصلحة الخاصة وبالتالي يؤكدون حرية الأفراد دون تدخل ، وعلى العكس فإن الروس يركزون السلطة داخل المجتمع بشكل خاص في يد شخص واحد . وهكذا ، فأحدهما يستند إلى حرية الحركة ، في حين يعتمد الآخر على الاستبداد » . ومن هنا فقد يبدو أن ما أطلق عليه **النظام الاشتراكي** لم يكن في الحقيقة أكثر من استمرار نظم الاستبداد الروسية تحت مسميات أخرى ، وأن نقلت إلى دول العالم الأخرى بإعتبارها النمودج الاشتراكي المعتمد ، وطبقت في غير تربتها **تطبيقًا روسيا** . والآن وروسيا تعاود النظر في تجربتها فعلى العالم أن يراقب هذه التطورات ، لأن روسيا مع أمريكا كما يرى دوتكفيل . « ورغم

البدايات المختلفة لهما ومع تنوع طرقهما ، فإنه يبدو أن كلا منهما مدعو من القدر الإلهي المحتوم إلى أخذ مقدرات نصف العالم بين يديه » .

لقد تحملت روسيا ومن ورائها دول عديدة أعباء إنسانية باهظة في معاندة للتاريخ وفرض نظام اجتماعي بالقهر ، ولعلها وهي تعاود النظر في نظمها ألا تعاند التاريخ مرة أخرى فتكاليف المعاندة باهظة حقًا . وعلى الآخرين أن يتعلموا . والله أعلم !

٦ ـ المدينــــة الفـــاضـلة (*)

كما يعيش الإنسان أحـلامه وآماله ، فـإن الجماعات قد عرفـت بدورها أحلامها وآمـالها ، ولم يبخل المفكرون والباحثـون عن تقديم أحـلامهم عن مجتمعـات المستقبل ؛ مجتمعـات الفضيلة والـوئام والسـلام . وإذا كانـت جمهوريـة أفلاطون هـي أشهر الأحلام عن المدينـة الفاضلة ، فهـي ليست الوحيدة فضـلا عن أنها ليست الأخيرة . فكما راود هذا الحلم تـوماس مور في بحثه عن اليـوتوبيا ، فقد سيطـرت نفس الفكرة أو ما يماثلهـا على أذهان العديد من المفكرين والمصلحين الاجتماعين ورجال الدين . وفي هذا تتقابل ـ رغـم كل الفـروق ـ أفكار سـان أوجستين عن « مـدينـة الله » مع أحـلام الاشـتراكيين الأوائل في إقامة المجتمعـات الجديدة لأوين أو فوريـة أو في بناء «الشيوعية » في آخـر مراحل التطور الأشـتراكـي لدى الماركسيين . في جميع الحالات نحن بصدد تحقيق « الجنة » على الأرض ، والوصول إلى « الكمال ».

الحلم ، المثل العليا :

ولعل أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات هو قدرته المستمرة على رفض الواقع وتطلعه إلى التغيير في ضوء نتائج تجاربه وما يرسمه خياله من

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩١ .

آمال وأحلام عن المستقبل . ولذلك فإن مجتمعا بلا أمل ولا مثل عليا هو مجتمع محكوم عليه بالجمود وربما بالفناء . ومع ذلك فهناك فارق بين البحث المستمر عن المثل العليا ومحاولة الاقتراب من المدينة الفاضلة من ناحية ، وبين الاعتقاد في إمكان تحققها فعلاً ، وأخطر من ذلك الإدعاء بقيام هذه المدينة الفاضلة أو الجنة على الأرض من ناحية أخرى . وهو فارق بين الاعتقاد بأن طريق التقدم لا نهاية له ، وبين الثقة بأن هناك محطة وصول إلى الكمال تتحقق عندما تتوافر شروط معينة ؛ اجتماعية أو دينية . في حالة نحن نعترف بأن الإنسان قاصر بالطبيعة مهما بلغ من تقدم ، وإنه رغم قصوره يسعى في رحلة بلا نهاية لمجاوزة هذا القصور . وفي حالة أخرى نحن نعتقد أن قصور الإنسان عارض وليس أصيل ، وإنه يمكن تحقيق حلم الجنة على الأرض .

إن الإنسان من دون الكائنات ذو حضارة وتاريخ لأن غده يختلف عن أمسه ، ويتحقق ذلك لأنه يتطلع دائمًا إلى أعلى ، إلى مثل عليا وأحلام يريد بتحقيقها أن يرتفع عن واقعه وأن يجاوزه . وإذا كان في حياته اليومية يسعى إلى الفاعلية وإنجاز النتائج وكثيرًا ما يقبل التوفيق والتصالح بين الاعتبارات المختلفة مراعاة للظروف الواقعية ، فإن ذلك لا ينبغي أن يعني أنه يستطيع أن يتجاهل المثل العليا والمبادئ والتي لا تقبل تصالحًا أو تنازلاً . ومن هنا جاءت التفرقة بين ما هو « كائن » وما « ينبغي أن يكون » . وهذا ما دعا إلى أهمية التفرقة بين دور القانون الوضعي وبين دور الأخلاق والأديان بصفة عامة . الأول يهتم بما هو « كائن » ، والثانية بما « ينبغي أن يكون » .

ومع ذلك فينبغي الاحتراز وعدم الخلط بينهما . فالقيم تقود الإنسان وتنير له الطريق ، وينبغي بالتالي أن تتقدمه وتعلو عليه . وكلما خطا

الإنسان خطوة في الاقتراب منها فإنها لن تلبث أن ترتفع وتتقدم بدورها خطوات ، ويظل بالتالي طريق التقدم والرقي مفتوحًا أمامه . فالمثل العليا ، عليا بمعنى أنها ترتفع عن الإنسان وعن واقعه ، توجهه وترقي به ، ولكنها أبدًا لا تنزل إليه ولا تندمج مع هذا الواقع وإلا فقدت دورها ومعناها كمثل عليا . وكلما تقدم الإنسان وارتقى ، تقدمت مثله وارتقت بدورها بحيث تظل الفجوة بين الواقع والأمل دائمًا قائمة . فالأمر أقرب إلى ما يعرف في الكميات الرياضية بالنهايات ، قد تقترب منها ، ولكن أبدًا لن نصل إليها أو نلتقي بها. بل أن المثل العليا تعرف نفسها تطورًا وتقدمًا مع تقدم الإنسان . فالبشرية لم تناقش قضايا الحرية والمساواة إلا في عصور متأخرة وبعد أن حققت قدرًا من التقدم والاستقرار مع التغلب على غوائل الطبيعة . فعندما قامت ثورات المصريين في الدولة المصرية القديمة لم تطالب بحقها في المساواة أوالمشاركة السياسية وإنما أرادت فقط أن يعترف لأبناء الشعب بحق الحياة بعد الموت وأن يكون لموتاهم الحق في إقامة الشعائر الدينية أسوة بأبناء الملوك والأعيان . وانظر إلى تاريخ الرق الذي كان أمرًا مقبولا ومشروعًا في كافة الحضارات ، ومع تقدم البشرية أصحبت صيحة روسو « أننا ولدنا أحرارًا .. » على كل لسان . وهى أمور لم تكن معروفة قبل ذلك لعدة قرون . وقل مثل ذلك عن حقوق المرأة والأجنبي ، بل وحقوق المواطن نفسه . القيم ترتقي مع إرتقاء الإنسان وتقدمه .

القانون الوضعي والقانون الطبيعي :

يعرف رجال القانون وعلوم الاجتماع التفرقة بين القانون والأخلاق . فرغم أن كلا منهما يتعلق بتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، إلا أن القانون يهتم فقط بتنظيم ما هو « كائن » مراعيًا في ذلك

اعتبارات الفاعلية والعملية ، في حين أن الأخلاق تسعى إلى ما « ينبغي أن يكون » مراعية في ذلك حماية المثل العليا والقيم النبيلة . القانون مسئولية الدولة تعمل على تطبيقه مستخدمة في ذلك القوة والردع المادي إذا احتاج الأمر ، في حين أن الأخلاق هي مسئولية المجتمع بأشكاله المختلفة ويقوم بحمايتها عن طريق الضمير الاجتماعي والردع المعنوي ، الذي كثيرا ما كان أكثر تأثيرًا من الردع المادي للدولة . ومن هنا فإن هناك مناطق تلاق بين كل من أحكام القانون والأخلاق ، فضلاً عن وجود مجالات أخرى يستقل بها كل منهما . وتتداخل دوائر التلاقي ويظل مع ذلك من الضروري التمييز بين مجالي كل من القانون والأخلاق ، الأول يتوخى **النظام والاستقرار والفاعلية** ، والثاني يسعى إلى **الكمال** . وتحتاج كافة المجتمعات إلى الأمرين معًا . فلا استقرار ولا أمن بلا قانون ، ولا ارتقاء أو تقدم بلا أخلاق أو دين .

ومع ذلك فقد حاول ـ منذ القديم وحتى الآن ـ نفر من أصحاب النوايا الطيبة المطالبة بدمج القانون مع مبادئ الأخلاق سواء كانت مستمدة من تعاليم دينية أو مثل عليا مستقرة . وهى دعوة بها من الخطورة ـ وغالبًا من الضرر ـ ما يعادل ما تنطوي عليه من حسن النوايا وطيب المقصد . وقد تنبه إلى هذه المشكلة علماء القانون منذ فترة طويلة في دراستهم لما أسموه العلاقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي . فإذا كان القانون الوضعي ينظم العلاقات الاجتماعية ويحظى بمساندة الدولة وحمايتها المادية ، فإنه ينبغي أن يتوخي هذا القانون ـ مع احتفاظه باستقلاله ـ مبادئ العدالة والمثل العليا التي تتفاعل في الضمير الجماعي ، وهو ما أطلق عليه اسم القانون الطبيعي . فالقانون الطبيعي بإعتباره تعبيرًا عن الضمير العام الجماعي لمثل العدالة والمبادئ السامية يمثل الهدف الأسمى للقانون الوضعي ؛ يقترب منه دون أن يندمج فيه . وقد يتعمق الإحساس ببعض مبادئ القانون

الطبيعي في الضمير العام حتى تكتسب نوعًا من الإلزام وتختلط بما يعرف بالمبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية والتي لا يجوز للقانون الوضعي المساس بها . وهكذا تمثل فكرة القانون الطبيعي **هدفًا** يسعى القانون الوضعي للاقتراب منه من ناحية ، **وقيدًا** على حرية المشرع عند الخروج أو الإعتداء على المبادئ الدستورية العامة وحقوق الأفراد الطبيعية من ناحية أخرى . ونجاح قيام القانون الطبيعي بهذا الدور منوط في الواقع في الاعتراف الدائم **بالفصل** بينه وبين القانون الوضعي . وهذا الفصل هو ما سمح لفكرة القانون الطبيعي نفسه بالتطور والأرتقاء بالمثل العليا للمجتمع، وبالتالي بالضغط المستمر على تطوير القانون الوضعي والحيلولة دون الإنحراف والخروج على المبادئ السامية التي يتضمنها هذا القانون الماثل في الضمير العام . ويخشى أن يتلاشى هذا الدور السامي لفكرة القانون الطبيعي إذا سايرنا أصحاب الدعوات الساذجة لدمج القانون الوضعي في القانون الطبيعي أو خلطنا بين القانون والأخلاق . وهي مخاطر تنطوي على حرمان المجتمع من مثله العليا وفرض الجمود عليه من ناحية ، والوقوع في أسر أشر أنواع الاستبداد قسوة ، وهو الأستبداد بإسم المبادئ السامية من ناحية أخرى .

الوقوع في أسر الجمود :

يؤدي إعلان التطابق بين القانون الوضعي ومبادئ الأخلاق أو القانون الطبيعي إلى نتائج في غاية الخطورة على مستقبل التقدم والأرتقاء . أما النتيجة الأولى فهي حبس الأخلاق والمبادئ السامية في نصوص ـ مهما بلغت من دقة وبلاغة ـ فإنها ولاشك تقصر عن الإحاطة بما ينطوي عليه الضمير العام من معان وأحاسيس تعجز ألفاظ اللغة عن التعبير عنها .

وحتى في الأحوال التي تستند فيها هـذه المبادئ إلى التعاليم السماوية ، فإن تفصيـل مـا جاء عـامـا في الكتـب السماويـة لابد وأن يستنـد إلى اجتهـاد المجتهدين . وهو أمر إنساني . وأما النتيجـة الثانية فهي أن تجميد الأخلاق والمبادئ السـامية في نصوص يحول دون التطـور والتقدم ، ويفقـد أنصار التقدم حرية النقد والقدرة على التطوير . فالمطـالبة بتعديل وتطوير القانون الوضعي أمر مقبول ، لأن أحدًا لا يدعي أن أحكامه تمثل الفضيلة الكاملة أو الحق المطلق . أمـا الأردعاء بأن نصـوص القانـون الوضعي هـي تعبير عن الأخلاق والمبادئ الساميـة ، فإنه يجرد كل مطالب بـالتغيير أو التعديل من القدرة على رفع صوته لأن أحدًا لا يعارض مبادئ الأخلاق والمثل العليا . وقد أشرنا أنه ليس صحيحا أن المثل العليا والمبادئ السامية لا يتناولها التطور ، فالصحيح أن تاريخ الإنسانية كله هـو تاريخ تقدم وتطور القيم الأخلاقية والمثل العليا .

الأستبداد بإسم المبادئ السامية :

ولا تقتصر خطورة الإنـدماج والتطابـق الكامـل بين القانون الـوضعي والقانون الطبيعـي أو المبادئ السامية على ما يمكـن أن يصيب المجتمعات من جمود في تطـورها الحضاري ، بـل أنه قد يكـون المناسبة التـي تسمح بإقامة أبشـع أنواع الأستبداد ، وهو الأستبـداد بإسم المثل العليا . وقد أنبأنا التاريـخ أن أسوأ أنواع الأستبـداد هي تلك التـي تمت بإسم المبـادئ والمثل العليا . فتـاريخ محاكـم التفتيش في أوربـا في العصور الـوسطى ، والنظـم المذهبية في القرن العشرين سواء من حكـومات استندت إلى الفكر النازي أو الشيوعـي إنما قد استندت جميعها إلى أفكـار وفلسفات لإقامـة المجتمعات المثالية . فهي تارة حكم الدين ، وتـارة أخرى إحياء أفكار هيجل ونيتشة عن

دور الدولة التاريخي ومكان الجنس الآري ، وتارة ثالثة الخضوع لحتمية التاريخ وإقامة المجتمع الشيوعي .

ولا يقتصر الأمر على الانحرافات الشخصية لحاكم أو مستبد ، ولكن الأمر أعمق من ذلك . فعادة ما يصاحب هذه المذاهب البحث عن « **الإنسان الجديد** » أو « **المجتمع الفاضل** » . وعادة ما تحاول هذه النظم فرض هذه التصورات على مجتمعاتها قهرًا وتجاوزا عن حقائق التطور الطبيعي . فلم يكن غريبًا أن تحاول مثل هذه النظم فرض نوع من الهندسة الاجتماعية على المجتمعات لخلق ما يعتقد أنه المدينة الفاضلة . وهكذا ينشأ سدنة هذا الفكر الموحد وكهنته يفرضون على الخلق قوالب جامدة تمثل الأخلاق الرسمية والتى لم تلبث أن أصبحت قيدًا وعبئًا على التطور . وكثيرًا ما أخفت الأخلاق الرسمية المعلنة فسادًا وإنحلالا تحت السطح . وقديمًا حاولت أسبرطة أن تبني مجتمعًا فاضلاً على أساس من النظام والإنضباط ، وذلك في مواجهة أثينا التى آمنت بالحرية والتطور . فماذا كانت النتيجة ؟! إندثرت أسبرطة رغم انتصاراتها العسكرية ، ولم تترك أثرًا ولا مفكرًا ، واستمرت أثينا مشعلاً وحملت لواء الحضارة اليونانية . ولم تكن الفضيلة والنظام في أسبرطة سوى غطاء ظاهري أو غلالة رقيقة أخفت وراءها حقيقة أبنائها المنغمسين في الكذب والخداع والجهل .

الديمقراطية ليست الجنة :

إذا كان للقانون مجال ، وللأخلاق مجال آخر ، يتداخلان أحيانًا ، ويفترقان أحيانًا أخرى ، فمن الضروري الاعتراف بهما معًا ، واحترام حدودهما دون خلط أو اختلاط . فالمجتمع لا يقوم ولا يستقيم دون قانون ، كما أن القانون وحده لا يكفي بل لابد وأن يستكمل بغيره من قواعد الأخلاق

والمثل والقيم . الدولة كفيلة بالقانون ، والمجتمع أمين على الأخلاق ، ولا مجال للخلط بينهما . وشرط قيام الأخلاق والمثل العليا بدورها في تهذيب القانون وارتقائه هو أن تظل مستقلة عنه وغير مندمجة فيه . وإذا كانت الدعوة إلى قيام الديمقراطية تزعم أقامة مجتمع أفضل ، فإنها أبدًا لا تتدعي إنها تقيم الجنة على الأرض أو المدينة الفاضلة . ولعل ونستن تشرشل كان على حق حينما قال إن الديمقراطية هي أسوأ نظام ، ولكنها أفضل أسوأ الأنظمة المتاحة . الديمقراطية هي في نهاية الأمر الاعتراف بحدود قدرات الإنسان وقصوره ، ولكنها - عن طريق مداولة السلطة والسماح للرأي والرأي المعارض - تسمح أيضا بالتطور السلمى ، والإفادة من التجارب السابقة دون الأدعاء بالوصول إلى الكمال ، أو الزعم بإقامة مجتمع من الآلهة على الأرض ، غالبًا ما يكون في الحقيقة أقرب إلى مجتمع الشياطين .

والله أعلم .

٧- المؤامرة (*)

يسعى الإنسان عادة إلى تفسير الأحداث التي تقع تحت عينيه ، فلا شيء يثير الإحباط قدر عدم الفهم والغموض . ومع تعقد الحياة وتشابكها وتعدد القوى - الظاهر منها والخفي - بدأت تختلط الأمور على الإنسان المعاصر ويزداد إحساسه بالعجز والأغتراب . ورغم ما حققته الحضارة ومظاهر التقدم من زيادة في قدرات الإنسان المعاصر وفي معارفه ، فإنه ما زال يجد نفسه تائها وسط الأحداث المتلاحقة والتي تعبث بوجوده ومستقبله . ومن هنا جاءت حاجته إلى الفهم والتفسير ، وكلما جاء التفسير سهلا ومبسطًا كلما كان أفضل . وربما كان الإنسان البدائي أفضل حالاً ، فهو بإيمانه المطلق بالغيبيات وخضوعه الكامل لقوى الطبيعة والآلهة والأرواح يجد عزاء في إسناد الأحداث التي تلاحقه ولا يدركها إلى تلك القوى الغيبية . وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنسان المعاصر ، الذي وجد نفسه وحيدًا أمام الأحداث مزودًا بقدراته العقلية المحدودة .

وفي مثل هذا الجو انتشرت - وخاصة بين المثقفين وأنصاف المتعلمين - ظاهرة الأرتكان إلى رد كافة الأحداث إلى يد أو أيادي خفية تنسب إليها كافة التغيرات والأحداث . فالأحداث ليست نتيجة تطور طبيعي وتفاعل بين

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ .

مختلف القوى والمصالح تتعارض فيه وتتنافس في جوانب، وتتعاون وتتكاتف في جوانب أخرى، بل وقد تتدخل فيها عناصر غير متوقعة أو معروفة - وإنما تظهر تلك الأحداث كما لو كان **يحركها عقل واحد أو مخطط جبار** تنسب إليه كافة التطورات. وهذا هو فكر المؤامرة. فما نراه من أحداث - والتي قد لا ترتبط برباط ظاهر - إنما هي جزء من خطة كبرى يرسمها شخص أو مؤسسة أو مجموعة واعية من المصالح المتجانسة. فنحن نعيش عصر المؤامرة الكبرى التي تسير الأحداث، ولسنا فيها أكثر من أدوات دون أن ندري، أو ربما ندري ولا نملك شيئًا من هذا القدر المحتوم.

وتفكير المؤامرة ليس حكرًا على اتجاه سياسي أو مذهب معين، بل أنه سلوك فكري شائع لدى العديد من الاتجاهات التي قد تختلف اختلافًا جذريًا فيما بينها ولذلك فإن هذه الاتجاهات ورغم تعارضها في منطلاقاتها فإنها كثيرًا ما تتقارب في نمطها الفكري، وهو أن هناك يدا وراء الأحداث - لا تساهم فقط في التأثير بدرجة أو بأخرى - وإنما تفرض تصوراتها ومخططاتها كما رسمتها. وإذ تتفق هذه الاتجاهات المتعارضة في فكرة المؤامرة، فإنها تختلف في تحديد هوية المتآمر الأكبر، فهو « الشيوعية الدولية » حينا، و « الإمبريالية » حينا ثانيا، و « الصهيونية العالمية » حينا ثالثا، أو قد يكون « رأس المال العالمي » أو « الشركات متعددة الجنسيات »، وهكذا، لا يهم! المهم في الأمر عند هؤلاء جميعًا - ورغم اختلاف الاتجاهات والمشارب - هو إننا نعيش عصر المؤامرة الكبرى، لا نملك حيالها سوى الانصياع والخضوع، وغاية ما نأمل فيه هو أن نكشف غطاء هذا المخطط الجبار.

ويكفي للتأكد من شيوع هذه الظاهرة أن ننظر حولنا. فأحداث الاتحاد السوفيتي الأخيرة والإنقلاب على جورباتشوف ثم عودته، هي عند البعض

خطة رسمها بإتقـان جورباتشوف نفسه ، أو على العكس هـي خطة دبرتها المخابرات الغربيـة أو غير ذلك من التفسيرات التآمرية . وفي الأمـس القريب ارتفعت أصوات تـرى أن غزو العراق للكويـت ليس أكثر من خطـة جهنمية رسمتها المصالح الغربية وقام بتنفيـذها ـ بكفاءة وإقتدار ـ صدام حسين ، أو لعله كـان عميلاً للصهيـونية أو للمصالـح البترولية أو لتجـار السلاح . ونفس النغمة سمعناها من قبل حول حرب أكتوبر ٧٣ ، فهي حرب تحريك وليست حرب تحرير ، وهكذا . وتتعـدد الأمثلة والاجتهادات ، ولكننا جميعًا ودائمًا أسرى مخطط جبار يلهو بنا ويلعب كما يشاء .

وينبغي الاعتراف مقدمًا بأن هذا الاتجاه نحو التفسير التآمري للأحداث له الكثير ممـا يبرره . فقد أظهرت الأحداث أن هنـاك قوى غير ظاهـرة لعبت أدوارًا بالغة الخطورة سـواء من جانب أجهزة المخابـرات أو المصالح المالية والصناعيـة للشركات الكبري أو البنوك أو حتـى بعض المؤسسات الـدينية والمذهبية . فهناك تاريخ حافل وموثق لدور المخابرات البريطانية والأمريكية والسوفيتيـة وغيرها في عـلاقاتها بالأحـزاب السياسيـة ورجال الحكـم بل ونقابـات العمال والصحافـة في عديـد من الـدول . وبالمثـل هناك قصـص مشـهورة عـن أدوار بالغـة الخطورة لشركـات الأسلحة أو البترول وغيرهـا للتأثير في الأوضاع الـداخلية بل والانقلابـات في العديد من الـدول في أمريكا اللاتينيـة وفي الشرق الأوسط وفي أفـريقيا . وقل مثـل ذلك عـن العديـد من المؤسسات والأجهزة الأخرى ذات النشاط غير المعلن .

والمشكلة الـرئيسية في فكر المؤامـرة هي أنها تبدأ مـن مقدمة أسـاسية وصحيحة وهي فكرة **السببية** في العـلاقة بين الأحـداث ، ولكنها تقـع ، في نفس الوقـت ، في خطأ جسيم ، عندمـا تبالغ في أهمية أحـد الأدوار مع إلغاء

كامل وتـام للأدوار الأخرى . فالنتائج التـي نراها ليست محصلـة لتفاعل العوامل المختلفة المتقابلة والمتعارضة ، المعروفة وغير المعروفة ، بل أنها تنفيذ لتصور مسبق لأحـدى القوى التـي تتمتع بـالسيطرة المطلقـة على تسيير الأحداث . فالخطـأ الأساسي في نظريات المؤامـرة يرجع إلى التسليم بـالقدرة المطلقة لإحدى القوى في السيطرة على الأحداث وتطويعها وبحيث تبدو كافة العوامـل والأشـخاص الأخـرى ـ الظـاهرة على مسرح الأحـداث ـ كـأدوات تحركهـا تلك القـوى المسيطرة دون مقـاومـة أو معارضـة . وهكذا تنتهـي نظريات المؤامـرة بقبول أمرين متقابلين في نفـس الوقت ، هناك مـن ناحية إيمان بالقدرة المطلقـة والسيطرة الكاملة لبعـض القوى ، وهناك من نـاحية أخرى اعتقـاد مقابل في الضعـف الكامـل والاستسلام شبه المطلـق للقوى الأخرى . هناك « فاعل » يعرف ويرسم ويخطط ويحقق كل ما يريد ، وهناك « مفعول » به أو فيه يستجيب ـ بوعـي أو بغير وعي ـ لكل ما يفرض عليه . فالأحداث التـي نشاهدها أو نشارك فيهـا ليست سوى سيناريـو مرسوم بدقة تفرضه هذه القوى الغيبيـة المتحكمة ، وتنفذه بكفاءة ـ وربما بسلامة نية ـ القوى الأخرى المتفرقة والموزعة . وهكذا تبدو نظريات المؤامرة الحديثة كتجديـد أو تحديث لفكرة عجز الإنسـان البدائي أمام قوى الطبيعـة ، وقد أطلقت على « الأرواح الشريرة » مصطلحات معاصرة من « رأسمالية عالمية » أو « شيوعية دولية » أو غير ذلك من قاموس نظريات المؤامرة .

وإذا كان من السـهل انتقاد نظريات المؤامرة بالعسف في التحليل بإفراط الثقة في قوة البعـض وتفريط مقابـل في هزال المقاومة لـدى البعض الآخر ، فإنه من الواجب الحذر وعدم الوقـوع في أخطاء أشد خطورة . فإذا كان من التبسيط الشـديد قبـول نظريات المؤامـرة ، فإنه مـن العبث تجاهـل أهمية السببية في تتابع الأحداث . فما نراه مـن نتائج ليس سوى محصلة لأسباب

أدت إليها . فأحداث التاريخ ليست سلسلة من الوقائع التي يفرضها الحظ أو الصدفة بلا رابط ، وإنما هي ـ على العكس ـ مجموعة من النتائج التي ترتبط بمسبباتها . كذلك إذا لم تكن الأحداث مجرد مخطط جبار لعقل أو يد خفية ، فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد لدى الأفراد والمؤسسات والجماعات مخططات وأهداف . فالسلوك الإنساني ليس ضربا من العبث أو رمية بلا رام ، بل أن لكل فرد ولكل مؤسسة بواعث وأهداف يسعى إليها . والنتيجة النهائية ـ وإن لم تكن بالضرورة أعمالاً لواحد من هذه المخططات ـ فإنها مع ذلك محصلة لتقابل وتعارض وتنافس هذه المخططات . هناك **تعدد في المخططات المتقابلة والمتعارضة** وليست خطة واحدة كبرى . فالخلاف مع نظريات المؤامرة ليس خلافًا حول السببية في ارتباط الأحداث ، أو تجاهلا لخطط ومشروعات الأفراد والمؤسسات وبواعثها في السلوك ، وإنما هو خلاف حول تحديد مدى فاعلية وتأثير هذه الخطط والمشروعات ، حيث تكاد تستبعد نظريات المؤامرة أي دور أو تأثير لغير إرادة أو خطة قوى المؤامرة . وأخيرًا فإذا كان من المبالغة الأخذ بنظريات المؤامرة في سيادة أو سيطرة مخطط واحد على سير الأحداث دون تأثير للعوامل الأخرى المعرقلة أو المناوئة ، فإنه من السذاجة الاعتقاد بأن كافة القوى متساوية في النفوذ أو المعرفة أو القدرة . فالحقيقة أننا نعيش عصر عدم تكافؤ الفرص . هناك قوة المال ، وقوة السلاح ، وقوة العلم ، والتأثير المعنوي ، وغير ذلك ، وهي أمور غير شائعة بشكل متساوٍ أو متكافيء . ولذلك فإنه إن لم تكن لإحدى القوى تفوق مطلق على القوى الأخرى ، فإنه لا يوجد بالمقابل تعادل أو تساوٍ في القوى المتصارعة والمتقابلة بل هناك درجات من التسلط والسيطرة من ناحية ومن التبعية والخضوع من ناحية أخرى . ومع ذلك يظل صحيحًا أن هناك تفاعلاً بين مختلف القوى المتقابلة ـ رغم تفاوتها في التأثير ـ وتكون

النتائج هي محصلة لهذا التفاعل وليست مجرد تحقيق لإرادة واحدة طاغية عارفة وقادرة .

كثيرًا ما أدى الانصياع وراء نظريات المؤامرة إلى الوقوع في أخطاء فاحشة في التحليل ، نتيجة للتبسيط الشديد في النظر إلى الأمر . وأحد أخطر هذه التبسيطات هو الاتجاه إلى الاعتقاد في الوحدانية والتجانس في التعريف بقوى المؤامرة . فقد يجري الحديث عن مؤامرة « للغرب » أو « للرأسمالية العالمية » أو « لأوربا » أو « للولايات المتحدة الأمريكية » ، وحتى الأمس القريب أيضًا « الشيوعية الدولية » . ويستمر التحليل كما لو كان كل من هذه الكيانات حقائق متجانسة لا تعارض أو حتى صراع داخلها . والحقيقة أن هذه الكيانات لا تعدو أن تكون أوضاعًا مركبة يجمع بينها أشياء ويفصل بينها أشياء أخرى ، وقد تتفق على موقف في لحظة معينة ثم تختلف على نفس الموقف في لحظة أخرى . وبطبيعة الأحوال فإن ذلك لا يحول دون الاعتراف بأن هناك أمورًا عامة يمكن أن تجتمع عليها ، ولكن لا يقل أهمية الاعتراف بأن هناك الكثير ما يمكن أن تختلف عليه في ظروف وأوضاع أخرى . فهناك ديناميكية مستمرة ومتغيرة لكل هذه الكيانات . « فالغرب » مثلًا في العصور الوسطى ليس نفس « الغرب » في العصر الحديث ،و«الغرب» مع سيادة انجلترا على الصناعة في القرن الثامن والتاسع عشر ليس نفس «الغرب » مع سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين ، وفي نفس الفترة هناك دائمًا مواقف متمايزة داخل ما يسمى بالغرب ، بين الولايات المتحدة وأوربا ، وفي أوربا بين انجلترا وفرنسا وألمانيا. وهل يمكن مثلًا أن نتجاهل الحربين العالميتين بين دول هذا « الغرب » ؟ كذلك فإنه داخل كل دولة هناك مواقف متباينة لمختلف الاتجاهات والأحزاب . وقل مثل ذلك عن « الرأسمالية » أو « الشيوعية » . ولذلك فإننا عندما نتحدث عن هذه

الكيانات لا نتحدث عن حقائق جـامدة وثابتة ومطلقة، وإنما نشير إلى أمور متحركة ومتغيرة وبالتالي تنطوي على تناقضات داخلية مستمرة .

وكما تنطوي نظريات المؤامرة على تبسيط لقوى السيطرة وتجهيل بعناصرها ومفرداتها وبالتالي عدم إدراك لتناقضاتها وتمايزها ، فإنها تتضمن في نفس الوقت مبالغة في الثقة في هذه القوى ليس فقط من حيث سيطرتها وقدرتها وإنما أيضًا من حيث **حكمتها وبصيرتها** ؛ فهي كائنات تعرف كل شيء وتحسن التقدير والتصرف ، وتكاد لا ترتكب الأخطاء بله الخطايا . وبذلك نخلع على هذه القوى قدسية ورهبة أشبه بما كان يكنه أسلافنا للأرواح الشريرة ؛ نخشاها ونكاد نعبدها في نفس الوقت ! ومع ذلك فإن تجارب التاريخ كثيرًا ما أثبتت أن تلك القوى ـ ورغم ما توفر لها من قوة ومال ـ فهي أيضًا قادرة على سوء التصرف وارتكاب الأخطاء . ليس صحيحًا أن الحكمة كانت دائمًا من حظ الأقوياء ، فكثيرًا ما جنت امبراطوريات عظيمة على نفسها نتيجة سوء التصرف بالرغم مما توافر لها من قدرات وإمكانيات . وعلى العكس بزغت براعم جديدة فرضت نفسها تدريجيا على عالم الأقوياء . وهكذا فإن نظريات المؤامرة ـــ وعلى عكس ما تدعى ـــ لا تحرر الإنسان بما تحاول أن تلقيه من أضواء جديدة للمعرفة ، بقدر ما توقعه في حتمية جديدة لا فكاك منها . البحث عن السببية في تسلسل الأحداث شيء ، والإيمان بالمؤامرة الكبرى شيء آخر . وفي وقت تنهار فيه نظريات الحتمية وتتوارى ، فإن فكرة المؤامرة لم تزل تر في كل ما يحدث نتائج حتمية لمخطط جبار تضعه قوى خفية وظالمة . حقًا أن العالم مليء بالشرور والمظالم ، ولكن حتمية المؤامرة الدولية من قوى الظلم ليست قدرًا محتومًا . فلا زال لنا ، ولجميع الضعفاء ، قدرة محدودة على المقاومة ، كما أن الحكمة ليست بالضرورة من نصيب الأقوياء . والله أعلم .

٨ - فــؤاد مرســـي (*)

تحيــة لمناضـل اشــتراكي راحـل

عاش فؤاد مرسي يدعو إلى العقل والتحرر ، ومات في حادث سخيف ، فلا حول ولا قـوة إلا بالله . وكأنما لا تأتي المصـائب فرادي ، ففي نفس الـوقت تقريبًا فقدت مصر أحد رموزها الفكرية : لويس عوض ، وهو مع فؤاد مرسي أحد فحول العقـل المصري الحديث ، قد تختلف مـع أحدهما أو معهما معًا ، ولكنك لا تملـك إلا أن تقدر لهما أمـانتهما الفكريـة وشجاعتهما في الـرأي . وخيـم بفقـدهما الحزن العميق على أوسـاط المثقفين في مصر مـن مختلـف الإتجاهات .

إختلفت مع الكثير من الآراء التي دعا إليهـا الدكتور فؤاد مرسي ، ولكني شعرت دائمًا بـالإحترام والتقديـر للرجـل وأفكاره . فقـد عاش فـؤاد مرسي لمبادئ سامية ودافع عنها بكل شجاعة ورجولة . وكان أمينًا مع نفسه بقدر أمانته مع الغير .

كانت معرفتـي بكتابات فؤاد مرسي سابقة على معـرفتي الشخصية له . ورغم أننـي لم أتفق - كثيرًا - مـع الإتجاه الفكري الذي تبناه ، فقـد شعرت

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ .

دائمًا بقوة إيمانه وصلابة حجته . فقد ترك فؤاد مرسي ميراثًا فكريًا بالغ الأهمية . فهناك مؤلفاته الأكاديمية وهناك دراساته عن أوضاع الإقتصاد المصري في ضوء المنهج الماركسي الذي آمن به . كما قام الدكتور فؤاد مرسي بدور حاسم في تطور الحركة الإشتراكية في مصر ، وأعطاها ـ وخاصة الحركة الشيوعية ــ نكهة مصرية أصيلة عندما أعد تقريره الشهير عن «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر » .

هذا وغيره معروف ، سطرته أقلام زملائه ومريديه ومحبيه ـ وهم كثرٌ ـ بما لا مزيد عليه . ولكني أود أن أكتب عن فؤاد مرسي الإنسان الذي إلتقيته لمرات قليلة ولكنها عميقة الفور . ربما كان أول لقاء لي مع فؤاد مرسي في الكويت في منتصف السبعينيات حيث دار بيننا حديث طويل وممتع ، ثم إلتقينا في عدة ندوات ، وتفضل أخيرًا بزيارتي في المكتب لإهدائي كتابه الأخير « **الرأسمالية تجدد نفسها** ».

وفؤاد مرسي من جيل أساتذتي ، وله رصيد هائل من الإحترام والتقدير بين تلاميذه وطلابه ، وهو فوق ذلك ذو مظهر صارم بالغ الجدية ـ ولذلك لم يكن غريبًا أن شعرت دائمًا في حضرته بشيء من الرهبه مع إحساس عميق بالإحترام لتاريخه النضالي المعروف . وكان أشد ما إسترعاني دائمًا الصدق والإخلاص في حديثه على نحو تكاد تنسى معه صرامة مظهره ، وتشجعك صراحته وشجاعته في الرأي ــ بما في ذلك الإعتراف بالخطأ ـ على إفراغ ما في قلبك متناسيًا رهبة الإساتذية . وفي المناقشة معه تشعر بالعمق والجدية في ألفة وبساطة .

إعتنق فؤاد مرسي الأشتراكية ـ الماركسية ـ بالعقل والقلب معًا . فهي ، عنده ، أساس للتفكير العلمي وتحرير للعقل من الخزعبلات والخرافات . ولكن الإشتراكية أيضًا عند فؤاد مرسي حلم لتحرير الإنسان من قيود

الإستغلال . ولعلي أضيف هنـا ، أنه في حديث أخير معــه ، إعترف أيضًا بأن الأشتراكية بلا ديمقـراطية وهمٌ كبير ، بل أن الأولـوية يجب أن تكون دائمًا للديمقراطية .

ومنذ شهور قليلة عايشت فؤاد مرسي في موسكو خلال لقاء بين المفكرين العرب والســوفيت ، واكتشفت إنسـانـًا وديعًا ، وحالمًا كبيرًا ، ومحبـًا للذوق الرفيع ، ولكنها كـانت أيضًا تجربة قاسية عليــه رأى فيها مدى الإضطراب الفكـري والقلق الـذي تعيـش فيه تجربــة الأشتراكيـة الأولى . وفي طرقـات موسكو حدثنا فؤاد مرسي عن ذكرياته وآماله لمصر ، حديث صريح جريء . كان بالـغ القلق لما يحدث للإشتراكية متـوجسًا للمخاطره ، تكلم في السياسة والاقتصـاد بالطبع ، ولكنه تحدث أيضًا في الأدب والثقافة وذكريات الشباب. وفي هذه الأحـــاديث المتنــوعة والمتفرقــة كنت ترى في نفــس الوقــت الأستاذ والمناضــل ، الشيخ والشاب ، الأب والأخ ... في كلمــة إنسان بسيــط ينفذ إلى قلبك تحبه وتحـترمه .

ولعلي أضيف هنـــا لمسة شخصية كــان لها أعمق الأثــر في نفسي ، وأكاد أقول أنـها من أكثر مـا أسعدني في السنــوات الأخيرة ، عندما شعرت ـ خلال تلك الــرحلة ـ أنني قــريب إلى قلبه بل ، وأكثــر من ذلك ، أنه يحمـل لي معزّة خاصة ، وذلــك عندما قال لي « إننـــى كنت أقول دائمًا أنك مــن الإقتصـاديين المصريين القلائل ذوي الفكــر ، ولكنك ، للأســف ، تقف في الجانــب الخطأ . وهو تقدير كبير أعتز به . ومن مِنّا يعرف كل الصواب أو الخطأ .»

غفر الله لنا وللفقيد ، وتغمدنا برحمته .

٣ ـ التخطيط المركزي والقطاع العام :

* حول استبداد الكلمات
* التخطيط المركزي والاعداد للمستقبل
* من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد
* تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص
* خلط الأوراق : القطاع العام وتدخل الدولة
* عن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط
* صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد

٩ ـ حول استبداد الكلمات :

عن التخطيط .. والتخطيط المركزي (*)

تلعب الألفاظ والمسميات دورًا هامًا في حياة الشعوب . فاللغة ليست أداة محايدة لنقل الأفكار والمعلومات بل كثيرًا ما تلقى بظلالها على المعاني التي تحملها بما تنطوي عليه من مضامين وإيحاءات . وكم من فكرة طيبة ماتت قبل أوانها لأنها استندت إلى مسميات غير موفقة أو ارتبطت بالتداعي بمفاهيم مرفوضة . وكم ، على العكس ، من فكرة استمرت وجاوزت عمرها الإفتراضي ، رغم قصورها ، لاستنادها إلى مسميات جذابة واقترنت بالتالي بمفاهيم محببة إلى النفس . ولذلك لم يكن غريبًا أن ملكت اللغة وسحرها الشعوب منذ قديم الزمن . وليس هذا حديثًا مجردًا عن سحر الكلمة واللفظ، ولكنه حديث في قضية مطروحة في مصر وخارج مصر بمناسبة ما يثار حول الكفاءة الاقتصادية في ظل نظم التخطيط المركزي .

ماذا يحدث حولنا ؟

القضية المثارة ليست نوعا من الترف الفكري أو المضاربات العقلية بل هي في صميم قضايا الساعة المثارة . فالعالم حولنا يعيد النظر ويقلب الأمور

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٩ .

حول أساليب الإدارة الاقتصادية في ضـوء التجارب والنتائج المحققة خلال العقديـن الفائتين . فلعـل أخطر ظـاهرتين على مستـوى الكفاءة والإنجـاز الاقتصادي خلال تلـك الفترة كانتا من نـاحية القفزة الهائلة التـي حققتها دول جنوب شرق آسيا حيث انتقل بعضـها من دول متخلفة وفقيرة إلى دول صناعيـة حديثـة مثل كـوريا وتـايوان بـالإضافـة إلى ما يحدث حـولها في سنغافورة وهونج كونج وبدرجات أقل في ماليزيا وتايلاند وأندونسيا ، ومن ناحية أخـرى الركود الاقتصادي واستفحـال حدة المشاكل الاقتصـادية في دول التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتـي وأوربا الشرقية والصـين . وقد انعكـس الاعتراف بهاتين الظـاهـرتين في ظهور تطـورات هـائلـة في النظـم الاقتصادية والسياسية والعلاقات الدولية . فالدول الصناعية الكبرى والتي تباهـي بحرية التجـارة وفتح الحدود أصبح يساورهـا القلق وترتفـع فيها الصيحات لـوضع القيود والحمايـة ضد المنـافسة الخارجية ليـس فقط في مواجهة اليابان وإنما أيضًا بالنسبة لكـوريا وتايوان . ولم يعد الأمر قاصرًا على الصناعـات كثيفة العمالة وقليلـة التقدم التكنولـوجي ، مثل صنـاعات النسيج والجلود ، بل امتدت إلى صناعات الصلب والسيارات والإلكترونيات.
وعلى الناحية الأخرى فمنذ أن أطلق جورباتشوف صيحته الجريئة للدعوة إلى البيريسترويكا حتـى تداعـت الأحداث ليس فقط في الاتحاد السـوفيتي وجمهورياته بـل في الصين وفي بولندا وفي المجر ، وهاهي ألمانيـا الشرقية بل وبلغاريا تنجرف إلى تيار مراجعة النفـس وإعادة النظر . ورغم أنه من قبيل التبسيط المخل رد هـذه الدعاوي للإصلاح وإعـادة النظر في دول التخطيط المركزي إلى سبب أو أسباب محددة ، فقد تكاتـف عليها العديد من الأسباب والعوامل التي تتصل بالسياسة والاقتصاد والثقافة والتاريخ . الا أنه ليس من المبالغة الاعتراف بأن التردي الاقتصادي وتفاقم المشاكل الاقتصادية

بصفة عامة كان من أهم أسباب تلك الدعوات أو على الأقل الإسراع بتفجيرها. ومن هنا فلم يكن غريبا أن تكون الدعوة للإصلاح الاقتصادي وإحياء مؤشرات السوق ومحاصرة تجاوزات وانحرافات البيروقراطية في مقدمة المطالبات بالتغيير .

ولعل ما يدعو إلى الدهشة والتساؤل هنا هو كيف تفشل نظم التخطيط المركزي فيما نجحت فيه دول السوق . أليس من الطبيعي أن مزيدًا من التخطيط والتنسيق مدعاة للتقدم والإنجاز ؟ وهل ترك الأمور بلا ضابط أو رادع أفضل من التدبير والتفكير والإعداد ؟ هذه هي المعضلة وهي تحتاج إلى مناقشة وتفكير بعيدًا عن القوالب المحفوظة والشعارات الجوفاء .

سطوة الكلمات : التخطيط غير الخطة المركزية :

لعله من المفيد أن أبدأ هنا بما أود أن أنتهي إليه ، وهو التأكيد بأنه **لا غنى في الاقتصاد الحديث عن التخطيط** ومن غير الممكن أن يتحقق أي تقدم اقتصادي في العصر الحديث في غيبة التخطيط ، ولكني أسارع بالإشارة إلى أن ما **اصطلح عليه بإسم التخطيط المركزي الشامل يحرم الاقتصاد في معظم الأحوال من إمكانيات التخطيط الحقيقية ليوقعه في براثن البيروقراطية** لننتهي إلى اقتصاد إداري بيروقراطي وأن حمل اسم التخطيط. **فالتخطيط المركزي الشامل ـ كما طبق في عدد غير قليل من الدول ـ كان مركزيًا أكثر منه تخطيطًا استند إلى السلطة بأكثر مما اعتمد على المعلومات** وبالتالي فقد فاعليته وانتهى ، في غير قليل من الأحوال، إلى الإسراف والتبديد، وأصبح عدوًا للكفاءة بدلاً أن يكون وسيلة إليها . ولبيان ذلك علينا أن نبدأ بتعريف التخطيط كما نقصده ، وكيف كان التخطيط المركزي الشامل كما طبق ، في كثير من الأحوال ، اسما على غير

مسمى وابتعد بالتـالي عن التخطيط الحقيقي . وهذا بالضبـط هو موضوع هذا المقال .

التخطيط : مزيد من المعلومات للقرارات الاقتصادية :

لعل أهم ما يميز الاقتصاد الحديث هو سرعة التغيير في مقومات الحياة الاقتصادية من حيث التطور المستمـر في أساليب الإنتاج واستخدام تقنيات مستحدثة واكتشاف تطبيقات جديدة لمختلف العلوم في كافة مظاهر الإنتاج والتـوزيع والاتصـالات ، ومـا يرتبـط بهذا مـن تطـور مقابـل في الأذواق والاحتياجـات . وقد ظلت الحضارات القـديمة لآلاف من السنـوات وهي لا تعرف سوى تطـورًا بطيئًا في أساليب الإنتاج وبالتـالي في أذواق واحتياجات الأفراد . ومـن هنا فقـد كانـت العادة والتقـاليد هـي خير مرشـد للقرارات الاقتصادية في المجتمعات التقليدية . فمن خلال هذه العادات والتقاليد تنتقل خبرة الأجيال ، ولا خطـر ، لأن التغيير محدود والجديد نادر ، ومن ثـم فإن حكمة الماضي تثبت كل يوم جدواها وفـائدتها . وليس الأمر كذلك في المجتمع المعاصر **حيث التغيير بـل وسرعة التغيير هـي سنة الحيـاة** ، وبالتالي ظهـرت أهمية متـابعة التطـورات ومسـايرتها . ومـن هنا كـان **الحساب الاقتصادي** هـو أهم سمـة لـلاقتصـاد الحديث ومـا تتطلبـه مـن معرفـة بالتطورات القائمة والمحتملة ، والمقارنة بين العوائد والتكاليف . وهذه جميعًا تتطلب توفير معلومات وبيانات هائلة عن الاقتصاد . وبعبارة أخرى أصبح التخطيـط بالمعنـى الـواسع هـو أهم مظـاهـر الاقتصاد الحديـث . على أن التخطيط وهو يرتبط بالحساب والتقدير للمستقبل **يرتبط في نفس الوقت بمدى توافر المعلومات لمتخذي القرارات ومدى سلامتها** . وبقدر ما يتاح للاقتصاد من معلومات كافية وسليمة **وراء القرارات الاقتصادية** بقدر ما

يكون هـذا الاقتصاد مخططا . وبقدر مـا تنتقص هذه المعلومـات أو تتدني سلامتها بقـدر ما يبتعد الاقتصاد عـن التخطيط الحقيقي ، ولو أطلـق عليه اسم التخطيـط . فالتخطيـط ليس اسما أو مظهرًا بـل هو معنـى وحقيقة . والاقتصـاد المخطـط حقيقـة هـو الاقتصاد الـذي تستنـد فيـه القـرارات الاقتصاديـة إلى معلومـات مناسبـة . **فـالتخطيـط هو في نهايـة الأمـر المعلومات وراء القـرارات الاقتصادية** ، وبقدر مـا يتحقق ذلـك بقدر مـا يكون الاقتصاد مخططًا .

التخطيط المركزي والمعلومات القاصرة :

تعتمد نظم التخطيط المركـزي الشامل ـ **على النحو المأخـوذ في معظم هذه النظم** ـ على مركزية القرارات الاستثمارية الأساسية وما يرتبط بها من سياسـات بناء على مـا يتوافر لأجهـزة التخطيط مـن معلومـات عن الموارد المتاحة والأساليب الفنية الممكنة والأولـويات المعتمدة . وقد جرى العمل على أن تتركز هـذه الخطط في الواقع على البرامـج الاستثمارية ـ وقـل أن حظيت السياسـات الاقتصاديـة المصاحبـة بنفس الاهتمام . وينصرف التخطيـط الشامـل إلى سيطرة السلطـات المركزيـة من لجان أو وزارات على كـافة أو معظم القرارات الاستثماريـة في مختلف قطاعات الاقتصاد القـومي . وتبدأ هـذه الخطط بـوضـع حصر عام للمـوارد المتـاحـة في الاقتصاد ، وتحديـد الأولـويـات الاقتصـاديـة والاجتماعيـة ، وتـوزيـع الموارد المتـاحـة على الاستخـدامات المختلفـة وبما يحقـق هذه الأولـويـات . ويستند الأسـاس النظري لهذا الأسلـوب على **افتراض أن هـذا الأسلوب العلمـي** يمكن من الإحاطـة بكافـة الموارد وبالتـالي حسن استخـدامها بـالكامـل مع تحقيـق التنسيق الـلازم بين هذه الاستخـدامات . وبـالمثل فـإن مناقشـة الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية ووضع الأولويات على مستوى مركزي تسمح بالاختيار الواعي ويحول دون التناقض وبالتالي يساعد على تحقيق أفضل النتائج.

وقد أثبتت التطبيقات في الاتحاد السوفيتي وغيره عدم صحة هذه الافتراضات، بل وجاءت النتائج ــ في العمل ــ بعكسها. وهاهو جورباتشوف يعترف في البيريسترويكا بما لحق الاقتصاد السوفيتي من تدهور « لقد بدأ البلد، الذي كان يومًا ما يلحق بسرعة ببلدان العالم المتقدمة، يفقد موقعًا بعد آخر، وبالإضافة إلى ذلك، بدأت تتسع، وفي غير صالحنا، الفجوة في كفاءة الإنتاج، وجودة المنتجات، والتطور العلمي والتكنولوجي، وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة واستخدام التقنيات المتقدمة ..». « والاتحاد السوفيتي وهو أكبر منتج في العالم للصلب، والمواد الخام، والوقود والطاقة، يواجه نقصا فيها بسبب الاستخدام التبديدي أو غير الكفء »، و « رغم أنه من أكبر منتجي الحبوب للغذاء، كان عليه أن يشتري ملايين أطنان الحبوب » و « مع أن لدينا أكبر عدد من الأطباء، ومن أسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف من السكان، نجد نقصًا صارخًا في خدماتنا الطبية .. ».

والحقيقة أن افتراض العلمية السابق فيه من الادعاء والمغالطة أكثر مما به من الحقيقة. فهو يفترض أن المخططين على علم ودراية على نحو قد لا يتوافر في الواقع. ففي غير قليل من الأحوال لا يعدو أن يكون هؤلاء المخططون سوى موظفين ينقصهم الكثير من المعرفة والخيال، وأحيانًا تغلب مصالحهم المباشرة على النظرة المستقبلية. ولا أريد أن استطرد هنا في هذا المجال، وإنما أود فقط أن أركز على جانب المعلومات ومدى توافرها وسلامتها عند هؤلاء المخططين. والملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي أن

المعلومات المتاحة للمخططين في أسلوب التخطيط المركزي تكون عادة قاصرة أن لم تكن مشوهة . وبإستثناء أوضاع الاقتصاد الأستثنائية مثل حالة الحرب أو أعادة البناء أو أوضاع الفقر الشديد ، فإن توافر المعلومات الكافية لأجهزة التخطيط المركزية ليس من الأمور اليسيرة . ففيما يتعلق بمعرفة الموارد المتاحة هناك شبه استحالة في توفير معرفة كاملة وتفصيلية عن هذه الموارد على مستوى القرارات المركزية . فالموارد المتاحة ليست مجرد كميات مادية وإنما هي معرفة تفصيلية بخصائص هذه الموارد وإمكانياتها وهى أمور تتأثر بالتطورات العلمية والفنية وظروف الأسواق ، فما كان غير اقتصادي وبالتالي خارج الموارد الاقتصادية قد يصبح موردًا هامًا نتيجة لتطور في التكنولوجيا أو في الأحتياجات في الداخل أو في الخارج . وحتى إذا توافرت مثل هذه المعلومات في لحظة معينة فإنها لن تلبث أن تفقد بعض مصداقيتها عند حدوث تطورات في ظروف الإنتاج وأذواق الأسواق .

كذلك فإن طبيعة القرارات المركزية تتطلب تجميع البيانات والمعلومات التفصيلية لوضعها أمام السلطات العليا في شكل تجميعات ومتوسطات إحصائية حتى يمكن مناقشتها على مستوى الاقتصاد القومي . وهكذا تفقد هذه البيانات الكثير من دلالتها ومعناها عند التجميع في متوسطات إحصائية . المتوسطات الإحصائية أمر ضروري لتكوين فكرة عامة عن الاقتصاد القومي دون الغرق في تفاصيل المعلومات ، ولكنها لنفس السبب أقل دلالة في التعريف بحقيقة الموارد . وما يقال عن الموارد بصدق أيضًا على الحاجات . ونظرًا لأن السلطات المركزية لا تستطيع - إنسانيًا - أن تحيط بكل المعلومات التفصيلية ، فإنها تستند بالضرورة إلى متوسطات واتجاهات عامة . وبقدر ما تسمح لها هذه المتوسطات بتوفير فكرة عامة عن الأوضاع والإمكانيات الاقتصادية ، بقدر ما تحول بينها وبين المعرفة التفصيلية

لحقيقة الأوضاع . ولذلك لم يكن غريبًا أن يؤدي مزيد من المركزية في اتخاذ القرارات إلى نقص في حجم المعلومات الكاملة المتاحة وراء إصدار هذه القرارات ، وبالتالي تفتقد نظم التخطيط المركزي إلى أهم اعتبار للتخطيط وهو توفير المعلومة التفصيلية عند إصدار القرار الاقتصادي اكتفاء بالمتوسطات العامة .

فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن المعلومات الأولية التي تتوافر لأجهزة التخطيط كثيرًا ما تكون غير صحيحة ، فإن الوضع أمام سلطات التخطيط المركزي الشامل يصبح أكثر خطورة . ففي كثير من الأحوال لا تجد الوحدات الأولية من مصلحتها إعطاء بيانات دقيقة عن أوضاعها ، أما بالمبالغة في حجم ما لديها إرضاء للرؤساء أو على العكس بإخفاء قدر منها تحوطًا للمستقبل وضمانًا لتحقيق أهداف الخطة . كذلك قد يرجع التراخي في إعطاء صورة صحيحة إلى مجرد الكسل في حصر الموارد المتاحة وإمكانياتها لما يتطلبه ذلك من جهد إضافي أو مشقة . وينطبق نفس الشيء عند تقرير الاحتياجات التي قد تتسم بالمبالغة طلبًا للنفوذ والهيمنة أو خوفًا من عدم الاستجابة الكاملة لكافة الطلبات . (هل نذكر كيف تختلف أكبر أجهزة الدولة في مصر حول بعض البيانات إساسية ، مثل عدد المساكن الشاغرة ، أو حتى عدد السكان ، فضلاً عن معدلات التضخم وأرقام المديونية ؟) .

وهكذا نجد أن الافتراض الأساسي الذي بني عليه نظام التخطيط المركزي الشامل ـ وهو توافر المعلومات والبيانات واستخدامها على نحو عقلي رشيد ـ **أساس غير واقعي** تكذبه التطبيقات . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن تكلفة تجميع هذه المعلومات ـ رغم قصورها ـ تكون عادة مرتفعة بما تتطلبه من أجهزة للتجميع والتصنيف والتحليل . وعلى هذا النحو لا يبدو لنا غريبًا ما

انتهى إليه جورباتشوف في تحليله للاقتصاد السوفيتي، وأن ما بدا تناقضًا في نظام التخطيط المركزي الشامل إنما هو نتيجة منطقية، لأن القرارات في هذه النظم — على عكس ما تدعى — تستند إلى معلومات أقل، بل وكثيرًا ما تكون غير دقيقة، وهي دائمًا أكثر كلفة. **وإذا كان التخطيط هو وضع مزيد من المعلومات الصحيحة والمناسبة وراء القرارات الاقتصادية، فإن التخطيط المركزي الشامل يبتعد عن ذلك، وهو يبتعد بقدر ما تزيد درجة المركزية والشمول**. وتظهر خطورة هذه الأمور بعد أن يتجاوز الاقتصاد مرحلة البناء الأولي ويبدأ في مواجهة الاختيارات المتعددة بما تتطلبه من معلومات تفصيلية ومتنوعة.

التخطيط الإستراتيجي لا المركزي :

إذا كان ما عرف بإسم التخطيط المركزي الشامل اسما على غير مسمى، وإنه كثيرًا ما يكون مركزية دون تخطيط، **فهل يمكن أن تستغني دولة حديثة عن نوع من التخطيط العام**؟ الإجابة السريعة لا. كل دولة حديثة في حاجة إلى **تخطيط استراتيجي**، وليس مركزيًا شاملًا على النحو المطبق في الدول التي تأخذ بهذه النظم. فالدولة الحديثة مطالبة بتوفير نظرة عامة ومستقبلية تأخذ في الاعتبار التطورات المتوقعة في العالم وتعد نفسها لذلك. وهذا التخطيط الاستراتيجي، بحسب طبيعته، يجب أن يكون **في عدد محدود** من القطاعات. **التخطيط الإستراتيجي** قد يكون في موقع محدد كالأعداد للحرب، ولكنه **لا يمكن أن يكون شاملا وإلا فقد جوهره الأستراتيجي**. فالتأثير الذي تباشره الدولة لا يأتي من اتساع تدخلها وإنما **فاعليته**، والفاعلية تقتضي الإنتقاء والتركيز على **أهداف قليلة ولكنها أساسية**. وكذلك فإن التخطيط الأستراتيجي لا يتعلق، عادة، بتحقيق

أهداف كمية محددة وإنما يوضع سياسات وتحديد اتجاهات للتطور مع إرساء القواعد والشروط التي يمكن أن تحقق هذه الإتجاهات . التخطيط الأستراتيجي يتطلب نظرة لتوزيع السكان ، وسياسة للتعليم ، وسياسة صناعية ، وسياسة للبحث العلمي .. وهكذا . التخطيط الأستراتيجي لا يحل الدولة وأجهزتها محل الأفراد والمشروعات ، وإنما يضع الشروط والأوضاع التي تسمح لهؤلاء الأفراد والمشروعات بتفجير طاقاتها في الأتجاهات التي ترسمها الخطة الاستراتيجية . ونجاح التخطيط الأستراتيجي لا يتم بإستبعاد مبادرات الأفراد والمشروعات أو بإلزامهم بمسارات معينة ، وإنما ينجح التخطيط الأستراتيجي عندما تحقق السياسات الموضوعة انسياب جهود الأفراد والمشروعات في نفس الأتجاهات التي ترسمها الخطط الأستراتيجية.

مزيد من التخطيط يتطلب مزيدًا من مؤشرات السوق :

إذا كان التخطيط الحقيقي هو توفير أكبر قدر من المعلومات عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فإنه قد يبدو من قبيل التناقض ـ ولكنها الحقيقة ـ إن مؤشرات السوق هي التي تساعد على زيادة التخطيط في الاقتصاد ، ويعتقد الكثيرون إن نظام السوق هو مجرد الاعتماد على الملكية الخاصة ، والحقيقة أن هذا النظام يمكن أن يتعامل مع الملكية العامة بنفس القدر الذي يتعامل به مع الملكية الخاصة طالما توفر الاستقلال والحرية للمشروعات في اتخاذ قراراتها الاقتصادية بناء على مؤشرات السوق من أسعار وتكاليف ، ومحاسبتها على ضوء النتائج الاقتصادية من أرباح أو خسائر . ولعل أهم ما يميز نظام السوق هو أنه نظام يوفر أكبر قدر من المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرارات ، وهي عادة معلومات تفصيلية وكاملة كما أنها قليلة

التكلفة. فعندما يتخذ المسئول في مشروع معين قراراته الاقتصادية ـــ عن شكل الإنتاج وتوزيعه ، أو استثماراته أو سياسته التسويقية .. ـ فإنه يعني بالحصول على كافة البيانات التفصيلية التي تهم مشروعه . وهي معلومات أكثر دقة وأقرب إلى الواقع ، لأنها لا تتعلق بمتوسطات عامة عن الاقتصاد في مجموعه ، ولكنها تتصل بظروفه المباشرة سواء تعلقت بأحوال مصنعه أو حقله أو خصائصه أو ظروف العاملين فيه أو الأسواق التي يتعامل معها ، وهكذا يصدر القرار بناء على معلومات حقيقية أكثر تفصيلاً وأدق دلالة . وتترجم مؤشرات السوق من أسعار وتكاليف المعلومات عن مدى توافر الموارد وظروف الطلب فيما ليس للمشروع معرفة مباشرة به . كذلك فإن اتخاذ القرار في نظام السوق هو أكثر مرونة حيث يمكن تغيير هذه القرارات في ضوء ما يستجد من ظروف قد تستدعى هذا التغيير . ولذلك فإن المحصلة النهائية هي أنه نظام يعظم من حجم المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات الاقتصادية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وأكبر قدر من المصداقية . وإذا كان نظام السوق يضع أكبر قدر من المعلومات المناسبة تحت نظر متخذي القرارات الاقتصادية من الأفراد والمشروعات ، فإنه يتطلب أن تكون المحاسبة في نهاية الأمر وفقًا للمعايير الاقتصادية في الربح والخسارة وليس مجرد تحقيق أهداف كمية للإنتاج قد تتراكم في المخاون ولا مشتر ، أو قد تظهر في شكل أبنية ومصانع ولا إنتاج للسوق .

ويعتقد البعض أن القول بأن نظام السوق يعتمد على أسلوب « التجربة والخطأ » ، يعتبر مظهرًا للتردد بين الخطأ والصواب ، وبالتالي لزيادة احتمالات الفقد والتبديد . والحقيقة أن كل تعامل مع المستقبل هو تعامل مع المخاطر عن طريق التجربة والخطأ . لا يختلف في ذلك نظام السوق عن نظام التخطيط المركزي . ولكن الفارق هو أن مؤشرات الربح والخسارة كما

تظهر نتيجة للتجربة والخطأ وما يرتبط بها من تعديل **مباشر** في الأسعار والتكاليف ، تفرض على متخذي القرارات الاقتصادية في المشروعات وغيرها ضرورة الإسراع بالإصلاح وتعديل المسار وعدم الجمود في اتجاهات ثبت عدم جدواها . وفي هذا تعطي مؤشرات السوق توجهات سريعة للحركة مما يؤدي إلى استجابة وحدات السوق بعكس القرارات المركزية التي تكون عادة أقل حساسية أو مرونة لعدم توافر المؤشرات السريعة لتغيرات الظروف . وبذلك فإن نظام السوق ليس خروجًا على التخطيط ، بل هو **تعميم للتخطيط على كافة المستويات** ، فكل فرد أو مشروع يقيم حساباته للمستقبل اعتمادًا على بيانات ومعلومات حقيقية ، ويتحمل مسئولية قراره ، ويتخذ الإجراءات المناسبة لتعديل أوضاعه عند تغير الظروف وكما تعكسها مؤشرات السوق ، السوق ليس نظامًا عشوائيًا بل هو استخدام للحساب الاقتصادي على جميع المستويات . ولم يكن غريبًا ، والحال كذلك ، أن تكون **وفرة المعلومات وتنوعها ودقتها هي أحد مظاهر نظم السوق** بعكس الحال في دول التخطيط المركزي **الذي يصعب فيه الحصول على المعلومات الصحيحة** والتي تحاط عادة بسرية مبالغ فيها . وقد اعترف عدد غير قليل من المسئولين في هذه الدول بقصور المعلومات وعدم دقتها . وهل هناك أبلغ دلالة من هذه الشكوى المستمرة في نظم التخطيط المركزي نتيجة لنقص وقصور المعلومات ، في حين تتمتع نظم السوق بوفرة وتنوع هذه المعلومات !

القرن الثامن عشر أم القرن الحادي والعشرون :

كثيرًا ما تواجه المطالبات بالإصلاح الاقتصادي عن طريق إعادة الاعتراف بمؤشرات السوق ومنطقه ، بالقول أن هذه دعوة للعودة إلى أفكار

القرن الثامن عشر وقت أن ساد شعار الطبيعيين : « **دعه يعمل دعه يمر** » ، وإن عجلة الزمن تدور ولا مناص من دور هام للدولة . والحقيقة أن المطالبة بإستخدام مؤشرات السوق ليست دعوة تخلي الدولة عن دورها ، وليست دعوة لنظام عدم التدخل . فالسوق لا تستطيع أن تقوم بدورها **إلا في ظل دولة قوية** لها من الأحترام والهيبة ما يضمن فعالية السوق . السوق ليس الفوضى ، السوق يتطلب وضع الشروط والأوضاع التي ينبغي على المتعاملين احترامها ، وفرض هذا الأحترام بقوة القانون على المخالفين . السوق يتطلب وجود مراكز قانونية واضحة للمتعاملين تقوم الدولة بإلزامهم على مراعاتها . السوق تتطلب أن يتم تقديم السلع والخدمات مع مراعاة مواصفات وشروط لحماية المستهلكين وضمان حقوق العاملين . السوق تتطلب وضع الحدود على ما يجوز للأفراد والمشروعات القيام به وما لا يجوز . السوق لا تعني أن ينحصر دور الدولة في المراقبة والإشراف بل قد تستدعى التدخل المباشر بإنتاج وتوفير عدد من السلع والخدمات الأساسية، ولكنها حين تتدخل فإنها تضع ثقلها ووزنها وراء هذا التدخل وبالتالي تضمن توفير الثقة والأحترام لها . وذلك بعكس الحال عندما تتدخل الدولة في كل كبيرة وصغيرة وبالتالي تفقد الأحترام في الكبيرة قبل الصغيرة. الدولة مسئولة عن وضع خطط استراتيجية لمستقبل الدولة وتهيء الظروف لتحقيق هذه الأهداف الأستراتيجية . الدولة تضع السياسات الاقتصادية التي توجه الأفراد والمشروعات نحو أهدافها دون أن تفرض بالضرورة أهدافًا كمية على هذا القطاع أو ذاك . **لا وجود للسوق إلا في حضن دولة قوية.** ولكن قوة الدولة ليست بكثرة أو حجم التدخل وإنما بفاعليته .

الدولة هي العقل الذي يتخذ القرارات الرئيسية ويترك لباقي الوحدات التصرف في ضوء الإطار العام الذي يرسمه لها . وكما هو الحال في جسم

الإنسان ، فإن العقل يعتمد على جهاز المخ للقرارات الرئيسية (الأستراتيجية) ، ويترك لباقي أعضاء وخلايا الجسم قراراتها غير الأرادية واللازمة للحياة . وكم تصبح الحياة بالغة الصعوبة لو احتاج الإنسان عند التنفس أو الهضم أو حتى مقاومة الأمراض إلى الحصول على موافقة إرادية من السلطة المركزية (المخ) . المخ قد يكون أهم أجزاء جسم الإنسان ، ولكنه ليس بديلاً عن باقي الخلايا .

ليس صحيحًا أن نظام السوق هو عودة إلى القرن الثامن عشر بل لعله مدخل للقرن الواحد والعشرين . في عالم يعيش ثورة المعلومات ، فإن كفاءة النظام الاقتصادي تتحدد بقدرته على وضع أكبر قدر من المعلومات تحت نظر متخذي القرارات . وليس التخطيط المركزي الشامل ـ على النحو المطبق ـ ما يساعد على ذلك ، بل لعل نظامًا للسوق **يجمع بين تعدد مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي ، وبين تخطيط استراتيجي** للسياسات العامة والتوجهات الرئيسية هو الأقرب إلى روح المستقبل . **ويكفي أن ننظر حولنا!**

الديمقراطية شرط للكفاءة الاقتصادية :

عندما حاولت الصين تحقيق الإصلاح الاقتصادي مع الاحتفاظ بالنظام الشمولي ، دفعت مطالبات الإصلاح الاقتصادي وإحياء مؤشرات السوق إلى المواجهة مع النظام السياسي . وسحقت المطالبات السياسية وتوقف الإصلاح الاقتصادي . كذلك فإن مطالبات الإصلاح في معظم دول شرق أوربا لم تفرق بين الإصلاح الاقتصادي وبين الديمقراطية السياسية ، فكلاهما مكمل للآخر . وليس من الغريب أن نجد تلازمًا بين التخطيط المركزي ـ على النحو المطبق في هذه الدول ـــ وبين ضمور الديمقراطية

وانعدام التعدد السياسي . التخطيط المركزي يركز القرارات الاقتصادية في يد عدد من أجهزة الحزب أو مؤسسات الحكومة ، وبالتالي يضفي عليها قوة ونفوذًا سياسيًا هائلا ، يقوي به الموظفون وإن ضاعت معه هيبة الدولة . **الموظفون ليسوا الدولة** . وليس من قبيل المصادفة أن كل دول التخطيط المركزي هي أيضًا نظم شمولية لا تعرف التعدد السياسي ، وإنه من الطبيعي أن تستدعي اللامركزية الاقتصادية ديمقراطية سياسية . وليس معنى ذلك أن نظم السوق تؤدي ، بالضرورة ، إلى الديمقراطية السياسية ، فقد حفل التاريخ بنظم دكتاتورية استندت أيضًا إلى نظم للسوق . ومع ذلك يظل نظام السوق أقرب في طبيعته إلى التعدد السياسي كما هو تعدد اقتصادي . وإذا كان التعدد الاقتصادي يعظم من حجم المعلومات المتاحة للقرارات الاقتصادية ، فإن التعدد السياسي يفجر الطاقات الخلاقة للأفراد وهي أساس كل تقدم .

إن أعادة النظر في النظام الاقتصادي وتقييم مدى كفاءته أمر أكثر خطورة من مجرد الركون إلى الألفاظ والمسميات التي كثيرًا ما خدعتنا وتخدعنا . فليس من الضروري أن يكون التخطيط المركزي الشامل تخطيطًا، كما تبين أن الديمقراطية الشعبية ، في عدد من الدول الاشتراكية ، ليست ديمقراطية أصلاً . والله أعلم .

١٠ـ التخطيط المركزي والإعداد للمستقبل (*)

تناولنا في مقال سابق التعرض إلى أهمية صناعة المستقبل وأنها تمثل مسئولية الإنسان الكبرى ومن ثم وجب الإعداد والترتيب من أجله . وفي نفس الوقت لاحظنا فشل وانهيار النظم الإشتراكية ، والتي استندت نظمها إلى فكرة التخطيط المركزي ، هذا في الوقت الذي استمرت فيه نظم السوق ورغم مشاكلها ــ في النمو المطرد . فكيف يمكن الإعداد للمستقبل إذا كانت نظم التخطيط المركزي قد أثبتت فشلها ، وهل هناك من وسيلة للإعداد والترتيب للمستقبل بغير التخطيط ؟

لاشك إن الإعداد للمستقبل هو نوع من التخطيط ومع ذلك فإن وسائل وأساليب هذا الإعداد أو التخطيط يمكن أن تختلف ، وقد يصلح بعضها للغرض المنشود ، في حين أن البعض الآخر قد لا يكون صالحًا بالمرة بل قد يمثل عقبة أو عثرة في سبيل التقدم .

إكتسب لفظ « التخطيط » مفهومًا محددًا في ضوء التجارب التاريخية وقد أثبت هذا المفهوم فشله . وقد إرتبط تعبير « التخطيط » بتجربتين تاريخيتين محددتين ، أحدهما في ظل المذهب الوطني الأشتراكي ـ النازي ـ في ألمانيا خلال الفترة بين الحربين الأولى والثانية ، والتجربة الأخرى ـ والتي

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩١ .

بدأت قبلها بقليل — في الدول الأشتراكية سواء في الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٩ ـ أو في أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية . ومن خلال هاتين التجربتين — وبهما أوجه شبه وعناصر مشتركة ـ فقد تعبير « التخطيط المركزي » بريقه وارتبط في الأذهان بتسلط أجهزة الحكم أو الحزب والقضاء على الحرية الفردية وإنهيار الكفاءة وفقدان الإبداع وشيوع الفساد وذلك رغم ما تم من صناعات ضخمة وإستثمارات هائلة . كذلك فإن ما تم تحقيقه من إنجازات في مجالات التعليم والخدمات الاجتماعية لا يكاد يوازي ما تحملته الأجيال المتعاقبة من تضحيات وأعباء . وفي النهاية ، فقد وجد المواطن نفسه في ظروف معيشية أو في مستوى أقل رفاهية ـ حتى في مجال الخدمات الاجتماعية ـ من زميله في دول أخرى لا تأخذ بنظام التخطيط المركزي . وسوف نرى أن مشاكل التخطيط المركزي إنما ترتبط بطبيعته المركزية أكثر مما هي بتوجهه التخطيطي أو المستقبلي .

فلا يرجع فشل نظم التخطيط المركزي إلى أنها حاولت الإعداد والترتيب للمستقبل ، بقدر ما يرجع إلى أنها كانت أسلوبًا مركزيًا استند إلى أفكار وفروض غير صحيحة عن طبيعة المجتمع وشكل التطور بحيث أصبح التخطيط قيدًا على المستقبل وحبسًا له . وبدل أن يصبح يكون التخطيط إطلاقًا لقوى التطور وتفجيرًا للقدرات الخلاقة ، فقد كان تبديدًا لتلك القوى وإهدارا لهذه القدرات . وقد ساعد ذلك وارتبطت به نظم سياسة شمولية وجدت في التخطيط المركزي تدعيمًا لمركزها أكثر منه وسيلة للإعداد للمستقبل والترتيب له .

ومن أهم الفروض ـ التي ثبت عدم صحتها ـ والتي كانت وراء التخطيط المركزي نظرتها إلى طبيعة المعلومات وراء القرارات الاقتصادية من ناحية ، وفهمها لقوي التطور الاجتماعي وإمكان السيطرة عليه من ناحية أخرى .

فأمـا من حيث المعلومات ، فـإنه مـن الطبيعي أن تتوقـف سلامـة القرار الاقتصادي على حجم وصحة المعلومات المتـوافرة لدى متخذ القرار . وكان الاعتقاد إنه تتوافـر لدى المخطط المركزي ـ بما له مـن امكانيات وشمول في النظرة ـ قـاعدة بيانات أكثر دقـة وشمولاً مما قد يتـوافر للفرد أو المشروع وبالتالي تصبح قراراته أكثر رشادة . وقد ثبتت أن هذا الغرض غير صحيح ، وإن المعلومات التي توضح تحت نظر المخطـط المركزي تكون عادة أقل دقة وكثيرًا ما تكون غير صحيحة وإنها دائمًا أكثر تكلفة . فمتخذ القرار المركزي يكون عادة سلطة مركزية عليا وبالتالي لا يمكن أن تقدم له كافة التفصيلات ولذلك فإنه يكتفي عادة بمعلومـات إجمالية أو متوسطات إحصائية . وعند الانتقال من البيانـات التفصيلية إلى المتوسطات أو البيانات الإجماليـة فإننا نفقد جزءًا كبيرًا من صحة البيانات ودقتها . وكم من فكرة براقة أو مشروع حيـوي سقط في عمليـات تجميـع البيانـات أو إختصـارها أو إستخـلاص المتوسطات وبالتـالي لم تتح له أصلاً فرصة العـرض على السلطة المركزية . وكلما أوغلنـا في المركزيـة والتصعيـد كلما ابتعـدنا عـن المعـرفـة الدقيقـة والتفصيلات الخاصة بالموضوع وبالتالي ابتعـدنا عن الحقائق . وكذلك فإن تجميع البيانات وحصرها وتصنيفها ثـم اختصارها وإستخلاص مؤشرات موجزة عنها عمليـة طويلة ومعقدة تستغرق أوقاتـًا ليست قصيرة وبالتالي فإنها كثيرًا ما تفقـد سلامتها وحداثتها نتيجـة التغير المستمر في الأوضاع . وبالتـالي فإنه من غير المستغـرب أن يصبح العديد مـن هذه البيانات بـالية وقديمة تجاوزتها الأحداث عندما توضـع أمام المخطط المركزي . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذي يقـوم بتجميع هذه البيانـات وتصويبها وتحديثها مـوظف عام لا تحركه بواعث ذاتية للتحقق من صحـة هذه البيانات ولا يتوافر لديه دافع على الاجتهاد للكشف عما استجد . ولذلك فإنه كثيرًا ما يعمد إلى مجرد

تسجيل ما يـرد إليه من بيانـات أو أرقام أو قد يضيف إليـه معدلاً أو نسبة للزيادة أو النقـص بشكل ميكانيكي . وقد تكـون التعريفات أو التقسيمات الإحصائيـة غير مناسبة لإبراز ذاتيـة البيان أو المعلومة فتضيـع جدتها ولا تظهر أهميتهـا نتيجة للأسلوب الإداري في تجميـع البيانات . وهكذا فـإنه كثيرا ما كانت البيانات المتاحة أمام المخطط المركزي بعيدة عن الواقع ، إن لم تكن مشوهة له . وأخيرًا فإن عملية تجميـع البيانات وتبويبها وإختصارها تتطلب أعـدادًا هائلـة من الإدارات والموظفين لا تلبـث أن تنعكس في تكلفـة باهظة على المجتمـع . ولذلك لم يكن غـريبًا أن عرفت معظـم دول التخطيط المركزي توسعًا في أجهزة التخطيط دون أن يصاحب ذلك تحسنًا ملموسًا في سلامـة الخطط . وقد لاحـظ أن أحد المخططين السوفيـت في الستينيات أن استمرار نمو العـاملين وأجهزتهم في تحضـير البيانات اللازمـة قد يستغرق معظم العمالة في نهايـة القرن ! وبذلك نجد أن الفرض الأول الـذي قام عليه التخطيط المركـزي وهو صحة وشمول البيـانات التي تعتمد عليهـا قرارات وتصورات المخطط فرض لا يتحقق في الواقع . وكلما زاد التقدم الاقتصادي وتعقد المجتمع وإزداد تنوع وتطور أساليب الإنتاج وأشكال السلع وتنوعها، كلما زادت الصعوبة في تـوفير البيانات والمعلومات السليمة والمنـاسبة أمام المخطط المركـزي ، إذا روعي حـدود قدرته الإنسـانية على الإحـاطة بكـافة التفصيـلات . وهكـذا افتقـد التخطيـط المركـزي العنصر الأول والأسـاسي للإعداد للمستقبـل والمتعلق بالمعلومـات ، وهو المعرفة الصحيحـة لظروف الواقع واحتمالات وإمكانيات التغير .

وإذا تـركنا قضيـة المعلومـات جانبـًا ، فـإن أخطر مـا أصاب أسلـوب التخطيط المركزي إنما يرجع إلى ما يستند إليه من نظرة خاصة للمجتمعات البشريـة وما ينطـوي عليه ذلـك مـن تجاهل لطبيعـة التطور الإجتماعـي .

فـالتخطيط المركـزي يقوم في أسـاسـه على نـوع من الهنـدسة الاجتماعيـة Social Engineering ، بمعنى أن المخطط يقوم بوضع تصور مبدئي Blue Print لما ينبغي أن تكون عليه الأهـداف النهائية للمجتمع ـ بما توافـر لديه من بيانات ومعلـومات عن الإمكانيات المتاحـة ـ ويحاول المخطط أن يفرض هذا التصـور على المجتمع بما أتيـح له مـن عناصر سيطـرة على الاقتصاد ؛ تمامًا كما يفعل المهندس عندما يقوم بتصميم آلة وفقًا لتصور مسبق لديه . وهكذا يكاد يعامل المخطط المجتمع كما لو كـان كيانًا ميكانيكيًا متجاهلاً ما يتمتع به هذا المجتمـع من إمكانيات ذاتية للتطور مـن ناحية ، وردود الفعل التي قد تؤدي إلى فشل أي تصور مسبق مـن ناحية أخرى . وبالإضافة إلى مـا في هذا المفهـوم مـن إدعاء بـالثقـة في قدرات المخطـط المركـزي لوضـع تصورات تـأخذ في الاعتبار كافـة الإمكانيات والطـاقة المتاحة ، فـإنه يحرم المجتمع مـن قدراته الخلاقة والتـي قد تفتح آفاقـا غير متوقعة من نـاحية ، فضلاً عن إنه قد يؤدي على العكس إلى ظهور ردود أفعال وأنماط جديدة غير متوقعة قد تفشل تصوراته المبـدئية من ناحية أخرى . ولا يقتصر الأمر على المبالغـة في الثقة من قـدرة وحكمة القـائمين على التخطيط المركزي ، بـل إنه كثيرًا ما يتجاهل الطبيعة البشرية للمـوظفين اعتقادًا بأنهم يمثلون المصلحة العـامـة ، في حين إنهم في كثير مـن الأحـوال يعملـون لصـالحهـم الخاص ومزاياهم المباشرة .

وأخيرًا فإن الخطة وهي تعرف عادة قـدرًا من الاستقرار والجمود ـ على الأقل لفترة الخطة ـ تحول دون التعديل المستمر والتلقائي عند قيام ظروف جـديدة غير متـوقعـة . وكثيرًا ما قيـل بأن التخطيـط المركـزي وهو ينظـم المستقبـل يتجنب احتمالات الفقـد والضيـاع والخطـأ . والحقيقة إنـه هنـا بالضبط يعجز نظام التخطيط المركزي في توفير وسيلة للمرونة والمقدرة على

التلاؤم . فتجاهل « التجربة والخطأ » ليست ميزة في التخطيط بقدر ما هى عيب فيه . « التجربة والخطأ » ليست ترددًا أو ترفًا ، بل هى الأسلوب المناسب وربما الوحيد الذي يسمح بالتعديل المستمر في الأنشطة والتوجهات وإعادة النظر في ضوء الظروف المتجددة والمتغيرة . وعندما تجاهل التخطيط المركزي إستخدام مؤشرات « التجربة والخطأ » ، فإنه قد حرم نفسه من القدرة على التلاؤم والتعديل ، وبالتالي وقع في شرك الجمود . وهكذا نجد أن التخطيط المركزي لم يكن دائمًا إعدادًا للمستقبل بقدر ما هو حصر له في إطار محدود من تصورات القائمين على السلطة المركزية في ضوء أتيح لهم من بيانات في لحظة محددة وهي لخطة إعداد الخطة . وهذا ليس انفتاحًا على المستقبل بقدر ما هو رهن له . ومع ذلك فإن فشل التخطيط المركزي في الإعداد للمستقبل ، لا ينبغي أن يكون مبررًا لتجاهل ضرورة النظر إلى المستقبل والإعداد والتدبير له . وهو أمر يتطلب جهود الأفراد والدولة معًا . ويبدو أن نظامًا متوازنًا للسوق مع تواجد واعٍ وقادر من الدولة يمكن أن يحقق الكثير . الأمر الذي يتطلب مناقشة لدور الدولة والسوق معًا .

والله أعلم .

١١ ـ من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد (*)

يجري الحديث في بلدنا وعدد غير قليل من الدول عن الإصلاح الاقتصادي والعودة إلى اقتصاد السوق ، وهو حديث يجاوز بكثير مجرد إحياء عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية مثل سعر الفائدة أو توحيد سعر الصرف أو استلهام أسعار السوق بصفة عامة . فالأمر يتعلق بتغيير في طبيعة الاقتصاد ومحدداته من **اقتصاد للأوامر إلى اقتصاد للقواعد** . فحرية الأفراد والمشروعات في ظل نظام السوق ـ وإن تحررت من ربقة الأوامر ـ فإنها لا تترك بلا ضابط أو رابط وإنما لابد وأن تخضع لعديد من القواعد والضوابط . السوق ليست الفوضى ، وإنما هي احترام قواعد اللعبة.

وقد عرفت النظم الاقتصادية في تطورها الطويل ـ وبعد أن انتقلت من مرحلة الاقتصاد البدائى ـ شكلين أساسيين من أشكال الإدارة الاقتصادية ؛ الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية . فإذا كانت قواعد العرف والتقاليد المستقرة تحكم النظم الاقتصادية البدائية فإن تعقد الحياة والتغير المستمر في الظروف وظهور أوضاع متجددة غير معروفة سابقًا أفقد العرف والتقاليد القدرة على ضبط الأمور الاقتصادية . ومن هنا ظهرت الأشكال الحديثة في

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٩١ .

إدارة الاقتصاد ـ بل ظهرت فكرة الإدارة الاقتصادية ذاتها ـ وهي تتراوح بين **المركزية** والتي تعتمد على السلطة والأوامر ، **واللامركزية** والتي تستند إلى مبادرات الأفراد والمشروعات ضمن إطار عام متفق عليه . وإذا كان من الصعب ـــ أو حتى من المستحيل ـــ أن يقوم نظام اقتصادي حديث على المركزية المطلقة بلا هامش أو دور لحرية الأفراد والمشروعات ، فإنه لا يقل صعوبة أن يقوم نظام اقتصادي على اللامركزية الكاملة ودون سلطة عليا تفرض سلطانها على الجميع . ولذلك فإن الحديث عن النظم المركزية والنظم اللامركزية إنما هو حديث عن الاتجاه الغالب . ففي كل النظم الحديثة تتكاتف عناصر من المركزية واللامركزية معًا ، أو تتعايش عناصر من السلطة والسوق بدرجات متفاوتة . ويكون النظام مركزيًا إذا تغلبت عناصر السلطة ، ويكون على العكس لا مركزيًا إذا تغلبت عناصر السوق ومبادرات الأفراد والمشروعات .

التخطيط المركزي واقتصاد الأوامر :

تطورت أشكال المركزية في إدارة الاقتصاد منذ القديم حتى عرفت في الفترات الحديثة شكل التخطيط المركزي حيث تسيطر السلطة المركزية على موارد الاقتصاد القومي ـــ مع الملكية العامة أو بدونها ـ وتقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والحاجات الأولى بالرعاية ، وتخصص تلك الموارد للفروع الإنتاجية التي تختارها على نحو مركزي . ويتم ذلك من خلال خطة مركزية إلزامية **تفرض** على مختلف الوحدات الإنتاجية وما يتطلبه ذلك من إصدار قرارات في الاستثمار ، وفي شكل الإنتاج ، وفي الإدارة اليومية للمشروعات ، وفي التوزيع وغير ذلك من مسئوليات الإدارة المركزية للاقتصاد القومي ، وهو ما يطلق عليه أيضا اسم التخطيط العيني أو

التخطيط الكمي . ولـذلك فإن جوهـر نظام التخطيط المركزي هـو اقتصاد للأوامر التي تصدرها السلطة المركزية .

ويستنـد منطق الـدعوة إلى التخطيـط المركـزي إلى ما يتـوافر للسلطـة المركـزية مـن قـدرة على تحقيق النظـرة الشاملـة لـلاقتصاد استنـادًا إلى المعلومات التـي تتجمع لديها عن مختلف عناصر القـرار الاقتصادي سواء من حيث تحديد الحاجات الأولى بالرعـاية أو من حيث حصر الموارد المتاحة فضلاً عن القدرة على حسن استخدامها .

وقد أبـرز التطبيق العملي لتجارب التخطيـط المركزي في مختلـف الدول محدودية قدرات السلطة المركـزية على توفير البيانات والمعلـومات السليمة عن الاقتصـاد ، وغلب في العمل الأسلـوب الإداري والبيروقراطي على متابعة التطورات الحديثة والجمود على البيانات القديمة ؛ إضافة إلى تخلف الباعث على العمل والحافز على الابتكار . كذلك أثبتت التجارب أن التنسيق المفترض في القرارات المركـزية كثيرًا ما عكس تعـارضًا وتناقضًا بين هـذه القرارات ، فضـلاً عن أن الاعتقـاد في توافـر نظرة واحـدة للمصلحة العـامة كثيرًا مـا تمخض عـن تصارع بين المصـالح الفئـوية المختلفـة والمتعارضـة لمختلف أجهزة الدولة . ولهذه الأسباب وغيرها بدأت معظم دول التخطيط المركزي في إعادة النظر في نظمها الاقتصادية والإتجاه إلى الأخذ بمـزيد من اللامركزية والتحول إلى اقتصاد السوق . وليس هنا محل مناقشة هذه القضية بقدر ما نقصد محاولة فهم دور السوق في إطاره الصحيح .

السوق خضوع للقواعد لا للأوامر :

حقا إن التحول إلى اقتصاد السوق يمثل نبذًا لإقتصاد الأوامر ، ولكنه لا يعني أن تترك الأمور بلا ضابط أو قيد . فإقتصاد السوق ليس ـ كما يدعى

البعض أو يزعم ـ مجرد ترك للأمور تجري في أعنتها أو كما كان يقال « دعه يعمل ، دعه يمر » Laissez faire, Laissez passer . السوق في الأساس ترك الحرية للأفراد والمشروعات في إطار **قواعد عامة** للسلوك متفق عليها . ولذلك فليس صحيحًا الاعتقاد أن اقتصاد السوق هو إضعاف لدور الدولة ، بل الحقيقة إن السوق لا تعمل إلا في إطار دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي ، وتحدد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط ، وتحول دون الخروج على هذا الإطار ، وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد التي تضعها . ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون نشأة اقتصاديات السوق وازدهارها مرتبطة تاريخيا بنشأة **الدولة الحديثة** . فالسوق لا تقوم ولا تزدهر إلا في حضن دولة قوية ومعاصرة . فأوربا الإقطاعية لم تعرف فكرة السوق إلا لمامًا ، ولم تتطور هذه الفكرة إلا مع قيام الدولة المعاصرة .

ويقوم نظام السوق على أساس الباعث الشخصي للأفراد والمشروعات . فكل منها يبحث عن تحقيق مصالحه الشخصية . ولكنه في هذا السعي يحقق ـ ربما دون أن يدرى ـ مصلحة الجماعة في توفير أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف . وهذا ما عرف في التاريخ الاقتصادي بإسم فكرة اليد الخفية . ومع ذلك فليس من الضروري أن تتوافق دائمًا المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ، وهنا تتدخل الدولة لوضع الحدود والقيود لضمان حماية المصلحة العامة . ولا يقتصر الأمر في تدخل الدولة على مجرد العمل على تحقيق المصلحة العامة إذا قام ما يهددها ، بل إنها تعمل على وضع الشروط والضوابط التي يتم من خلالها مباشرة النشاط الخاص . فالدولة تضع دائمًا الإطار العام للنشاط ، فنشاط الأفراد والمشروعات ليس مطلقًا ولكنه خاضع للقواعد المفروضة من القانون .

وإذا كان دور الدولـة لا يتضاءل مع اقتصاد السوق ، فإنـه ، مع ذلك ، يتغير عند التحول إلى السوق من دولة تصـدر الأوامر أساسا ، إلى دولة تقوم بوضـع القواعد والعمـل على احترام تنفيذها . وبـذلك تصبح الـدولة **دولة قواعد** وليس **دولة أوامر** . والفارق بين الأمـرين هو الفـارق بين القرارات الفرديـة والجزئية والخاصـة من ناحيـة ، وبين القواعـد التنظيمية العـامة المجردة مـن ناحيـة أخرى . وفي الحالتين نحـن بصدد قـرارات ملزمـة من السلطة تفرض قهرًا على الأفراد ، ولكنها في حالة تكون متعلقة بأمور جزئية وخاصة وفي حالة أخرى تجخذ شكل قاعدة عامة مجردة لا تخاطب شخصًا بعينه أو مشروعًا بذاتـه . كذلك فإن الدولة وأجهـزتها تكون عادة في أحوال الأوامر طرفًا مباشرًا في العلاقة بل هـي الطرف الأقوى ، فهي غالبًا صاحب الأمر وسيد العلاقـة في حين أن الأفراد هم المنفذون والتابعون . أمـا في حالة القواعد فـإن الدولة تقتصر في الغالب الأعم مـن الأحوال على وضع الشروط والأوضـاع العامة لمباشرة النشـاط فيما بين الأفراد والمؤسسات دون أن تكون طرفًا أسـاسيًا في العلاقة . وبذلك يقتصر دور الدولة عادة على ضمان تطبيق واحترام القاعدة التي تضعها ، وتفصل فيما يقوم بين الأطراف من خلافات أو نزاعات ، فهي حكم أكثر منها طرف .

السوق ودولة القانون :

تزدهـر فكرة دولة القانون في ظـل اقتصاد القواعد كما أنها تتراجع غالبًا في ظل اقتصـاد الأوامر . فدولة القانون تعني أن يخضع الجميع لقواعد عامة معروفة مسبقًا تحكم علاقة الأطراف المختلفة ، وأن يتحقق قدر من التوازن والتقـابل في عـلاقـات القوى بين هـذه الأطراف ، بحيـث تتسيـد القاعـدة

القانونية علاقة هؤلاء الأطراف . فالقاعدة بما تتضمنه من مظاهر السلطة والقهر لتنظيم نشاط معين تفرض على جميع أطراف العلاقة بلا تمييز . ويختلف الأمر في حالة اقتصاد الأوامر وحيث تصدر السلطة وأجهزتها أوامر واجبة التنفيذ على الآخرين ، وكثيرًا ما تأخذ هذه الأوامر شكل قوانين . وبذلك **يختلط القانون بفكرة الأمر** ، ويفقد صفته كقاعدة تنظيمية عامة . ويفتقد بالتالي أساس التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الأطراف ، حيث أن الدولة غالبًا ما تكون أحد أطراف العلاقة ، وهى بما تملكه من مظاهر السلطة والقهر تضع المتعاملين معها في مركز أضعف أو أدني . ففي ظل اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي يغلب على القانون المعنى الشكلي ، والذي تأخذ معه الأوامر شكل القانون . ولم يكن غريبًا والحال كذلك أن يزدهر القانون العام ـ وهو قانون السلطة ـ في ظل هذه النظم ، في حين يتوارى القانون الخاص ـ وهو قانون التوازن والتقابل بين المصالح . كذلك لم يكن غريبًا أن تعرف الدول التي أخذت بهذا الأسلوب إفراطًا في إصدار القوانين الشكلية بهذا المعنى لمتابعة الحاجة المستمدة لإصدار هذه الأوامر ، وذلك في نفس الوقت الذي يزداد التهاون فيه في احترام القوانين . وقد أدى اختلاط فكرة الأمر بشكل القانون إلى التناقض والتضارب في أحكام هذه القوانين / الأوامر ، بل وقد اختلط الأمر حتى على القضاه أنفسهم لمعرفة القانون السائد في ظل غابة القوانين المتعددة التي تتكاثر في دولة الأوامر . وعلى العكس فإننا نجد أن نظم السوق ـ والتي غلب فيها معنى القاعدة على فكرة القانون ـ تأخذ عادة بعدد محدود نسبيًا من القوانين . وهي قوانين أساسية تحكم إطار النشاط الاقتصادي ، مثل القانون المدني ، والقانون التجاري ، وقوانين الملكية وغير ذلك من القوانين الأساسية . وهذه أمور تساعد على **الوضوح والاستقرار** التي هي من صميم معنى دولة القانون .

الملموس وغير الملموس :

إن الانتقال من فكرة اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد لا يؤثر فقط في طبيعة العلاقات بل إنه كثيرًا ما غير في شكل الاهتمامات والتوجهات العامة للدولة . فقد لوحظ أن الاهتمام الغالب في اقتصاديات الأوامر يتجه إلى أشكال البناء المادي أو الملموس على حساب النظم والبناء المؤسسي غير الملموس . فمن الحقائق المعروفة أن معظم دول التخطيط المركزي قد أولت اهتمامًا بالغًا بالاستثمارات المادية وتراكم رأس المال وبناء المصانع وفتح الطرق وغير ذلك من الجوانب المادية ، في حين أن الجوانب التنظيمية والمؤسسية قد تراجعت أهميتها . فالاهتمام بالمواصفات والمقاييس ، وأساليب التسويق وأشكال المؤسسات المالية وأنواع الأدوات المالية ، وأشكال الصيغ القانونية وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة لم يحظ إلا بإهتمام قليل وغير كاف . وعلى العكس فإن دول السوق قد أولت اهتمامًا بالغًا للنظم والصيغ القانونية للمشروعات والأدوات المالية ، فضلًا عن وضع الشروط والضوابط لمباشرة الأنشطة المختلفة من مواصفات فنية أو ترتيبات للأمن الصناعي أو لشروط البناء وغير ذلك من القواعد التنظيمية، ولا يرجع هذا الاختلاف في التوجه إلى مجرد اختلاف في التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة ، بل أن الأخذ بأسلوب الإدارة بالأوامر أو على العكس بأسلوب الإدارة بالقواعد كثيرًا ما ساعد على بروز هذا التمايز. فإذا كانت الأوامر تعني الاهتمام عادة بموضوعات محددة فإن القاعدة ـ وهي لا تهتم بمشروع بعينه ـ تتجه بطبيعتها لوضع الشروط والضوابط لمباشرة النشاط بصفة عامة ، وبذلك فإن الإهتمام يكون بالضرورة مركزًا على الجوانب التنظيمية والمؤسسية . ولا يخفي أن التقدم

الاقتصادي لا يتحقق فقط بالتراكم المادي ، بل أن توافر الإطار المؤسسي المناسب كان أحد أهم أسباب التقدم الاقتصادي الحديث .

تغيير في الأساليب وليس في الأهداف :

إن الإنتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد لا يعني بالضرورة أن تتخلى الدولة عن أهدافها في التنمية والعدالة والاستقرار ، بل إنه يعني تغييرًا في أسلوب تحقيق هذه الأهداف . فالدول التي تأخذ بنظام السوق ليست أقل ارتباطًا بأهداف قومية أو بإستراتيجية عليا من دول التخطيط المركزي . بل إن التجربة المعاصرة قد أوضحت أن دول السوق كثيرًا ما تمتعت بإستراتيجيات واضحة وأظهرت تصميمًا أكيدًا على تحقيق أهدافها العليا . ويكفي أن ننظر إلى تجربة دول أوربا الغربية في سعيها الحثيث نحو التقدم الاقتصادي فضلا عن الوحدة ، وقريب من ذلك أحوال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في ارتباطهما برستراتيجيات واضحة . فالأعتراف بحرية الأفراد والمشروعات في مباشرة النشاط ليس تنازلاً عن دور الدولة في **توجيه الاقتصاد** والمجتمع . والتغيير الوحيد هو تغيير في أسلوب التوجيه ، وذلك بالإنتقال إلى أسلوب السياسات بدلاً من أسلوب الأوامر . ففي جميع الأحوال تحدد الدولة أهدافها وتسعى إلى تحقيق هذه الأهداف إما مباشرة عن طريق الأوامر أو بشكل غير مباشر عن طريق التغيير في الإطار العام للنشاط وفي شروط مباشرة هذا النشاط . الدولة دائمًا صاحبة رؤية ورسالة قد تحققها بشكل مباشر في اقتصاديات الأوامر ، أو بشكل غير مباشر في اقتصاديات القواعد . وكما أن للفن دائمًا رسالة ، فإنه ليس من الضروري أن يكون تعبير الفنان مباشرًا بل إنه كثيرًا ما يكون أكثر دلالة وبلاغة إذا ألتجأ إلى الإيحاء والتعبير الرمزي أو غير المباشر . وهكذا إدارة الاقتصاد

القومـــي ودور الدولة ، فهـــي قد تصبح أكثـر كفاءة وفاعليـــة إذا تـخلت الدولة عن الأسلوب المباشر في إصدار الأوامر ، وإذا كان رب الأسرة يتجاوز أسلوب الأوامر مــع أبنائه عند نضجهم ونموهم إلى الأخـذ بأسلوب الإيحاء والتوجيـه غير المباشر ـــ فإنه يبـدو أن اقتصاديـات الأوامر لم تعـد تصلح للدول حين تقترب من النضـج ، بل كثيرًا ما ســاعدها ذلك على سرعة النضـج والتقدم .

صعوبة الإدارة بالسياسات :

إذا كان الانتقال من اقتصـاد الأوامر إلى اقتصـــاد القواعد ليس تـخليًا عن دور الدولة ـ وإن كان تـجاوزًا لأسلوب الأوامر إلى أسلوب السياسـات ـ فإنه لا يخفي ما يـرتبه ذلك من صـعـوبة . فالإدارة بالأوامــر أيسر وأبسط لأنها إدارة مباشرة ، أما الإدارة بالسيـاسـات فإنها أكثر دقة وحساسيـــة وبالتالي فإنها تـحتاج إلى أجهزة حكومية أكثر قــدرة وكفاءة بما يتطلبه ذلك من خيال ومرونة . الإنتقــال إلى اقتصاد السوق مرحلة أرقـــى في الإدارة الأقتصادية ، ولكنها لنفس السبب أكثر صـعوبة . والله أعلم .

١٢ ـ تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص (*)

عقد مركز دراسات الوحدة العربية بالأشتراك مع الصندوق العربي للإنتماء الاقتصادي والاجتماعي ندوة عن « القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي » ، وذلك في القاهرة خلال الفترة ١٤ ـ ١٧ مايو ١٩٩٠ .

وقد قدم الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور إبراهيم حسن العيسوي ورقة مشتركة عن « تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة » .

وقد قدمت تعقيبا على هذه الدراسة جاء فيه :

لعلي أبدأ بأن أحدد موقفي ، وهو أنني لا أعتقد أن تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ـ أو ما أطلق عليه أسم التخصيصية أو التخاصية ـ يمثل علاجًا سحريًا أو وصفة ناجحة لكافة مشاكل الاقتصاد ، فللتخصصية حدودها وقيودها والعبرة **بالكفاءة وشروط المنافسة** ، كما أنني لا أعتقد ، بنفس الدرجة أن القطاع العام أحد المقدسات التي لا يجوز المساس أو التعريض بها . فالقطاع العام قد يكون مفيدًا أو ضروريًا في ظروف معينة ، ولكنه قد يصبح عبئًا إذا جاوزه حدوده . فللقطاع الخاص

(*) نشرت في **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠ .

مـزاياه وعيـوبـه ، كما أن للقطـاع العام مجالاتـه وحدوده ، كـذلك هنـاك مقتضيات الزمن ، ومـا صلح لوقت قد لا يصلح لوقت آخـر . وأهم من هذا وذاك طبيعة النظـام الاقتصـادي والسياسي الـذي يدار فيـه القطاع الخاص والقطـاع العـام ، فينبغـي الاعتراف بأن للقطـاع الخاص منطـق وأسلـوب ويتلخص ذلك في الكفاءة والمنافسة فـإن إختل إحداهما ضاع أساسـه ؛ وإن للقطاع العام نمط ومنهج وهو إنه **يعتمد عادة على السلطة** وكثيرًا ما يبتعد عن الكفاءة والمنـافسة ، فإن أثبت عكس ذلـك فأهلاً به . ويبـدو لي ـ على ما سأشير إليه ـ إننا جاوزنا الحدود في التوسـع في حجم القطاع العام في مصر ، وإن الوقت قد آن لمزيد من التوسـع في دور القطاع الخاص وبشرط أن توضع الضوابـط السليمة لسلوكـه. فالأمر عنـدي يتطلب مزيـدًا من الاعتماد على **مـؤشرات السوق واعتبـارات الكفـاءة الاقتصاديـة بعيـدًا عن منطـق السلطة**، فقد طغت السياسة على الاقتصـاد مما أفسدهما معًا .

في السياسة والإقتصاد والأخلاق (١):

الموضوع الذي نتحدث فيه ليس موضوعًا إقتصاديًا بحتًا ، بل إنه يمس الاقتصاد والسياسـة فضلاً عن القيم والأخـلاق . ولذلك فإنـه سيكون من العسف منـاقشة هذا الموضوع الـواسع دون أن نضعه في إطـاره السليم في علاقته بكل من السلطة والسوق . ولعلي أبدأ ـ للتبسيط ـ مقررًا أن أخطر ما ينطوي عليه المبـالغة في حجم القطاع العـام هو تغليب للسياسـة أو السلطة على ما عـداها من إعتبـارات وبما قد يعود بـالوبـال على كل من السيـاسة والاقتصاد . ولتوضيح هذا الأمر أبدأ بالإشـارة بأنه يمكن القول ـ بنوع من

---

(١) انظر مقالنا عن نفس الموضوع في هذا المؤلف .

التجاوز أو ربما من التحكم ـ بـأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يستند إلى مجموعة من الاعتبارات التي ترتبط بكل من السياسة والاقتصـاد والأخلاق . ونقصد بالسياسـة هنا اعتبـارات السلطة ، وبالاقتصاد اعتبارات المنفعة أو المصلحة ، وبـالأخلاق اعتبارات القيم ووازع الضمير الفـردي والجماعي . وينبغي أن نعترف بأنه يدخل وراء كل عنصر من هذه العناصر (السياسـة ، الاقتصـاد ، الأخلاق) العديد مـن الظروف والمؤثرات . ولا يمكن أن تستقيم جماعة ويـزدهر أفـرادها مـا لم يتوافـر الإنسجام والتـوازن بين اعتبارات السياسة أو السلطـة من ناحية ، والاقتصـاد أو المصلحة من ناحيـة ثانية ، والأخلاق أو القيم من ناحية ثالثة .

ويمكـن بنوع مـن التبسيط ــ ربما المبالغـة في ذلك ــ القول بـأن أداة السياسة الـرئيسية هي الدولـة ، في حين أن المجال الطبيعي للاقتصـاد هو السـوق ، وإن الأخلاق ـ بـالمعني الواسع ـ تفرض سلطـانها فيما جاوز كل من الدولة والسـوق ومؤسسـاتهما المنظمة استنادًا إلى مدى تماسك المجتمع ووحدة قيمـه وتجانسه . كذلك فـإن تغليب أحد هذه الجوانـب على حساب الجوانـب الأخرى لابـد وأن يؤدي إلى اختـلال جوهـري في أمور الجماعـة والأفراد معًا . فسيطرة السياسة لا تؤدي فقط إلى تدهور الاقتصاد وتخلفه، بل غالبًا ما تعني في نفس الوقـت استخدام أجهزة السياسـة من سلطة وقهر لتحقيق مصالح ذاتية وشيوع الفساد والإنحـراف ، وبالتالي إفساد كل من الاقتصـاد والأخلاق . وبـالمثـل فإن تـرك الأمـور على الغـارب للاقتصـاد والمصـالح الخاصـة دون قيود أو رقـابـة ، كثيرًا ما ينطـوي على نوع مـن التوحش الأنـاني وفرض سلطة القوي على الضعيف بما قـد ينعكس سلبيًا على الإنجاز الاقتصادي نفسه ، فضلاً عـن أن الأمر لا يلبث أن يؤدي إلى أن تصبح السيطرة الاقتصادية نوعًا مـن التسلط والقهر المادي الذي قد يكون

أشد قسوة من القهر السياسي حيث تستخدم فيه أساليب التفوق الاقتصادي لتحقيق سيطرة كاملة لفئة أو طائفة محدودة . وأخيرًا فإنه من العبث الاعتقاد في إمكانية حماية المجتمع والأفراد تحت وهم القيود الأخلاقية وحدها ـ وسواء كانت دينية أم غير ذلك ـ فلن تلبث أن تؤدي غرائز الأفراد في التسلط والأنانية أن تهدر هذه القيم ذاتها وبذلك تصبح هذه الأخلاق الرسمية قناعًا للاستغلال والأستبداد . وهكذا فإنه لا بديل عن الاعتراف بضرورة وجود سلطة سياسية ، وبالتالي نوع من الردع الجماعي المنظم ، ومن الاعتراف بمشروعية المصالح الذاتية والعمل على تحقيقها في الحدود المقبولة ، ومن ضرورة توافر قيم أخلاقية تحدد المقبول وغير المقبول اجتماعيًا . وبذلك تعمل السياسة والأقتصاد والأخلاق معًا كل في مجاله ، فضلاً عما يمثله كل عنصر من قيد أو رقابة على العنصرين الآخرين . وإذا كان الاعتراف بضرورة توافر هذه الاعتبارات كلها في نفس الوقت ، فإنه ليست هناك حدود واضحة لكل منها ، مما يفتح الباب لاجتهادات مختلفة يمكن أن يثور حولها الخلاف . ولعل تاريخ الفكر والفلسفة هو إلى حد بعيد مناقشة لأفضل أشكال التوازن بين اعتبارات السلطة والمنفعة والأخلاق .

وخلاف الفلاسفة منذ التاريخ إنما هو خلاف حول ترجيح بعض هذه العناصر على العناصر الأخرى . فهذا يرى أن الحرية وحقوق الإنسان وقدرته على تحقيق مصالحه هي الضمان الأساسي لتحقيق المصلحة العامة وتوفير فرص التقدم ، وإن المطلوب بالتالي هو حماية هذه الحقوق أمام عسف السلطة وتسلطها . وذاك يرى ـ على العكس ـ أن ترك الحرية لا يعدو أن يكون ترجيحًا لمصالح الأقوى وإهدارًا لحقوق الضعيف ، وأن الأمر يتطلب تدخل السلطة لحماية حقوق الجميع ومنع استغلال القوي للضعيف ، والغني للفقير ، والقادر للعاجز . وثالث يرى أن المطلوب هو

عـودة القيـم وإنـه لا خير في سلطة أو في سـوق مـا لم يعترف لـلأخـلاق بسيادتها . وهكذا اختلـف الفكر منذ الأزل ، ولا زال ، حول مـدى أهمية كل من هذه العنـاصر ، ولا يتوقع أن ينتهي هـذا الخلاف إلى إجماع في الرأي إلى حل واحد مقبول من الجميع . ولا يخفي أن الترجيح بين هذه الاتجاهات إنما يرجع إلى العديـد من التفضيلات المذهبية ، كما تتأثر بـالتجارب المباشرة أو البعيدة أو غير ذلـك من المؤثـرات . وإذا قصرنا النظـر حول دور الحكـومة ودور الأفراد ، فإنه لا يعدو أن يكون ـ في الجوهر ـ حديث عن مدى وحدود كل من السياسة والاقتصاد ، وإلى أي حـد تطلق اليد للسلطة وإلى أي مدى تغلب اعتبـارات السوق . ومشكلة سيطـرة القطاع العام ــ في مجال نشاط الأعمال (أي المجال الاقتصادي الذي يصلح للسـوق) ـ أنه يؤدي عادة إلى **ترجيـح السلطة وغلبة إعتبارات السيـاسة ، وبالتالي إهـدار الاقتصاد واعتبارات الكفاءة ، وغالبـًا ما ارتبط ذلك بالتضحية بـالأخلاق أيضًا حيث تنتشر فرص الفساد والإفساد .**

الدولة ليست الموظفين فقط :

كثيرًا ما ينطوي الحديث حول تحديد نطاق القطاع العام ، والتساؤل عن جدواه في مجالات محددة ــ إلى حديث عن المســاس بمكانة الدولـة ودورها وتقليص هذا الدور . والحقيقة أن هذا واحدًا من المجالات التي نصادف فيها تناقضـًـا في العمل بين تـوسـع دور الـدولة عن طـريق ــ القطاع العــام ـ في النشـاط الإقتصـادي من ناحية ، وبين تدهور هيبة الدولة وفقدانها لسلطانها من نـاحية أخرى . فتـوسـع دور الدولـة أدّى في كثير من الأحوال إلى تـرهل أجـهزتها وإنفصـام العلاقـات بينها بما أفقدها الفاعلية والتـأثير . ولذلك لم يعد غريبًا أن نصـادف تدهورًا في قوة الـدولة وتراجعًا في هيبتها مع التوسع

في حجم نشـاطها . والدولة الأكثـر تدخلاً ليسـت بالدولة الأكثـر كفاءة ولا حتى الأكثـر تواجـدًا . ولا يكاد يختلف وضـع الدولة هنـا عن قيمـة النقود والتي تنخفض قيمتهـا مع التوسع في كميـة النقود المصدرة . ولذلـك فليس صحيحًا أن كل دعـوة لإعادة النظر في دور القطاع العـام وفي تحديد حجمه هي دعـوة إلى تقليص دور الدولة ، بـل إنها تنطوى ـ في كثير مـن الأحوال ـ على إعادة الثقة والفـاعلية لأجهزة الدولـة بعد أن أفقدها التبعثـر والتشتت قدرتها على التأثير الفعال .

كذلك فإن الحديـث عن الدولة ودورها كثيرًا ما أفقـدنا القدرة على رؤية الواقع لنتحدث عن كيان ميتافيزيقي إسمه « الدولة » وكأن له إرادة واضحة ويتحمل مسئولية أفعاله . والحقيقـة أن ما نتحدث عنه لا يعدو أن يكون في كثير من الأحوال عددًا من جماعات الموظفين الذين يستخدمون سلطة الدولة وقهرها القانـوني لتحقيق أهدافًا خاصة ومآرب متعـارضة وكثيرًا ما تكون متناقضة . فالدولة ـ في نهاية الأمر ـ هي مجموعة من المؤسسات والأجهزة الإدارية التي يقبع وراءها جيش مـن الموظفين ، وليس من الغريب أن تطور هذه المؤسسـات والأجهزة الإدارية مصالـح فئوية مستقلـة تعارض بها أو تتنافس فيهـا مع غيرها من المؤسسـات والأجهزة . فمع التوسـع السرطاني لهذه المؤسسات والأجهـزة يصبح من الصعب ــ بل من المستحيل ــ القول بأنه ينتظمها إرادة واحدة وتحركها أفكار متنـاسقة . فقد أظهرت التجربة ـ ليس عندنـا وحدنا بل في أغلـب الدول ـ إن التناقضـات بين هذه المؤسسات والأجهزة كثير ما بلغت حدودًا خطيرة ومعوقّة . وعالم الموظفين عالم خاص وغريب ، وهو لا يختلـف عن غيره من الكيانات الاجتماعية التـي تبحث عن تحقيـق مصالحهـا الخاصـة ، سـواء في زيادة النفـوذ أو السلطـات ، أو في تحقيق منـاقع خـاصة ومبـاشرة ، وربما لا يختلف الموظفـون في ذلك عـن

غيرهم من الكيانات الاجتماعيـة . ولكن وجه الخلاف الأساسي بين الموظفين وغيرهم من المؤسسات الاجتماعية هو أنهم ــ بتسترهم بالسلطة والتحدث بـإسم المصلحـة العـامة ــ يستطيعـون أن يتحللـوا من خســائر أعمالهم وتكاليفها ونقل عبئهـا إلى الخزانة العامة . فغالبًا ما يعـود النفع المباشر من النشـاط العـام على الموظفين مباشرة في شكل نفـوذ ومرتبـات وبدلات وأبهة ودخول متعـددة في حين أن الأعباء الماليـة لذلـك تنقل إلى الميـزانية العـامة وبالتـالي توزع على جمهـور المواطنين . ومن هنا كـان الموظفون عـادة أكثر حساسية بالنفــع المباشر عليهم بالمقارنة بإحساسهـم بالأعباء غير المباشرة والتى لا يلتـزمون بها بشكل مبـاشر . ولذلك فإنــه لم يكن غريبـًا أن يكون الإسراف وعدم الكفـاءة من أخطر مسـاوئ إدارة الموظفين . حقًا لقـد قيل ـ بحق ـ أن النجاح والفشل في الإدارة يشمـل الإدارة العامة والإدارة الخاصة على الســواء ، ولكن على حين أن الخســارة في الإدارة الخاصــة يترتب عليهـا التصفية وعدم الإستمرار في النشـاط ، فإنها في حـالة الإدارة العامة يمكن أن تستمر وتعـوض من الخزانة العـامة ــ أى من المواطنين ـ بـلا حدود تحت مسميات متعددة من المصلحة العامة أو الأغراض الاجتماعية .

ولعل من أخطر أمثلة قدرة الموظفين على التحلل من أعباء أفعالهم ونقلها إلى العبء العـام في الموازنة ، التجـاء الدول إلى **الاقتراض الخارجي** مع ما ترتب على ذلك من رهــن المستقبل أيضًا . فالدين العام والذي ينـوء به كاهل دولنا النامية ، كان بلا إستثناء **ديونًاعامة** عقدتها الحكومات والمسئولون عن إدارة القطاع العـام . حقًا لقد توسعت الدولـة في الإستثمارات مع حماية مستوى الأسعار ، ولكنها حققت ذلك ـ إلى حد بعيد ـ بالإلتجاء إلى الإقتراض من الخارج بشكل أرهـق الحاضر ورهن مستقبل البلاد . إن مـديونية دول العالم الثـالث ــ ومصر بينها ـ تـرجع إلى حـد كبير إلى ما تتمتـع به الإدارة

العامة من قدرة على التحلل مـن أعباء تصرفاتها ونقلها إلى المستقبل في شكل مديونية تثقل كاهل الأمة . ويكفي في هذا أن نقارن بين المديونية العامة لمصر وبين الديون الخارجية الخاصة (تسهيلات الموردين) .

ويضاعـف من خطـورة دور الموظفين أنهم لا يختارون إختيـارًا شعبيًا وبالتالي لا يخضعون للمسائلة الدوريـة السياسية ، بل إنهم يعينونَ ـ على العكس ـــ في وظائفهم وفقـًا للأساليب الإداريـة ويتمتعون بمزايـا السلطة والقهـر القانـوني . وبذلـك تجد فئة الموظفين نفسهـا متميزة عـن كل مـن السياسيين ورجال الأعمال . فالسياسيون يخضعـون للمساءلة السياسية ويرد عليهـم التغير والتبدل مع الإنتخـابات ، ولـذلك فنجدهـم أحرص على حماية الموارد الاقتصادية حرصًـا على مستقبلهم السياسي ، ورجال الأعمال يتحملون نتـائج نشاطهم في مـالهم الخاص ولذلك يحرصـون كل الحرص على حمايته حرصًا على ثرواتهم . أما الموظف فإنه لا يتحمل سوى مسئولية إدارية واهية ، وبالتالي فإن حرصه على الموارد الاقتصادية يكون بالضرورة محدودًا ومن هنا فشل الإدارة العامة في النشاط الإقتصادي .

وهكذا فالدولة ليست ذلك الجهاز الميتافيزيقي للمصلحة العامة ، وإنما هي مجمـوعة هذه الأجهزة الإداريـة والتي يسيطر عليها الموظفـون . وهم ـ كما رأينا ـ لا يختلفون عن غيرهـم في سعيهم لتحقيق نفعهم الخاص ـ وإن كان ذلك تحت ستار من الحديث عن المصلحة العامة والخير العام .

وبنفس المنطـق فإننـا عندما نتحـدث عن ملكيـة الشعب للقطـاع العام وأدواته الإنتـاجية ، فإننا نغـرق في مجاز قانوني حين نتحدث عـن الشعب كشخصية معنـوية ، في حين أن الـواقع يشير إلى أنه ـــ في أحوال عـديدة ـ كانـت ملكية الشعب ستـارًا لإستملاك أجهزة السلطـة والإدارة للمال العام لمنافع خاصة ومباشرة . ولعل تجارب العديد من الدول الأشتراكية تؤكد هذا

الإنطباع ، فقد كشفت الأحداث في أوروبا الشرقية عن أن كبار الموظفين ورجال الحزب كانوا يستمتعون بالمزايا الخاصة ـ بإسم الشعب ـ إستنادًا إلى مجاز قانوني أو وهم بأنهم ممثلون لهذا الشعب ويتصرفون لحسابه .

وبطبيعة الأحوال ليس في هذا دعوة لإلغاء دور الدولة ، لأنه ـ كما سوف أشير ـ لا مجال لوجود المجتمع وتقدمه إلا في كنف دولة قوية . ولكن الدولة القوية شيء والتوسع في حجم القطاع العام شيء آخر .

وعلى العكس فإنه عندما ينحصر دور الدولة في مجاله الطبيعي والرئيسي مستخدمة حقها في السيادة وبالتالي في سن القوانين وفرض الأعباء ووضع السياسات للإنفاق العام ، فإنه يكون أكثر فاعلية وأيسر في الرقابة عليه بكفاءة ، فضلاً عن أن القائمين عليه يمثلون مستوى سياسيًا ـ وليس إداريًا ـ وبالتالي يكونون أقدر على تحمل المساءلة الشعبية والإرتفاع إلى مستواها .

الديمقراطية السياسية لا تزدهر مع سطوة القطاع العام :

يتردد كثيرًا ـ والورقة محل المناقشة ليست إستثناء ـ أن هناك خطرًا ـ من تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ـ متمثلاً في سيطرة رأس المال الخاص على السياسة وبالتالي خنق الديمقراطية ، وأن القطاع العام بإعتباره ملكية الشعب يساعد على تخفيف هذا الخطر وإنه يحقق بالتالي الرقابة الشعبية . وبعيدًا عن الجدل النظري ، فإن الملاحظات التاريخية لا تتضمن ـ فيما أعلم ـ صورة واحدة لنظام إقتصادي قائم على سيطرة وغلبة الملكية العامة توفرت له الديمقراطية السياسية. حقًا يقدم لنا التاريخ الماضي والمعاصر صورًا عديدة لنظم ديكتاتورية وإستبدادية تأخذ بنظم السوق والملكية الخاصة ، ولكن التاريخ يذكر لنا أيضًا أن الديمقراطية السياسية والتعددية السياسية لم تتحقق ـ حتى الآن ـ إلا في دول تعترف بدور

السوق والملكية الخاصة وحيث يلعب القطاع الخاص دورًا هامًا في النشاط الإقتصادي . وبذلك فإذا لم يكن وجود قطاع خاص قوى شرطًا **كافيًا** لتحقيق الديمقراطية السياسية ، فإنه يبدو إنه **شرط ضروري** وإن لم يكن كافيًا . وبطبيعة الأحوال فإنني حين أتحدث هنا عن الديمقراطية السياسية ، أقصد شيئًا محددًا وهو النظم الديمقراطية كما عرفت في النظم الليبرالية ، والتي تقوم على الإعتراف بحقوق الإنسان وإحترامها ، والتي يتوفر فيها تعدد حزبي ، والتي يسمح فيها النظام ـ فعلاً وقولاً ــ بتداول السلطة بين مختلف التكوينات السياسية وبحيث لا تستقر في يد حزب أو جماعة ولا تنتقل إلى غيره إلا بالموت أو الإنقلاب . أما ما يسمى بالديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية المركزية أو غير ذلك من المسميات ، فإنها كانت دومًا ـ وبلا إستثناء واحد ـ ستارًا لأبشع أنواع الإستبداد والديكتاتورية وخنق حقوق الإنسان .

ويبدو أن هذه النتيجة ليست صدفة ، ذلك أن خطر تسلط الإقتصاد على السياسة قائم في كل الدول والمجتمعات ، وأن هذا الخطر يزداد مع تركز السلطة الإقتصادية والإحتكار . وللغرابة فإن هذا الخطر يتحقق دائمًا عندما تتركز هذه السلطة الإقتصادية في يد الدولة وممثليها . فإذا كان خطر الإحتكار واردًا ومحتملاً مع وجود القطاع الخاص ، فإن هذا الخطر يصبح أمرًا مؤكدًا مع غلبة القطاع العام ، إذ أنه يعني ببساطة أن السلطة السياسية تجمع بين القهر القانوني والسياسي وبين السيطرة الإقتصادية الكاملة ، وبالتالي تركيز السلطة والإستبداد . ولعل وجود قطاع خاص متعدد ومتنافس وخاضع لسلطة سياسة لما يسمح بتفتيت مراكز التأثير وتوزيع القوى بين إتجاهات متعارضة وبحيث تقوم الدولة بدور الرقيب لمنع تركيز الإحتكارات في أيد قليلة .

الدولة تتدخل بالسياسات أو بالأوامر :

هناك إعتقاد سائد بأن نقل ملكيــة القطاع العام إلى القطاع الخاص يعني سلــب الدولــة قــدرتها على التدخــل في النشــاط الإقتصادي والإجتماعــي ، وبالتــالي يقيد من قدرتها على تحقيــق الأهداف العامــة للمجتمع . والحق أن هذه نظـرة خاصة لتدخــل الدولة ، فالــدولة قد تتدخــل عن طريق القــواعد العامة ووضـــع سياسات إقتصاديــة أو إجتماعية ، كما قد تتدخــل بالأوامر والقرارات التنفيذية في كل مجال على حدة . وليس من السهل القول بأن أيا من الإسلوبين أكثر فاعلية وتأثيرًا ، ولكــن المؤكد هو أن إسلوب التدخل عن طريق السياسات يحتاج مقدرة وكفاءة فضلاً عــن أنه يحقق - عادة - مزيدًا من العدالــة وتسهل مناقشته ومراقبته . فــالتدخل عن طريــق الأوامر أكثر بدائية ولا يحتاج - عادة - إلى قدرات عالية من الخيال والتنظيم .

قد يــأخذ تدخل الــدولة شكل فرض قــواعد Rules وسياسات عامة Policies تطبــق على الجميع بما تملكــه الدولــة مــن قوى القهــر القانــوني والسلطة . فهنــا تضع الدولة شروطــًا معينة للنشاط الاقتصــادي وتفرض القيود والأعباء والمزايا وتوزع على مختلف الأفراد والقطاعات عن طريق هذه القواعــد والسياســات العامة . ويتفــق هذا الأسلوب في التــدخل مــع طبيعة الدولة التـــي تتمتع - دون غيرها - بسلطــة القهر القانوني ووضـــع القواعد والضوابط للسلوك . فالدولة تمارس نشــاطها الطبيعي عن طريق استخدام حقها في السيادة في فــرض القوانين ووضع السياسات العــامة ، واستخدام حقها في فرض الضرائب للقيام بالنفقات العامة .

ولكن تدخل الدولة قد يأخذ شكل الأوامرCommand والتنفيذ المباشر في حالات محددة بــالذات . وقــد تكون هــذه الأوامــر نتيجة مبــاشرة للقواعــد

والسياسات التي تضعها الدولة ، حيث تضطر إلى التدخل بالأوامر لضمان تنفيذ القواعد على المخالفين . ومع ذلك فقد لا يكون التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر مجرد تنفيذ لسياسات عامة ، وإنما يصبح الأسلوب العادي للتدخل الحكومي ، وذلك عندما تسيطر على الموارد الاقتصادية مما يتطلب إتخاذ القرارات اليومية والتنفيذية لإدارة هذه الموارد . فهنا يأخذ تدخل الدولة شكل الإدارة التنفيذية وإصدار الأوامر التفصيلية في كل حالة على حدة . وإذا كان تدخل الدولة — في هذه الحالة الأخيرة - يماثل سلوك الأفراد والمؤسسات الخاصة ، فإنه يختلف عنها في أن مصدره يستند إلى السلطة العامة . وبذلك لا يبدو تصرفه مجرد قرار تنفيذي عادي ، بل إنه قرار صادر ومستند إلى السلطة العامة ، فضلاً عن أن آثاره لابد وأن تعود وتؤثر على الموازنة العامة ؛ وبالتالي تنصرف آثاره إلى المواطنين جميعًا .

وإذا كانت السياسات العامة والتدخل عن طريق القواعد يمكن أن يسهل المساءلة والمتابعة ، نظرًا لوضوح السياسات والقواعد ومحدوديتها ، فإن الأمر يكون بعكس ذلك في حالة الأوامر والتدخل المباشر (الإنتاج العام) حيث يصعب مناقشته لتبعثره وتشتته وارتباطه بالظروف الخاصة لكل حالة على حدة . كذلك فإن التدخل عن طريق السياسات والقواعد يمكن التناسق والإنسجام بين هذه السياسات ، أما في حالة التدخل عن طريق الأوامر والتنفيذ المباشر (الإنتاج العام) فإنه يصعب تحقيق هذا التناسق بالنظر إلى تعدد مصدري هذه الأوامر وتشتتهم واختلاف ظروف كل منهم وتعارضهم بل وتنافسهم . وهكذا كثيرًا ما يتصف تدخل الدولة في الحالة الثانية بالتناقض والتعارض ، فما تصدره هيئة أو جهة من أوامر وقرارات قد يتعارض مع ما تصدره جهة أو هيئة أخرى ، والجميع يصدر أوامره استنادًا إلى السلطة العامة .

ولذلك فإن التدخل عن طريق الأوامر والتنفيذ المباشر (الإنتاج العام) يفلت بطبيعته من المساءلة السياسية وكثيرًا ما يؤدي إلى تعارض وتناقض في توجهات الدولة . وذلك بعكس التدخل عن طريق السياسات والقواعد . وعندما يزيد حجم القطاع العام يغلب على تدخل الدولة شكل التدخل بالأوامر والتنفيذ المباشر ، بعكس الحال عندما يغلب القطاع الخاص حيث يأخذ تدخل الدولة شكل التدخل بالسياسات العامة والقواعد . وليس التدخل بالسياسات والقواعد بأقل فاعلية أو أدنى تأثيرًا عن التدخل بالأوامر ، بل إنه كثيرًا ما كان أوقع أثرًا . ولذلك فإن الحديث عن **تقليص القطاع العام ليس حديثًا عن تقليص تدخل الدولة وإنما هو حديث عن تغيير شكل هذا التدخل** ، وهو تغيير يتفق مع طبيعة الدولة وقدراتها ومع توفير أكبر قدر من الرقابة الشعبية على هذا التدخل وضمان التناسق والأنسجام في هذا التدخل .

تدخل الدولة والإنتاج العام :

يرتبط بهذا الموضوع التفرقة بين تدخل الدولة لإشباع الحاجات العامة والاجتماعية وبين الإنتاج العام فإذا كان **وجود الدولة ومبررها هو ضرورة توفير الخدمات العامة والاجتماعية** ، فإن ذلك لا يتطلب أن تقوم الدولة ـ بالضرورة ـ بالإنتاج العام لإشباع هذه الحاجات العامة والاجتماعية . فالدولة وهي تلتزم بتوفير الخدمات العامة والاجتماعية تضع الشروط والقواعد التي تضمن توفير هذه الخدمات . ولكن ذلك لا يتطلب ـ دائمًا ـ أن تقوم الدولة بنفسها بعملية الإنتاج العام عن طريق عمالها وموظفيها . ولذلك ينبغي التفرقة بين فكرة **الخدمة العامة** وبين **الإنتاج العام.**

والحق إنه يبدو لنا إنه لا تلازم بين الأمرين ، فالخدمة العامة كما تقدم عن طريق الإنتاج العام من خلال أجهزة الدولة وهيئاتها العامة ، يمكن أيضًا أن تقدم عن طريق الأفراد والمشروعات الخاصة مع وضع النظام والقواعد الكفيلة بتقديم هذه الخدمة على النحو الذي ترغبه الدولة . وبالعكس ، فليس كل إنتاج عام خدمة عامة ، فالدولة قد تتدخل في الإنتاج لتقديم سلع أو خدمات لا يصدق عليها أو على بعضها فكرة الخدمة العامة ، بل تقدم سلعًا خاصة لا تختلف عن السلع والخدمات التي تعرضها السوق. ولم يخل الأمر من أحوال احتكرت فيها الدول إنتاج بعض السلع الضارة اجتماعيًا لأغراض مالية ، كما هو الحال في فرنسا التي احتكرت فيها الدولة لمدد طويلة احتكار إنتاج الطباق والسجائر لأغراض مالية رغم ما قد تسببه هذه السلع من أضرار بالصحة العامة . ولكل ذلك فإنه من الضروري عدم الخلط بين فكرتي الخدمة العامة والإنتاج العام ، فأحدهما قد يقدم دون الآخر ودون أي تلازم بينهما ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يتطابق الأمران في كثير من الأحوال .

وتختلف الاعتبارات التي يصدر عنها تقرير واعتماد خدمة عامة ـ وبالتالي ضرورة توفيرها وتحمل الخزانة العامة كل وبعض أعباء تكلفتها ـ عن الاعتبارات التي تتطلب الاعتماد على الإنتاج العام أو الخاص في توفير هذه الخدمة أو غيرها . وإذا كان **إلحاق وصف الخدمة العامة لعدد من الخدمات يعتبر في النهاية اختيارًا سياسيًا** لما يرتبط به توفير هذه الخدمة للأفراد من تحقيق مصلحة عامة ، فإن أداء هذه الخدمات عن طريق الإنتاج العام أو الخاص أو بأي شكل ، ينبغي أن يراعي ، في الدرجة الأولى ، القدرة على توفير هذه الخدمات في أحسن الظروف وبأقل التكاليف . فهذا **الاختيار الأخير ينبغي أن تغلب عليه اعتبارات الكفاءة في الأداء**

وبصرف النظر عن الخيارات السياسية والتي أدت إلى رفع الخدمة إلى مطاف الخدمات العامة . ومع ذلك فينبغي الاعتراف بأن اختيار أسلوب أداء الخدمات العامة ـ عن طريق الإنتاج العام أو الخاص ـ كثيرًا ما تأثر بالاعتبارات السياسية والمذهبية ولم يراع فقط مسألة الكفاءة في الأداء . وقد أدى ذلك في كثير من الأحوال إلى آثار سلبية ليس فقط على تكاليف أداء هذه الخدمات بل وكثيرًا ما جاوز ذلك إلى جوهر تقديم الخدمات نفسها التي كثيرا ما تدهورت نتيجة الإصرار على أدائها عبر هيئات عامة غير مؤهلة لهذا الغرض .

هناك بالطبع نوع من الخدمات العامة التي لا يتصور أصلاً تقديمها عن غير طريق الإنتاج العام ، فهذه الخدمات ينبغي أن تؤدي ـ بحسب طبيعتها ـ عن طريق أجهزة الدولة والسلطات العامة . وهذه الخدمات هي التي ترتبط بوجود الدولة ذاته ، فإذا كانت الدولة ـــ في جوهرها ـــ أداة للقهر القانوني اللازم لحفظ كيان المجتمع وحماية أمنه في الداخل والخارج ، فإنه من غير المتصور أن يتم تقديم خدمات الأمن والدفاع والقضاء والتنظيم القانوني والقضائي بصفة عامة والنظام الضريبي عن غير طريق الإنتاج العام . فهذه خدمات عامة تتطلب أيضًا إنتاجًا عامًا . فالشرطة والجيش والقضاء ومعاونوه وإدارة مالية الدولية وعلاقاتها الخارجية لابد وأن تكون من أجهزة الدولة . ويرتبط بذلك عادة الخدمات الأساسية لحماية وجود المجتمع ، وهي خدمات قد تختلف من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلا ـ وهي دولة تعتمد على الزراعة المروية ـ خضع نظام الري والصرف دائمًا لسلطة الدولة عن طريق أجهزتها وعمالها ويصدق نفس الشيء على إنشاء الطرق وصيانتها وبناء المواني والمطارات وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية .

على أن تلازم الخدمة العامة مع الإنتاج العام في الأحوال المتقدمة لا يعني أن تعتمد الدولة على الإنتاج العام في كل ما يتعلق بتوفير هذه الخدمات . فالسلطات العامة وغيرها من الهيئات العامة وهي تقدم هذه الخدمات عن طريق عمال الدولة ، فإنها تلجأ إلى السوق للحصول على الكثير من مستلزمات الإنتاج اللازمة لأداء هذه الخدمات . وليس في ذلك أي تناقض بين الإنتاج العام لهذه الخدمات وبين الإلتجاء إلى السوق والإنتاج الخاص للحصول على بعض مستلزمات الإنتاج . فإذا كان من الطبيعي أن يكون الجيش والشرطة أجهزة عامة لتقديم خدمات الدفاع والأمن ، فإنه ليس معنى ذلك أن تضطر الدولة إلى توفير كافة احتياجات الجيش والبوليس من الإنتاج العام . فحاجة رجال الجيش والبوليس إلى الغذاء والملابس والخدمات قد يتم شراؤها من الإنتاج الخاص . فليس هناك فرق بين إنتاج أحذية لاستخدام المدنيين أو لاستخدام العسكريين ، ويشتري الجيش والشرطة احتياجاتها من الأحذية من المنتجين في الاقتصاد الخاص ، وقل نفس الشيء عن الملابس وغير ذلك من الاحتياجات الجارية ، بل أن بعض الدول تشتري حاجتها العسكرية من الأسلحة والذخائر من صناعات الاقتصاد الخاص ـ كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوربية الغربية .

كذلك فإن قيام الدولة بدورها في صيانة الترع والجسور وتعبيد الطرق والمواصلات كثيرًا ما يتم عن طريق المناقصات العامة التي يتقدم لها المقاولون من الاقتصاد الخاص ، ولذلك فإنه حتى في الحالات التي يتطلب الأمر فيها تقديم الخدمات العامة عن طريق الإنتاج العام ، فإن ذلك لا يحول دون إلتجاء الهيئات العامة التي تقدم هذه الخدمات العامة إلى السوق لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج اللازمة لأداء هذه الخدمات .

وإذا تركنا الخدمات الأساسية التي ترتبط بوجود الدولة ذاته ومن ثم ينبغي أن يظل تقديمها في يد الدولة وأجهزتها ، وانتقلنا إلى الخدمات العامة الأخرى فإن الدولة تتمتع بمرونة أكبر في أسلوب تقديم هذه الخدمات ، فقد يكون ذلك عن طريق الإنتاج العام بمؤسسات الدولة ، أو عن طريق شركات خاصة ، أو شركات مختلطة ، مع وضع القواعد والشروط المناسبة لضمان توفير هذه الخدمات على النحو الذي يحقق هدف الدولة سواء عن طريق أسلوب الإلتزام أو الأمتياز أو تقديم إعانات مالية أو غير ذلك من الأساليب القانونية التي توفق بين أعتبارات الإنتاج الخاص ـ تحقيق الربح المالي ـ وبين اعتبارات الخدمة العامة والتي قد لا تتطابق دائمًا مع اعتبارات الربح المالي . فقد تقوم الدولة بمنح المدارس والجامعات الخاصة معونات مالية وتفرض عليها شروطًا خاصة في البرامج وفي شروط القبول وغير ذلك بما يحقق الأهداف العامة ولا يتعارض مع اعتبارات الاقتصاد الخاص ، بل وقد ترى الدولة أن هذا السبيل أفضل من مجرد تقديم التعليم في مؤسساتها العامة . وقد ترى الدولة من المصلحة الجمع بين المدارس العامة والمدارس الخاصة لأغراض المنافسة والأرتفاع بخدمة التعليم مع فرض الشروط المناسبة على المدارس الخاصة . وقل نفس الشيء عن الصحة والعلاج ، فهل قد تنشيء مستشفيات عامة ، أو تمنح المستشفيات الخاصة معونات مالية مع فرض شروط معينة عليها لتوفير علاج مناسب للمرضى ، أو قد تعتمد على توفير تأمين صحي عن طريق شركات التأمين الخاصة أو عن طريق هيئات الضمان الإجتماعي . بل قد ترى الدولة أن المصلحة في توفير الخدمة العامة تتطلب عدم تدخلها أصلا وترك الأمر لذوي المصلحة لأنهم أقدر على ذلك . فأنظر مثلاً إلى رعاية الوليد وتربية الطفل وحماية النشء بصفة عامة . فرغم أن هذا يمثل مستقبل الأمة ، فإن الدولة تدرك أن ترك هذه الأمور في يد

الأسرة أفضل من قيامها بتقديم هذه الخدمات عن طريق أجهزة الدولة ـ الإنتاج العام ـ وإنه لا بديل عن الجهود الخاصة في هذا الصدد . ولكن الدولة قد تعمد إلى توفير الظروف المناسبة لتهيئة الأسرة للقيام بهذا الدور الرئيسي ، فهي تسن القوانين التي تعطي الأم الحق في الأجازات المناسبة ، وقد توفر أنواع من الغذاء اللازم للطفل مجانًا أو بأسعار مخفضة ـ اللبن ، العصائر ـ وهي توفر أيضًا العلاج والرعاية الصحية اللازمة بشروط ميسرة. وهكذا ترى أن معنى الخدمة العامة لا يتحقق ـ دائمًا ـ عن طريق الإنتاج العام ، وإنما عن طريق استعداد الدولة لتوفير الموارد المالية المناسبة للإنفاق العام على هذه الخدمة ووضع الشروط والقواعد الكفيلة بتقديم الخدمة بالشروط المطلوبة . وقد يكون ذلك عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها ـ الإنتاج العام ـ ولكنه قد يكون أيضًا عن طريق المؤسسات الفردية والخاصة . **والعبرة هي في مدى ملاءمة أسلوب أداء الخدمة مع طبيعتها ما دامت الدولة مستعدة دائمًا لتوفير المال العام ووضع النظم والقواعد المناسبة لهذه الخدمة** . وقد يكون الأسلوب الأمثل هو مساعدة المؤسسات الخاصة والفردية في شكل إعانات مالية طالما ألتزمت بشروط أداء الخدمة على النحو الذي يحقق المصلحة العامة . وبذلك يتضح أن الإنتاج العام ليس وحده دليلاً على حسن تقديم الخدمات العامة ، والعبرة هى بشروط وأوضاع تقديم هذه الخدمة العامة من ناحية ومدى تخصيص المال العام لضمان توفير هذه الخدمة في أفضل الأوضاع من ناحية أخرى .

الثقة في مسئولية الفرد :

يرى البعض ـ ومنهم الكاتبان ـ إنه حتى لو استطاع القطاع الخاص والمبادأة الفردية القيام بدورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، فإنه من

المشكوك فيه أن تستطيع ذلك في ظروف دولنا النامية « فللرأسمالية الخاصة في بلدان العالم الثالث ، وفي مصر تحديدًا خصائص اكتسبتها في مجرى التطور التاريخي لهذه البلدان ، الذي كان من علاماته المميزة الوقوع في أسر الاستعمار . فقد نشأت هذه الرأسمالية ضعيفة ومرتبطة بالشركات الأجنبية ، مستهلكة ومبددة للموارد ، ساعية إلى الربح من أقصر طريق ، حتى إذا كان طريق الأنشطة الطفيلية . فالرأسمالية الخاصة لم تتطور في بلدان العالم الثالث تطورًا طبيعيًا استجابةلحاجات تطوير قوي الإنتاج كما حدث في الغرب ، وإنما تطورت في أحضان الأستعمار إستجابة لحاجات استكمال بنية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي . ولذلك فقد ولدت مشوهة وعاجزة من منظور متطلبات التنمية القومية المستقلة . وحتى في تلك الحالات التي أمكن فيها إحراز نمو اقتصادي سريع (ولا أقول تنمية شاملة مستقلة) . كما حدث في كوريا الجنوبية مثلاً ، فثمة اتفاق بين المراقبين المنصفين على أن هذا النمو ما كان ليتحقق لولا تدخل الدولة والإعانات العديدة التي قدمتها إلى القطاع الخاص هناك ».

والحقيقة أن هذه الحجة ـ وهي لا تختلف كثيرًا عن الحجة القائلة بأننا لا نصلح للديمقراطية لأننا لم نكون بعد تراثًا ديمقراطيًا كافيًا ـ تنطوي على قدر كبير من المصادرة على المطلوب . قد يكون من الصحيح أن الرأسمالية الوطنية لم تكون بعد تقاليد كافية للأستثمار وتحمل المخاطر وترسيخ قواعد التعامل واحترام شرف المهنة واستقرار التقاليد الصناعية والتجارية. ولكن هل هناك من سبيل لتوفير مثل هذه التوجهات عن غير طريق الممارسة والتجربة والخطأ . كيف يتصور أن تنشأ مثل هذه التقاليد إذا حرمنا القطاع الخاص كلية من التجربة . وهل يمكن أن ينشأ قطاع خاص قادر إذا استمرت سيطرة القطاع العام ومع حرمان

القطاع الخاص من القيام بدوره بمقولة إنه غير مؤهل لذلك . وإلى متى ؟

ولكن الأخطر من ذلك في نظري أن هذه الدعوى إلى عدم إمكان الأطمئنان إلى أفراد القطاع الخاص لأنهم جزء من الرأسمالية العالمية وبالتالي غير قادرين على حماية المصالح الوطنية ـ هذه الدعوى إذا صحت يمكن أن تمتد إلى الفرد المصري قاطبه . فهل من الصحيح أن نفس الفرد غير قادر على حماية مصالحه الوطنية إذا كان يتصرف في حدود أمواله الخاصة ، يصبح فجأة أقدر على الدفاع عن الأموال العامة في مواجهة الشركات الأجنبية إذا كان موظفًا أو عاملاً في قطاع عام . وهل خلع صفة الوظيفة العامة عليه يؤدي بذاته إلى تحرره من مغريات الأستعمار أو الأستعمار الجديد . وهل التطور التاريخي الذي خضع له القطاع الخاص من الوقوع في أسر الأستعمار ـ كان قاصرًا على أفراد القطاع الخاص ، في حين أن أبناء الوظيفة العامة نشأوا في تربة أخرى بعيدة عن الأستعمار ومؤثراته ومغرياته ؟! الحق أنني أرى أن مثل هذه الدعوى إذا صحت في حق الفرد المصري من القطاع الخاص ، فإنه يخشى أن يكون أثرها عامًا لا يفرق بين قطاع عام وقطاع خاص ، بل أن احتمال تأثر القطاع العام بها ربما يكون أكثر خطورة لأن الخسائر المادية التي يمكن أن تترتب على تصرفاته لن تنصرف إلى أمواله الخاصة . وتوضح الدراسات التطبيقية لتكوين الرأسمالية الخاصة في مصر فيما سمي بفترة الانفتاح بأن نسبة عالية منهم كانت تشغل مناصب هامة في القطاع العام في الستينيات (١) . فإذا كان هؤلاء غير ذوي ثقة وهم في القطاع الخاص بعد انتقالهم إليه من القطاع العام ، فهل كان من الممكن أن

---

(١) انظر على سبيل المثال ، سامية سعيد إمام ، **من يملك مصر** ، دار المستقبل العربي ١٩٨٦.

نطمئن على إدارتهم لأموالنا العامة عندما كانوا مسئولين عن القطاع العام ؟ المسألة هل نؤمن بالفرد المصري أم لا نؤمن به . وإذا لم تتوافر الثقة في الفرد المصري ، فإن خطره يكون أشد وبالا إذا أضاف إلى ضعف أخلاقياته مظاهر السلطة العامة .

وهناك حجة بالغة الخطورة يرددها الكثيرون ، ومنهم الباحثان ، تربط بين وجود القطاع العام والصمود الاقتصادي وتحرير الأرض . « لقد كان وجود القطاع العام عاملاً مهما من عوامل اجتياز سنوات المحنة المريرة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ . إذ ساهم هذا القطاع في تحقيق الصمود الاقتصادي بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية .. » فهل يفهم من ذلك أن المصريين ـ إذا ترك الإنتاج في أيديهم كقطاع خاص ـ كانوا يترددون في الصمود وتحرير الأرض ؟ وهل يقبل الكاتبان ـ على سبيل المقابلة ـ القول بأن هزيمة ١٩٦٧ وليس فقط الصمود بعد الهزيمة ـ وهي أبشع هزيمة عرفتها مصر في عصورها الحديثة ـ كانت راجعة إلى سيطرة القطاع العام على مقررات الاقتصاد المصري منذ بداية الستينيات ! الواقع أن مثل هذه العبارات لا تمثل حجة مقنعة . وإذا قام القطاع العام الإنتاجي بواجبه في ظروف الشدة التي عرفتها مصر بعد سنوات المحنة ، فإنني لا أشك في أن القطاع الخاص كان سيقوم ـ بتوجيه الدولة وفي ضوء سياساتها العامة ـ بنفس الدور . وعندما هب شعب مصر عام ١٩١٩ ضد المستعمر البريطاني لم يكن ذلك بقرار من المسئولين عن القطاع العام آنذاك .

وأخيرًا فالقول بأنه نجاح القطاع الخاص في بعض الدول النامية مثل كوريا الجنوبية إنما كان راجعًا إلى تدخل الدولة ، فإنه يؤكد ما يشير إليه هذا التعقيب من أن تقليص دور القطاع العام ليس تقليصًا لدور الدولة ، بل على العكس فإنه يتيح الفرصة لكي تتدخل الدولة بسياساتها الواعية لضبط

نشاط القطاع الخاص . فإتاحة الفـرص لمزيد من دور القطاع الخاص ليس إزاحة لدور الـدولة ولكنه تغير لأسلوب تدخـل الدولة بحيث يغلـب التدخل بالسياسات على التدخل بالأوامر والتنفيـذ المباشر . وقد يكون تدخل الدولة بالأسلوب الأول أكثر تأثيرًا وأبعد مدى ، وهو في جميع الأحوال أكثر كفاءة . ليس هناك تعارض بين الدعـوة إلى تقليص دور القطاع العام في الإنتاج وبين زيادة دور الدولة عن طريق سياساتها الاقتصادية المتنوعة . تقليص القطاع العام ليس تقليصًا لتدخل الدولة ، وإنما هو تغيير لشكل هذا التدخل يجعله أكثر كفاءة وفاعلية .

مبررات لتدخل الدولة بسياسات اقتصادية وليس للقطاع العام :

أورد الكاتبان عـدة مبررات توضح ـ في نظرهما ـــ ضرورة وجود القطع العام . ورغم إتفاقي في عدد من هذه المبررات ، فإنه لم يتضح لي أنها تستلزم وجود قطـاع عام (إنتاج عـام) . ربما تتطلب هـذه الاعتبارات قيام الـدولة بمسئولياتها في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن هذا شيء ووجود قطاع عـام إنتاجي مبالغ فيه شيء آخـر . ونتناول هذه المبررات على التوالي:

(أ) « إن وجود قطاع عام أمر ضروري لقيادة التنمية وتوجيهها في المسارات التي تكفل بناء قواعد متينة للنهضة الزراعية والصناعية والاجتماعية المستقلة على المدى الطويل . ولقد بات من المؤكد في ظروف دول العالم الثـالث ومصر خصـوصًا ، أن غيـاب القطـاع العام يعنـي عدم قيـام الصنـاعات الأسـتراتيجيـة » . وإذا كنـا نتفـق تمامًا في ضرورة قيـام الإنتاج العـام في الصناعات الأسـتراتيجيـة اللازمة « لتـوفير الأساس

الذي تنهض عليه غيرها من الصناعات » والتي ما كانت تقوم لولا قيام الدولة بالإنتاج العام (القطاع العام) ، فإننا نرى أن تدخل الدولة ـ فيما جاوز ذلك ـ يكون أساسًا بإستخدام حقها في السيادة ووضع النظم والقواعد التي تضمن تحقيق مسارات التنمية وليس **بالضرورة** بالقيام بالإنتاج بنفسها . وإن الدولة التي لا تستطيع أن تحقق أهدافها بما تملكه من وسائل القهر والسياسات الأقتصادية والاجتماعية دولة ضعيفة . الدولة لا تحتاج إلى ملكية عامة وإنتاج عام لكي تفرض سيادتها وسياستها .

(ب) « ومن الأسباب التي دعت إلى قيام القطاع العام في الماضي ولم تفقد وجاهتها في الوقت الراهن الحاجة إلى دفع الاقتصاد والتخلف دفعة كبرى إلى الأمام بتنفيذ برنامج استثماري ضخم ومتنوع .. » ويبدو لنا أن هناك مبالغة في إعطاء أهمية **لحجم** الاستثمارات على حساب **الإنتاجية** ، مما ترتب عليه ـ ليس في مصر وحدها بل في معظم الدول الاشتراكية حسبما يؤكد جورباتشوف ـ إن الأهتمام بالإنفاق على الإستثمار وتراكم رأس المال انتهى بتبديد شديد في الكفاءة وإنخفاض في الإنتاجية ، ولذلك فقد عرفت هذه الدول تزايدًا في الإستثمارات المادية ولا زيادة مقابلة في الناتج القومي . كذلك فإن التجربة أفادت ، في حالة مصر أن الاستثمارات العامة لم تزد دائمًا بهذا الشكل ، فقد عرفت تراخيًا شديدًا في الاستثمارات اعتبارًا من ١٩٦٤ وأزداد هذا التراخي بعد ١٩٦٨ . كذلك صاحب الأهتمام بزيادة الإستمارات العامة ـــ بصرف النظر عن الإنتاجية ـــ زيادة هائلة في الديون الخارجية . فإذا كان من الصحيح أن زيادة الإستثمارات العامة قد ارتبطت بزيادة دور القطاع العام ، فلا يخفي ما ترتب عليها من زيادة

رهيبة في حجم الدين العام الذي جاوز الخمسين مليارًا من الدولارات في نهاية الثمانينيات .

(جـ) « ومن الاعتبارات المهمة التي دعت إلى قيام قطاع عام لدفع عجلة التنمية مع حماية المجتمع من شرور الاحتكارات الخاصة والتركيز في الثروة » ، وإذ نتفق في أن الإحتكار هو من أخطر ما يهدد نمو المجتمعات وتقدمها ، وأن هناك حاجة إلى توزيع مقبول للثروات ، فإننا نعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يتحقق بسياسات اقتصادية لا تحتاج - بالضرورة - إلى ضرورة القطاع العام بهذا الحجم . فمعظم الدول تعرف قواعد تنظم وتمنع الاحتكارات دون حاجة إلى وجود قطاع عام ، فضلاً عن أن القطاع العام كثيرًا ما كان نفسه شكلاً من أشكال الإحتكار . وخطايا الإحتكار لا ترجع إلى كونه خاصًا أو عامًا وإنما إلى طبيعته الإحتكارية . ولذلك فإن ترك المجال بصفة عامة للقطاع الخاص في النشاط الإنتاجي التنافسي مع اقتصار القطاع العام على مجالات الإنتاج الإستراتيجي أو الإحتكار الطبيعي يتفق مع منطق السوق والكفاءة . فهنا سيكون حجم القطاع العام محدودًا وبالتالي يمكن رقابته بشكل أكثر كفاءة .

(د) « إن وجود قطاع عام كبير ومؤثر أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية . وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الأستقلال الاقتصادي » . ونعتقد أن تحقيق هذا الأمر يتطلب وجود دولة قوية تفرض سيادتها على اقتصادها - عامًا أو خاصًا - ولا يفترض تملك « الدولة للموارد الاقتصادية وإدارتها » ، إلا إذا كانت دولة عاجزة لا تستطيع أن تفرض سياساتها الاقتصادية فيما

جاوز ما تملكه الدولة بشكل مباشر . وأما التبعية الاقتصادية فهي لست راجعة إلى شكل الملكية عامة أو خاصة وإنما ترتبط بنمو القدرات الإنتاجية ، فما يحقق الأستقلال أو يكرس التبعية ليس شكل الملكية .

(هـ) « إن إقامة قطاع عام كبير ومؤثر ضمانة ضرورية لفاعلية التخطيط الذي ينعقد الاجماع على أن قدرًا منه ضروري في كل الأحوال .. » ، ويبدو لي أن أخطر ما أصاب التخطيط هو إنه اعتمد بشكل متزايد على سيطرة الدولة بأجهزتها على وسائل الإنتاج ، مما أفقد المخططين القدرة على وضع السياسات الاقتصادية الإجمالية . وبذلك انتهى الأمر إلى نوع من التخطيط الكمي الإداري والذي عانت وتعاني منه معظم الدول الأشتراكية ، وربما يحتاج التخطيط بشكل أكبر إلى الاهتمام بالسياسات بدلا من الانغماس في أعمال الإدارة التنفيذية لمشروعات القطاع العام . ويكفي أن نشير إلى ملاحظات جورباتشوف في البيرسترويكا عن تجربة الأتحاد السوفيتي ، ولا يبدو أن تجارب الدول الأوروبية الشرقية الأخرى أفضل حالاً . ورغم أن أحد الكاتبين[1] في مؤلف قام بتحريره مع عدد من زملائه ـ ينسب الإخفاق في التخطيط إلى أمور أخرى ، فإننا نلاحظ معه أن وجود قطاع عام مسيطر لم يحم خطط الحكومة من الوقوع في « الأحلام » والبعد عن « الواقع » .

(و) « قيام القطاع العام ـــ ونجاحه من خلال التأميم ـ كان ولا يزال

---

(١) د. إبراهيم العيسوي . خطة التنمية الحكومية ، الأحلام والواقع البديل . كتاب الاهالي يوليو ١٩٨٩ .

ضروريًا لتمهيد المناخ السياسي الملائم للتنمية المستقلة ولقيام المشاركة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وهما عنصران وهدفان رئيسيان من عناصر وأهداف التنمية المستقلة » . ورغم أننا نتفق مع هذه الأهداف فإننا لم نر في التطبيق ما يؤيد ذلك . وبوجه خاص لم نستطع أن نلمح أن وجود قطاع عام مسيطر كان شرطًا لنجاح تجربة ديمقراطية حقيقية ، لا في مصر وإنما في أية دولة أخرى ، ما لم تكن هناك تجربة لم تسمع بها وفرت هذه الفرصة .

(ز) « ينبغي أن يضاف سبب آخر إلى الأسباب السابقة . فالعالم الثالث اليوم في أزمة طاحنة نتيجة للطريق الخاطئ للتنمية الذي سار فيه الكثير من بلدانه ، والذي كان من أخطر سماته الإفراط في الاستدانة الخارجية وإهمال حشد الموارد وتعبئتها لزيادة الطاقات الإنتاجية..». **بالضبط** ، ولكن لنفس السبب نرى أن هذه دعوة لتقليص دور القطاع العام . أليس الديون القائمة في كل دول العالم الثالث ديونًا عامًا عقدتها حكومات لتمويل احتياجات القطاع العام ؟ ما شأن القطاع الخاص بهذه الديون ؟

(حـ) « إضافة إلى ماتقدم ، تجدر الإشارة إلى أن النظرة المستقبلية بعيدة المدى تقتضي بقاء القطاع العام وتوسعه المستمر . وإن وجود القطاع العام ونموه المستمر هو أمر تفرضه في المقام الأول حاجات الأمن القومي الذي ارتبط على الدوام بوجود دولة مركزية في مصر . وبعد ما أصبح البعد العربي في تحقيق الأمن الغذائى المصري والعربي أمرًا لا غنى عنه » . وإذ نتفق في ضرورة وجود حكومة مركزية قوية ، فإننا لا نرى تلازمًا بين قوة الدولة وبين وجود قطاع عام كبير ، بل إننا نعتقد أن هذا القطاع العام كان – في كثير من الأحوال – من أسباب ضعف

الحكومة المركـزية التي تخلت في دورها الأساسي في رســم السياسات واقتصرت على القرارات المبعثرة في إدارة وحدات القطاع العام المنتشرة. الدولـة القوية ليست الـدولة الأكثر اتســاعًا ـ وربما الأكثر تـرهلا ـ ولكنها الأكثر فاعلية والأقدر على استغلال طاقات أبنائها .

وهكذا نــرى أننا ونحــن نتفق على ضرورة وجـود دولة قـوية ، إلا أننــا نختلف في تحديد مظاهر هذه الدولة . فالتدخل عن طريق القطاع العام ليس ـ في نظري ـ الشكل الوحيد للدولة القوية ، وكثيرًا ما كان عبئًا عليها .

مشاكل التخصيصية التنفيذية أخطر بكثير من مجرد المبدأ :

إذا كنا نعتقد ـ على خلاف مع الكاتبين ـ إن هناك مصلحة في تقليص دور القطاع العام والأخذ بمزيد من أشكال التخصيصية Privatisation وإتاحة الفرصة للقطــاع الخاص على نحو أكبر ـ فإننــا نرى أن **المشاكل التنفيذية لتحقيق ذلك أكبر بكثير من مجرد مناقشة المبدأ.**

وينبغي أن نضع بعض الاعتبارات الأساسية :

١ ـ إن زيادة دور القطــاع الخاص ليس معناه تقليص دور الـدولة ، بل على العكــس ، المطلــوب هو زيــادة دور وكفــاءة تـدخــل الدولــة في الحيــاة الاقتصادية والاجتماعية . على أن ذلك يتطلب أن تستخــدم الدولة مزيدًا من أدوات السياســة الاقتصادية (ماليــة ونقدية وصناعيــة ..) . فدور القطاع الخاص لا ينمو على حساب دور الدولــة ، بل إنه ينبغي أن يكون خاضعًـا لتوجهــات الدولة . والغـرض من التخصيصيــة هو أن تسترد الدولة دورها كسلطة سيادة تشرف وتراقب الاقتصاد في مجموعه عامًا أو خاصًا ، ولا تتدنى لكي تكون مجرد منتج أو مدير .

٢ - إن زيادة دور القطاع الخاص ليست مطلوبة لذاتها ، وإنما لما تحققه المنافسة والكفاءة من ترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية . ولذلك فإنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤدي توسع دور القطاع الخاص إلى إهدار لاعتبارات الكفاءة والمنافسة .

٣ - إن قيام القطاع الخاص بدوره لا يعني فقط السماح له بفرص جديدة ومزايا خاصة ، وإنما يعني أن يتحمل مسئولية كاملة ، وبوجه خاص ينبغي التذكر أن أهم ما يميز اقتصاد السوق ليس فقط سعيه إلى الربح وإنما أيضًا قدرته على تحمل الخسائر . نظام السوق هو نظام الربح والخسارة معًا . فيجب أن يكون القطاع الخاص قادرًا على تحمل الخسائر . دون الإلتجاء إلى الدولة لتغطية خسائره . الربح مطلوب وكذا الخسائر لحسن استخدام الموارد الاقتصادية . كذلك ليس من المقبول أن يطالب القطاع الخاص بمنح أو هدايا أو تسهيلات خاصة . يجب أن يخضع القطاع الخاص لمنطق السوق وخاصة فيما يتعلق بأسعار أصول القطاع العام المعروضة للبيع .

٤ - إن الأهداف الاجتماعية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية في الكفاءة وزيادة النمو . بل إن تحقيق الأستقرار الإجتماعي والشعور بالأمن الاقتصادي أمر لا غني عنه لكل نمو اقتصادي . ولا يمكن أن تتحلل الدولة من مسئولياتها الاجتماعية عندما تتخلى عن بعض وحدات القطاع العام ، بل لعل ذلك أدعى لتحملها هذه المسئوليات بعد أن انشغلت طويلاً بأمور الإدارة اليومية لوحدات القطاع العام .

٥ - إن المشاكل التنفيذية لتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص ليست أقل أهمية من المسائل المبدئية . فينبغي الحرص في اختيار معايير الشركات

التي تختار لهذا الغـرض ، وإن يتم التقييم وفقًا لمعايير سليمـة ومقبولة اجتماعيا ، وأن تتحـدد مواعيـد التنفيذ بما لا يضر بقيـم هذه الأصـول والمنشآت ، وأن توضـع المعايير بنسب المساهمات على نحـو يساعد على تحقيق الأهـداف المرجوة ، وأن يتـم تطويـر الأسواق الماليـة بما يسمح بإستيعـاب هذا التغيير بشكـل مرض لا تترتـب عليه اختـلالات أو منح مزايا خاصة لفئة أو فئات من المستثمرين . وهكذا ، فإن مشاكل التنفيذ العملية تحتـاج إلى جهد يفـوق بكثير ما بـذل حتى الآن مـن مناقشـات التنظير .

١٣ ـ خلط الأوراق : القطاع العام وتدخل الدولة (*)

تحتل قضيـة مستقبل القطـاع العام والتصرف في بعـض أجزائه مكـانًا بارزًا في المنـاقشات العـامة . ورغـم إنني اعتقـد إنه مـن الأجدى منـاقشة **المشاكل التنفيذية للبيع** ـ سواء من حيث تقييم الأصول ، أو توقيت البيع ، أو تحديد النسب المعروضة للبيع ، أو ضوابط الشراء .. وغير ذلك من الأمور التنفيذية ـ فإنني لا أجد حرجًا في مناقشة أحد الاعتبارات النظرية التي كثيرًا ما تقدم من خـلال المناقشة وكأنها قضية محسومـة ، وهي في نظري محل شك كبير . وأعني بذلـك ما يثار من أن **التصرف في القطاع العـام ـ أو في بعض أجـزائه ـ تقليص لدور الـدولة** ، وهو أمـر يحتاج إلى تـوضيح . فالقطاع العام ليس مرادفًا لتدخل الدولة ، وكثيرًا ما كان عبئًا على دور الدولة ومعوقًا له .

الدولة القوية شرط للتقدم :

ليس هنـا مجال للتأكيد على أهمية وجـود دولة قوية لنجـاح المجتمعات وتقدمهـا . فتاريخ البشرية وتطـور المجتمعات هو تـاريخ **تزايد الحاجات العامة والاجتماعية** والتي تجاوز المصلحـة المباشرة لـلأفراد . ففـي ظل

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٩٠ .

المجتمعات البدائية اقتصرت هذه الحاجات على توفير الأمن والدفاع والعدالة. ومن ثم فقد كان دور الدولة محدودًا بالضرورة . ومع التقدم ازداد الارتباط والتداخل بين مصالح الأفراد ومستقبلهم ، ولم تعد حياة الفرد ومستقبله رهنًا بما يفعله بقدر ما توقفت على البيئة المحيطة به وما يتوافر لها من إمكانيات . فما يفعله فرد لا يقتصر أثره عليه ، بل يمتد نفعه أو ضرره إلى غيره ، ومن هنا بدأت فكرة المصلحة العامة تفرض نفسها بقوة . فالتعليم لم يعد مرتبطًا بحق الفرد في المعرفة فقط ، وإنما أيضًا بمصلحة الجماعة ومستقبلها . وقل مثل ذلك عن الصحة والثقافة وحماية البيئة ووضع أساس التقدم الاقتصادي من بنية أساسية مادية (طاقة ، موانى - اتصالات ، طرق ..) أو مؤسسية (مؤسسات نقدية ومالية ، نظم قانونية وقضائية ، مؤسسات علمية وبحثية ..) وحماية الإستقرار والتكامل الإجتماعي وتوزيع عادل للثروات والدخول ، تنمية ثقافية لكافة فئات المجتمع ..) وهكذا . وزادت الحاجة إلى وجود دولة قوية مع تطور العلاقات الدولية وتعدد سياسات الدول الوطنية .

كل هذا ، وغيره ، يقطع بأهمية وجود دولة قوية قادرة على توفير هذه الحاجات العامة والإجتماعية لأفراد المجتمع بما يتيح لهم أكبر فرصة لتفجير طاقاتهم الخلاقة . ولا يخفي أن أهم ما يميز هذه الحاجات العامة والإجتماعية ، هو إنها - رغم ضرورتها القصوى وأهميتها البالغة للمجتمع - لا يمكن أن تتوفر من خلال الحافز الشخصي الفردي والقبول الإختياري منهم . ومن هنا كان وجود الدولة ، بما تملكه من سلطة وقهر ، ضروريًا لنمو المجتمعات وتقدمها . وبقدر ما تزداد أهمية الخدمات العامة بقدر ما تزداد الحاجة إلى تدخل الدولة . ولذلك فإن المستقبل يتطلب تدخلًا متزايدًا من الدولة .

تدخل الدولة والإنتاج العام :

الدولة هي مؤسسات السلطة والتي تحتكر حق استخدام القهر القانوني المنظم لتوفير الحاجات العامة والاجتماعية . وتتدخل الدولة بوسائل السلطة وحق السيادة بما تسنه من قوانين تنظم سلوك الأفراد والجماعات ، وبما تضعه من مؤسسات تنفيذية لضمان احترام هذه القوانين (من قضاء وشرطة) ، وبما توفره من حماية للحقوق والأموال (نظم الملكية ، العقود ، التسجيل ..) وأساس التعامل والتبادل (نظام نقدي، مؤسسات مصرفية..). كذلك تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع من بنية أساسية أو خدمات عامة مثل التعليم أو البحث العلمي أو نشر الثقافة ، وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية .. وهكذا . وتتسع فكرة الخدمات العامة والاجتماعية مع زيادة التطور ، وبذلك تضاف إلى مسئولية الدولة مهام جديدة لم تكن معروفة ضمن الخدمات العامة والاجتماعية ، مثل توفير ظروف مناسبة للعمل ، وتأمين الأفراد ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والبطالة ، وإيجاد توزيع عادل للمزايا والأعباء الاجتماعية . وتلجأ الدولة في هذا السبيل إلى مختلف الوسائل التي تتمتع بها الدولة وخاصة حقها في سن القوانين وفرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتوفير الخدمات العامة والاجتماعية .

ومع ذلك فإنه من الضروري الاحتراز ، فهناك فارق بين ضرورة توفير الخدمات العامة وبين القيام **بالإنتاج العام** عن طريق أجهزة الدولة ومؤسساتها . فالدولة لا تحقق أهدافها في توفير الخدمات العامة عن طريق الملكية العامة والإنتاج العام ، بل أن وسيلتها الأساسية هي حقها في إصدار القوانين وإلزام الأفراد والمشروعات بها فضلاً عما تفرضه عليهم من أعباء

مالية (ضرائب) وما تقوم به من إنفاق أو توفره لهم من مزايا (إعانات) . ولذلك فليس هناك أي تلازم أو ارتباط بين الخدمة العامة وبين الإنتاج العام. فقد تقوم الدولة بتوفير الخدمة من خلال مؤسساتها (إنتاج عام أو قطاع عام) كما قد تقوم به من خلال الأفراد والمشروعات .

وبالعكس ، ليس صحيحًا أن كل ما تنتجه الدولة في مؤسساتها يمثل خدمة أو سلعة عامة ، فالدولة قد تتدخل في الإنتاج لتوفير سلع لأغراض مالية ، رغم ما يترتب عليها من ضرر عام . فقد احتكرت الدول في كثير من الأحوال (فرنسا مثلاً) إنتاج الطباق والسجائر — وكذا مصر حاليًا ـ لأغراض مالية بحث ، رغم ما تسببه هذه السلع من أضرار بالصحة العامة . فهنا يصاحب تدخل الدولة بالإنتاج العام ضرر عام وليس توفير سلع وخدمات عامة . الإنتاج العام ليس بالضرورة مصلحة عامة .

هناك بالطبع نوع من الخدمات العامة التي لا يتصور تقديمها أصلا عن غير طريق الإنتاج العام . فالخدمات التي ترتبط بوجود الدولة ذاتها ينبغي أن تؤدي ـ بحسب طبيعتها ـ عن طريق أجهزة الدولة والسلطات العامة . فمن غير المتصور أن يتم تقديم خدمات الأمن والدفاع والقضاء والتنظيم القانوني والقضائي بصفة عامة والنظام الضريبي عن غير طريق الإنتاج العام . ويرتبط بذلك ـ عادة — الخدمات الأساسية لحماية وجود المجتمع أو التي استقرت في وجدان الناس ، وهي خدمات تختلف من دولة إلى أخرى .

إن ارتباط الخدمة العامة بالإنتاج العام في الأحوال المتقدمة لا يعني ضرورة الاعتماد على الإنتاج العام في كل ما يتعلق بتوفير هذه الخدمات . فالسلطات العامة وهي تقدم هذه الخدمات كثيرًا ما تلجأ إلى السوق للحصول على الكثير من مستلزمات الإنتاج اللازمة لإداء هذه الخدمات . وليس في هذا تناقض بين قيام الدولة بالإنتاج العام وبين الإلتجاء إلى السوق

للحصول على مستلزمات الإنتاج . فالدولة مثلاً كثيرًا ما تقوم بدورها في صيانة الترع والجسور وتعبيد الطرق والمواصلات عن طريق المناقصات العامة من المشروعات الخاصة ، وهي توفر بعض احتياجات رجال الجيش والشرطة من الطعام والملبس عن طريق هذه المناقصات أيضًا .

وإذا تركنا الخدمات الأساسية التي ترتبط بوجود الدولة ذاته وانتقلنا إلى الخدمات العامة الأخرى فإن الدولة تتمتع بمرونة أكبر في أسلوب تقديمها . فقد يكون ذلك عن طريق الإنتاج العام بمؤسسات الدولة وأجهزتها ، أو عن طريق شركات خاصة ، أو شركات مختلفة ، مع **وضع القواعد والشروط المناسبة لضمان توفير هذه الخدمات على النحو الذي يحقق هدف الدولة** سواء عن طريق أسلوب الإلتزام أو الأمتياز أو تقديم إعانات مالية أو حتى مجرد وضع شروط ومواصفات أداء الخدمة أو غير ذلك من الأساليب القانونية التي توفق بين اعتبارات الإنتاج الخاص ـ تحقيق الربح المالي ـ وبين اعتبارات الخدمة العامة والتي قد لا تتطابق دائمًا مع اعتبارات الربح . فقد تقوم الدولة بمنح المدارس الخاصة معونات مالية وتفرض عليها شروطًا خاصة في البرامج التعليمية وفي شروط القبول وتخضعها للرقابة وغير ذلك بما يحقق الأهداف العامة وبما لا يتعارض مع اعتبارات الاقتصاد الخاص ، بل وقد تري الدولة أن هذا السبيل أفضل من مجرد تقديم التعليم في مؤسساتها العامة ، وقد ترى المصلحة في الجمع بين المدارس العامة والمدارس الخاصة لأغراض المنافسة والأرتفاع بمستوى خدمة التعليم مع فرض الشروط المناسبة على المدارس الخاصة . وقل نفس الشيء عن الصحة والعلاج والبحث العلمي . وهكذا فإنه لا يوجد تلازم ضروري بين تدخل الدولة وبين قيامها بالإنتاج العام أو ما يعرف بإسم القطاع العام الإنتاجي .

وإذا كان الإنتـاج العام (القطاع العام) ليـس الصـورة الوحيدة لتـدخل الدولة ، فإن أخطر ما تملكه الدول من وسـائل للدتخل هو استعمال سلطتها في فرض القـواعد والنظـم والإجراءات للنشـاط الاقتصادي والاجتماعـي ، كذلـك فإنها بما تملكه مـن حق السيـادة تستطيع أن تفرض الأعبـاء المالية (الضرائب وغيرها) وتوفر بالمقابل مزايا مالية أخرى (إعانات ومعونات) ، وبما يسـاعد على تـوجيه نشـاط الأفراد في المجـالات المرغوبـة . فالصـورة الرئيسية لتدخل الدولة هي **سن القوانين والإنفاق العام**.

والملاحظ أن كثيرًا مـن الكتاب يشيرون إلى تـدخل الدولـة في عديـد من الدول الغربيـة ـ مثل الولايات المتحدة الأمـريكية أو حتى السويد ـ وكأنه مرادف للقطاع العام أو الإنتاج العام ، والحقيقة أن معظم هذه الدول تعرف تـدخلًا كبيرًا مـن الدول في الشئـون الاقتصاديـة والإجتماعية ، ولكنهـا لا تعرف قطاعـًا عامًا على النحو الذي نتحدث فيـه في مصر .إن زيادة النفقات العامـة في الموازنة الأمـريكية ـ مثـلا ـ لا يعني أن الـولايات المتحـدة تعرف قطاعًا عامًا كبيرًا . هناك فارق بين نمو النفقات العامة وبين نمو القطاع العام أو الإنتاج العام . **ولذلك فليـس صحيحًا القول بأن التطـور الحديث قد أدى ـ في معظم الدول ـ إلى زيادة دور القطاع العام ، وإن كان صحيحًا إن هذا التطـور قد أدى إلى زيادة تدخـل الدولة في النشـاط الاقتصادي والإجتماعي.**

تدخل الدولة بالسياسات أو بالأوامر :

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي عن طريق أسلوبين لا مناص منهما معـًا ، وهما وضع القواعد والسيـاسات Rules, Policies أو الأوامر Commands . ولا يرجـع الخلاف بين الأمرين إلى أن أحـدهما ملزم

والآخر غير ذلك ، فكل تصرفات الدولة ملزمة ، ولكن الفارق الأساسي بينهما هو أن أحدهما يأخذ شكل **قواعد عامة غير فردية** ، في حين أن الآخر يغلب عليه فكرة **الأمر الفردي** في حالة محددة بالذات . ولا تستطيع أية دولة أن تستغني عن أي من الأسلوبين ، ومع ذلك تختلف الدول من حيث غلبه أحد الأسلوبين ، فبعض الدول يغلب أسلوب تدخل الدولة في شكل وضع قواعد عامة وسياسات اقتصادية واجتماعية ، والبعض الآخر يغلب عليها الأوامر والقرارات الفردية . وليس هنا مجال مناقشة هذا الموضوع الكبير ، ولكن يكفي أن نشير إلى أن مزيدًا من الاعتماد على الإنتاج العام (القطاع العام) يؤدي في معظم الأحوال إلى غلبه تدخل الدولة **عن طريق الأوامر** وبالتالي تراجع أهمية تدخل الدولة **عن طريق القواعد العامة والسياسات الاقتصادية والإجتماعية**.

فعندما يتوسع دور الدولة في الإنتاج العام (القطاع العام) ينشغل المسئولون بإتخاذ القرارات التنفيذية المباشرة لتشغيل الوحدات الإنتاجية ، مثل شراء مستلزمات الإنتاج ، أو الإشراف على العمليات الإنتاجية ، أو القيام بالنشاط التسويقي أو بعلاقات العمل أو الترقيات ، أو غير ذلك من القرارات التنفيذية والفردية أي **التدخل بالأوامر** . ولذلك ليس من الغريب أن يتحول مثل هذا الاقتصاد إلى نوع من اقتصاد الأوامرCommand Economy . وفي مثل هذه الأحوال تتراجع السياسات الأقتصادية ـ رغم أهميتها ـ لتترك المجال للقرارات الفردية نظرًا لاستعجالها . فالسياسة الصناعية ـ مثلا ـ يمكن أن تنتظر ، ولكن مشاكل العمال واستيراد مستلزمات الإنتاج في مصنع معين لا يمكن أن ينتظر . وهكذا تتغلب **اعتبارات الاستعجال** على **اعتبارات الأهمية**.

وإذا كان تدخل الدولة عن طريق القواعد والسياسات العامة يسهل

المساءلة والمتابعة ، نظرًا لوضوح السياسات والقواعد من ناحية ومحدوديتها من ناحية أخرى ، فإن الأمر بالنسبة للأوامر يكون أكثر صعوبة نظرًا لتشتت وبعثرة هذه القرارات في العديد من الوحدات الإنتاجية. وبالتالي يؤدي أسلوب التدخل الحكومي بالأوامر إلى قصور الرقابة والمساءلة . فالأمر يرتبط أيضًا بالديمقراطية . وعندما تنشيء الدولة أجهزة للرقابة فإن هذا غالبًا ما يؤدي إلى مزيد من التكاليف وربما العراقيل فضلاً عن أنه يفتقد الطابع السياسي للرقابة ليحولها إلى مجرد رقابة إدارية.

كذلك كثيرًا ما يتصف تدخل الدولة عن طريق الأوامر بالتعارض والتناقض بين القرارات الفردية . فتعدد مصدري هذه القرارات وتشتتهم واختلاف ظروف كل منهم وتعارضهم بل وتنافسهم كثيرًا ما يؤدي إلى عدم التناسق والإنسجام في القرارات التي تصدر عن المسئولين عن الإنتاج العام. وهل ننسى التضارب في قرارات بيع الأراضي بين وزارات السياحة والتعمير، أو التنازع في الاختصاصات حول ملكية الأرض بين المحافظات والأوقاف مثلاً ، أو التنازع على ميناء دمياط بين النقل والتعمير ، وهكذا . ولذلك كثيرًا ما يظهر تدخل الدولة بالأوامر متناقضًا غير منسجم في سياسة عامة واضحة . وكذلك لم يكن غريبًا أن صاحب التوسع في قيام الدولة بالإنتاج العام (القطاع العام) تدهور عام في احترام القوانين حيث تصبح الدولة دولة أوامر وليست دولة قوانين وسياسات .

تقليص القطاع العام وتدعيم دور الدولة :

القطاع العام (الإنتاج العام) ليس الصورة الوحيدة لتدخل الدولة ، وربما ليس الصورة المثلى لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ولذلك فإن تقليص دور القطاع العام ـ في الحدود التي تبرر ذلك ــ ليس ،

بالضرورة ، تقليصًا لدور الدولة . وعلى العكس فقد يؤدي ذلك إلى استرجاع هيبة الدولة وفاعليتها عندما تتخصص فيما أهلت له ، وهو استخدام سيادتها لوضع السياسات العامة وقواعد السلوك واستخدام سياسات الإنفاق (وليس الإنتاج) كوسيلة لتحقيق أهدافها . وبذلك تصبح الدولة دولة سياسات وليست دولة أوامر . **الدولة الحديثة دولة تدخلية** . هذه حقيقة . ولكن التدخل لا يكون بالضرورة في شكل قطاع عام . فالدول الحديثة تزيد من تدخلها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق القوانين والسياسات العامة وسياسات النفقات العامة وليس عن طريق الإنتاج العام المباشر . والخلط بين زيادة النفقات العامة في الدول الصناعية المتقدمة وبين القطاع العام خلط غير صحيح وكثيرًا ما يكون مضللا . زيادة الإنفاق العام لا تعني بالضرورة التوسع في القطاع العام ، بل غالبًا ما أدت زيادة الإلتجاء إلى الإنتاج الخاص والسوق للوفاء بالحاجات العامة بالشروط والمواصفات التي تحددها السلطات العامة . لقد أدت زيادة النفقات العامة في الدول الصناعية الكبرى إلى زيادة في الطلب على الإنتاج الخاص ، وليس إلى إزاحة القطاع الخاص .

الدولة الحديثة تحقق أهدافها بما تضعه من سياسات اقتصادية واجتماعية وما تخصصه من نفقات في موازناتها . سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية تطبق مباشرة دون حاجة إلى ملكية عامة وإنتاج عام . وإذا عجزت الدولة عن تحقيق سياساتها إلا في حدود ملكيتها العامة للقطاع العام ، فإنها تعترف بذلك بعجزها وضعفها إذ لا تملك ناصية سيادتها على المواطنين وعلى السوق .

دور الدولة شيء ، والقطاع العام شيء آخر . ولا محل لخلط الأوراق.

والله أعلم .

١٤ - عن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط (*)

نشر الدكتور إبـراهيم العيسوى مقالاً بجريـدة الأهرام في صدد الحوار حول مستقبل القطاع العام ، أشـار فيه إلى ما بعض ما جاء في مقالات سـابقة لي . وقد أرسلت له ردًا نشرت جريدة الأهـرام مقتطفات منه . وجاء الرد على النحو الآتي :

عزيزي الدكتور إبراهيم العيسوي

أبعث إليك بخالص تحياتي وتمنياتي بالسعادة وبعد ،

فقـد قـرأت بـإهتمام كبير مقـالكـم المنشـور في الأهـرام بتـاريـخ ١٩٨٩/١٢/٢٧ عن « المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط » ، وبطبيعة الحال فإن اختـلاف الرأي أمر ضروري ، وهـو في جميع الأحـوال لا يفسد للود قضية . ومع ذلـك فنظرًا لأن المقال قد أشار إلى كتابـات سابقة لي فقد رأيت من الأوفق أن أبعث لك ببعض ملاحظاتي .

ولا أحتاج بطبيعة الأحوال وأنا بصدد إبداء بعض الملاحظات أن أؤكد لك عميق تقديري واحترامي للآراء والمواقف التي تعبر عنها ، وإن مصر تحتاج الآن أكثـر من أى وقـت مضى إلى طـرح عـام للقضايـا والمواقف بصراحـة

(*) نشرت في جريـدة الأهرام تحت عنوان « تطـوير أم جمود فلسفة النظـام الاقتصادي والاجتماعي » بتاريخ ٢ يناير ١٩٩٠ .

وشجاعة ، وإنه من خلال هذا الجو العام للمناقشات الصريحة والواعية يمكن أن تتقدم الأمم .

وأبدأ ملاحظاتي بالاتفاق مع ما أوردته في مقدمة المقال بأن **إعادة النظر** في ـ وليس « تصفية » ـ القطاع العام هو « جزء من برنامج متكامل من الإصلاح الاقتصادي والتغيير في فلسفة الاقتصادي والاجتماعي » ... «وإنه مقدمة لسلسلة من التغيرات التي ستتوالى على بقية أجزاء الاقتصاد بل وعلى أهداف وغايات المجتمع المصري » ... « وإنه يتعلق بمتغيرات جوهرية في فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي ، بل وفلسفة الحكم ذاته » . وأنا شخصيًا لا أنزعج من فكرة **التغيير** بل واعتقد أننا ربما نكون بحاجة كبيرة إلى جرعات متعددة وكثيرة من التغيير وفي أماكن كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وربما أنزعج بشكل أكبر من دعوات تجميد الأوضاع وتثبيت الأحوال على ما هي عليه أيا ما كانت المسميات . ولا اعتقد أننا يمكن أن نختلف كثيرًا حول هذا التوجه العام . التغيير مطلوب ، وهو مطلوب في جهات كثيرة ومتعددة .

وإذا كنت أتفق معك فيما جاء مقدمة مقالك من أن هذه دعوة لتغيير أشمل فإني لا أميل إلى تسميتها بأنها « برنامج صندوق النقد الدولي » ، فكما لا يخفي عليك ، أن صندوق النقد يسعي إلى تقديم حزمة ترتبط عادة بالتوازن النقدي ، ويؤخذ عليه ـ أحيانًا ـ عدم اكتراثه بالجوانب الاجتماعية والسياسية التي قد تترتب على اقتراحاته المالية والنقدية . والحقيقة أننا كثيرًا ما أنسقنا في توصيف السياسات وأدرجها تحت مسميات متعددة ربما أكثر من مناقشة مضمون هذه السياسات والاقتراحات . وهكذا بدأت تنحرف المناقشات بعيدًا عن السياسات ذاتها إلى الإيحاءات التي تحيط بها .

فهذا برنامج لصندوق النقد ، وذاك علاج استعماري امبريالي ، وتلك وصفة رجعية ، وهكذا .

المهم ، أعود إلى صلب المقال ، واتفق معك في أن الدعوة تجاوز أعادة النظر في أوضاع القطاع العام إلى دعوة شاملة للتغيير في الاقتصاد والسياسة والإجتماع ، وإنها تتضمن — على الأقل بالنسبة لي وهو ما ذكر صراحة في مقالاتي — الدعوة إلى مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق ، وإلى حصر دور الدولة – تأكيدًا لفاعليتها وبالتالي قوتها – وإلى مزيد من الديمقراطية السياسية والتعددية السياسية .

وهناك نقطة خلاف أساسية بيننا وهي إنني اعتقد أن قوة الدولة ليست في **توسعها** وإنما في **فاعليتها** ، وأن هذه الفاعلية كثيرًا ما تتأتى من تحديد حجم الدولة وليس من اتساعها ، وأنه في أحوال عديدة كان توسع الدولة مرادفًا للترهل وعدم الفاعلية وليس دليلاً على القوة . كذلك فإني اعتقد أننا كثيرًا ما نتجه إلى تقديس « الدولة » ، والحقيقة أن ما نطلق عليه اسم الدولة ، لا يعدو أن يكون في كثير من الأحيان عددًا من الموظفين الذين لا يسعون إلا لتحقيق صالحهم الخاص ، وإنهم في هذا لا يختلفون عن غيرهم من الأفراد إلا من حيث قدرتهم الدائمة على عدم تحمل خسائر أفعالهم بنقل أعبائها إلى الميزانية العامة وبالتالي باقي المواطنين . وبطبيعة الأحوال فإن هذا من الخلافات الأساسية بيننا التي لا أعتقد في إمكان التجاوز عنها . ويرتبط بهذا ، الاعتقاد أن فاعلية دور الدولة كما قد تتحقق عن طريق السلطة والأوامر ، فقد تتحقق عن طريق التغيير في الظروف والأوضاع الاقتصادية العامة وبما يحفز الأفراد والمشروعات على سلوك معين . وهذا أيضًا خلاف جوهري فيما اعتقد . فإنني من أولئك الذين يعتقدون أن السلطة والأوامر

وإن كانت أحد أساليب التأثير ، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة ، فهناك أيضًا أسباب الترغيب والتحفيز عن طريق المؤشرات الاقتصادية المختلفة . وهذا موقف اعتقد أن له صلة بنوع المجتمع الذي نرغب فيه ، ومدى ثقتنا في قدرات الأفراد ونواياهم . فهناك من يري أن المصلحة العامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال نظام مركزي للسلطة عن طريق الأوامر التي يصدرها إلى الأفراد والمشروعات لتنفيذها . وهناك على العكس ، من يرى أن المصلحة العامة يمكن أن تتحقق — إذا سادت الظروف والأوضاع المناسبة ـ دون حاجة إلى سلطة وقهر ، لأن المصالح الخاصة ـ وفقًا لما يرد عليها من قيود ـ يمكن أن تحقق أيضًا المصلحة العامة . وكما ترى فإنه موقف أساسي من دور الفرد والمجتمع . هناك من يرى أن الفرد قاصر بطبيعته ولابد من سلطة عليا لتقويمه ورده لسواء السبيل . وهناك من يرى على العكس ، إنه إذا سادت الظروف والأوضاع المناسبة ، فإن الأفراد غالبًا ما يكونون قادرين على حماية المصلحة العامة بل ودفعها وتقويمها . بل إنني أذهب خطوة أبعد، فأنا كثيرًا ما أتشكك في قدرة السلطة وحكمتها ، بل أرى أنها كثيرًا ما تستخدم هذه السلطة لأهداف ـ إن لم تكن بالضرورة منحرفة ـ فكثيرًا ما كانت ساذجة بل وضارة . ولذلك فإن الأمر — كما نرى ـ يجاوز الاقتصاد والقطاع العام ويتعلق بالنظر إلى الفرد والدولة ، والثقة في كل منهما . وأنا بصفة عامة لا أميل إلى المجتمعات الأبوية التي تحتكر فيها السلطة ـ عادة البيروقراطية ـ الحكمة والعلم وتفرض علينا ما يجوز وما لا يجوز وفق خطط عامة ألزامية بإسم المصلحة العامة .

والآن أعود إلى ملاحظاتي المباشرة عما ورد من إشارات خاصة بي في مقالكم . في الجزء الأخير من مقالكم تشيرون — بإستغراب — إلى أنني أرى «إن التخطيط المركزي غير ممكن نظرًا للحاجة إلى قدر ضخم من المعلومات

قلما يتوفر بدقة كافية مما يفتح الباب أمام التكهنات والتخمينات » « **وكأن سبعين عامًا من الخبرة الإنسانية مــع هذا النوع من التخطيط لا تكفي لإثبات إنه ممكن فعلاً** » . وقراءة التاريخ والأحداث ليست بالشيء اليسير . فمن ناحية هذه دعوة للإفادة بتجربة الآخرين ، وهو أمر معقول . ولكن قبل ذلك بفقرات نقـرأ في نفس المقال « بأن القول بأن الـدول الأشـتراكية تتراجع الآن عن التخطيط المركزي وتقوم بإحياء آليـات السوق للدعوة إلى أن تأخذ مصر بأسلـوب التخطيط التأشيري ونقلــع عن الجانب الملـزم في التخطيط . ولو صح أن **الدول الأشتراكية تفعل هذا فهذا شأنها ولا يلزمنا في شيء** » . وهكذا نجد هنا دعـوة مخالفة تمامًا بأننا لا يصح أن ننظـر إلى الآخرين لأن ظروفنا مختلفة ، وهذا أيضًـا معقول رغـم إنه يتعارض مع ما ورد في الفقرة المشار إليهـا سابقًا ، ومــع ذلك فإذا أردنـا ألا نلتزم بتجارب الآخـرين وأن ننظر فقــط إلى قدراتنا التخطيطيــة وليس إلى خبرة سبعين عامـًا من الخبرة الإنسانية والتي يبدو أنها لن تفيدنا لإختلاف الظروف . فماذا عن تجربتنا ، الحق إنني لست متعمقًا في دراسة هذه التجربة ، وأعلم أنك كتبت « الكثير في نقد نظام التخطيط التي طبقت منذ ١٩٨٢ وتفنيد حقيقة إنجازها » . ويبدو من ذلك إنك لست متحمسًا لتجـربة التخطيط المصرية على النحو الذي تمت به ، وأن يقينـك « بأنــه لا غنى لمصر عــن نظام قـوي للتخطيط » يستـدعى استلهام تجارب الآخرين مما أفهم معه إنـك تريد تخطيطًا على غير الطريقة المصرية ، أي بـأسلوب جديـد. وهنا لابـد وأن نفيد بالخبرة الإنســانية لمدة سبعين عامـًا ، وهو مـا يعود بنا إلى النقطـة الأولى التي سبـق أن نفيتها . لا بأس ! ماذا تقول خبرة سبعين عامـًا ؟ يبدو أن الأحداث الجارية في مختلف دول التخطيط المركزي ترى أن التجربة فـاشلة وأن الأمر يحتاج إلى تعديل واستبعاد لهذا النظـام والأخذ بآليات الســوق . وهذه قراءة معقولـة . ولعل

ملاحظات جورباتشوف عن نظام التخطيط المركزي تشير إلى مثل هذا الفشل.

ومن المحتمل أن ترى قراءة أخرى للأحداث أن النظام لم يفشل ولكنه أدى وظيفته في فترة زمنية مطلوبة ، وقد بدأت فترة جديدة تحتاج إلى أوضاع جديدة . معقول أيضًا ! وفي العبارة الأخيرة من مقالك ما يمكن أن يشير إلى ذلك حيث نرى أنه « ليس من الصواب أن يشار إلى الأزمة التى تعانيها الدول الأشتراكية الآن كدليل على فشل هذا النوع من التخطيط . فليس التخطيط هو السبب في هذه الأزمة . **وإنما السبب هو بعض الأولويات والسياسات التي أخذت بها هذه الدول وعدم مواكبة التغير فيها لما طرأ على هذه المجتمعات من تحولات اقتصادية واجتماعية** وغياب الديمقراطية » . والحقيقة أن العبارة الأخيرة حيرتني تمامًا فإذا لم تكن الأولويات والسياسات من التخطيط فماذا يفعل التخطيط إن لم يكن وضع الأولويات ؟ وإذا لم تواكب هذه الأولويات والسياسات التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فماذا يعني التخطيط ؟ هل هو مجرد وجود مؤسسات للتخطيط - وزارات للتخطيط ، معاهد للتخطيط ، وثائق للخطط الخمسية — دون أن يكون لهذا شأن بالأولويات والسياسات والاهتمام بالتغيرات . إذا لم يفلح التخطيط في هذا بالضبط ، فأرجو أن أعلم منك عن دوره . ولا أنسى أن أشير هنا إلى ملاحظتك بأنه « لا مجال لمقارنة دولة ما زالت تحاول كسر حاجز التخلف بدولة مر على بدء هذه العملية فيها أكثر من سبعين عامًا أو دول شهدت ما يزيد عن أربعين سنة من التنمية » . وللأسف فإن ما يرد من أخبار عما حدث ويحدث في الصين لا يطمئن كثيرًا، ويبدو أن الوضع في دول نامية أخرى مثل فيتنام وكوريا الشمالية ليس أفضل حالاً .

وأخيرًا فهناك حجة كثيرًا ما نتداولها وهي أننا لا نستطيع أن نعتمد على آليـات السوق « في ظـروف دولة نـاميـة مثل مصر حيـث السوق ضعيفـة وآلياتها مشوهة من نواح عديدة » . وهي حجة دائرية ، فرغم أننا قد نحتاج السوق ، فإننا لا نستطيع أن نلجأ إليها لأنها غير موجودة ، وهي من ناحية أخرى هي غير موجـودة لأننا لا نأمن من التحول إلى نظـام السوق قبل أن تكتمل آليات السوق . وهي حجة كثيرًا ما قـدم مثلها في صدد الديمقراطية ، فنحن لا نستطيع تحمل أعباء الديمقراطية لأننا لم نتعود عليها ، ولم نتعود عليها لأن مثل هـذه الحجج الدائرية تحول دون البدء في الديمقـراطية لأننا نخشى أن نغامر بالديمقراطية قبل أن تستقر التقاليد الديمقراطية !

وبعد ، هذه بعض الملاحظات رأيت أن أسطرها لك من باب التقدير الكبير والثقة .

١٥ ـ « في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » : صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد (*)

تمتد مساحة المناقشة حول دور الدولة في الاقتصاد لتتناول مناقشة موضوعات تطوير القطاع العام وعجز الموازنة والتخصصية وغير ذلك من قضايا الساعة . وتستند الآراء المطروحة إلى مذاهب ونظريات متعددة ، فبعضها يجد أصوله الفكرية في آراء أعلنها آدم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أو نادي بها كارل ماركس في منتصف القرن التاسع عشر ، أو خرج بها كينز في الثلث الأول من هذا القرن ، فضلاً عن الإشارات الحديثة لفردمان أو جالبرث في العقدين السابقين . كذلك تفيد الآراء المطروحة من تجارب تمت على أيدي تاتشر في انجلترا منذ بداية الثمانينات أو بدأها جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي خلال النصف الثاني من الثمانينيات.

وفي خضم هذا الجدل المتلاطم قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مارس ١٩٩٠ بعنوان « صوت من الماضي عن تدخل الدولة في الاقتصاد » .

الأفكار الصادرة عن بعض الأقدمين وخاصة ابن خلدون المفكر العربي في القرن الرابع عشر، حيث كان ـ مثل العديد من المعاصرين ـ من المهمومين بقضايا السلطان والعباد، وتبدو بعض عباراته وكأنها أكثر معاصرة من الكثير مما يطرح على الساحة الآن.

فيقول ابن خلدون، في الفصل الخاص « **بالجباية وسبب قلتها وكثرتها** »، مشيرًا إلى الإتجاه إلى توسع دور الدولة وكثرة عمالها إنه « إذا استمرت الدولة واتصلت، وتعاقب ملوكها واحدًا بعد واحد واتصفوا بالكيس، وذهب شر البداوة والسذاجة وخلقها من الأعضاء والتجافي، وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس. وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، **فيكثرون الوظائف والوزائع** حينئذ على الرعايا والأكرة والفلاحين وسائر أهل المغانم، ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارًا عظيمًا لتكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس على المبايعات وفي الأبواب، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه، **حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم وتصير عادة مفروضة**، لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعين ولا من هو واضعها، إنما تثبت على الرعايا في الاعتمار **لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته، فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتنقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها** ». فهل هناك أكثر معاصرة وأكثر بلاغة من هذه الكلمات عن الإشارة إلى آثار زيادة الأعباء المالية والضريبية على الاستثمار والنشاط الإنتاجي. ويستمر ابن خلدون في فصل أسماه بعنوان هذه المقالة « **في أن التجارة من السلطان مضرة**

بالرعايا مفسده للجباية» فيقول : « أعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها ، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية ، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم ، وتارة **بالزيادة في ألقاب المكوس** إن كان قد استحدث من قبل ، وتارة **بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم**، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان ، وتارة **باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان** على تسمية الجباية ، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم ، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال . فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الإسواق ، **ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد . غلط عظيم و إدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة** » . وبعد أن يشير إلى ما يسببه تدخل السلطان في التجارة والفلاحة - وهي جوهر النشاط الاقتصادي حينذاك - من تأثير نتيجة أوضاعه الاحتكاية وما قد ينتج من أفعاله من عنت على المستثمرين من تردي نتيجة لما « يدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعي في ذلك جملة ويؤدي إلى فساد الجباية ، فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار ، لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل . ثم أنه ولو كان مفيدًا فيذهب له بحظ عظيم من الجباية فيما يعانيه من شراء أو بيع، فإنه من البعيد أن يوجد فيه من المكس . ولو كان غيره في تلك الصفقات

لكان تكسبها كلها حاصلاً من جهة الجباية . ثم فيه التعرض لأهم عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصه ، فإن الرعايا إذ قعدوا عن تثمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت النفقات ، وكان فيها إتلاف أحوالهم ، **فأفهم ذلك** » . وينتهي ابن خلدون مقالة في هذا الفصل بالقول : « واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية ، وإدرارها **إنما يكون بالعدل في أهل الأموال** ، والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان . وأما غير ذلك من تجارة أو فلح فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة . وقد ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم ويفرضون لذلك من الثمن ما يشاؤون (هل يقصد العمولات ؟) ، ويبيعونها في وقتها لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضون من الثمن وهذه أشد من الأولى وأقرب إلى فساد الرعية واختلال أحوالهم . وربما يحمل السلطان على ذلك من يداخله من هذه الأصناف ـــ أعني التجار والفلاحين ـ لما هي صناعته التي نشأ عليها ، فيحمل السلطان على ذلك ويضرب معه بسهم لنفسه ليحصل على غرضه من جمع المال سريعًا ، سيما مع ما يحصل له من التجارة بلا مغرم ولا مكس ، فإنها أجدر بنمو الأموال ، وأسرع في تثميره ، ولا يفهم ما يدخل على السلطان من الضر بنقص جبايته . **فينبغي للسلطان أن يحذر من هؤلاء ، ويعرض عن سعايتهم المضرة بجبايته وسلطانه** . والله يلهمنا رشد أنفسنا ، وينفعنا بصالح الأعمال ، والله تعالي أعلم » . **(من مقدمة ابن خلدون)** . فهل من جديد حقًا تحت الشمس !!

٤ ـ اقتصـــاد الســـوق :

* التنظيم الاجتماعي للسوق
* السوق ودولة القانون
* في الملكية العامة والملكية الخاصة :
  عودة إلى الأصول
* ليس بالاستثمار وحده ..
* النقود والحساب الاقتصادي

١٦ ـ التنظيم الاجتماعي للسوق (*)

على عكس نظم التخطيط المركزي ، فإن نظام السوق لم ينشأ نتيجة لتصور مفكر اشتراكي أو غير اشتراكي ، ولم يتم فرضه بسلطان حكومة أو حزب . فنظام السوق هو محصلة لتطور اجتماعي بطيء ومتدرج ، وتاريخ طويل من التجربة والخطأ . حقًا لقد جاء عدد من المفكرين الاقتصاديين للنظر في شرح كيفية عمل نظام السوق والتحقق من توافر شروط الكفاءة الاقتصادية فيه ، ولكن عملهم كان أشبه بعمل علماء اللغة حين يستخلصون قواعد اللغة ويضبطوها بعد أن نشأت واستقرت وتطورت ، فكما أن اللغة ـ أية لغة ـ لم تكن وليدة فكرة أو تصور لعالم أو مفكر ، وإنما هي ناتج اجتماعي ، فكذلك الأمر مع نظام السوق . ومن هنا جاءت مرونة السوق وحيويتها ، فهي دائمة التطور والتلاؤم مع ظروف البيئة وتغيرات التكنولوجيا أو الأذواق . فالسوق ـ كما بدأت في شكلها الحديث ـ في المدن المستقلة عن الريف والإقطاع في العصور الوسطى ، ليست هي نفس السوق عندما بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا ثم أوربا . وبالمثل فإن ما يعرف بنظام السوق المعاصرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو السويد ليست هي السوق التي عرفها الرن الماضي ، وهكذا . وإذا كان التاريخ

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وفي جريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩١ .

الاقتصادي في إجماله هو **تاريخ المبادلة** ، حيث اكتشف الإنسان ـ مبكرًا ـ أهمية التخصص وتقسيم العمل ، فقد كانت السوق هي الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها . وبدون المبادلات يعود المجتمع إلى الاقتصاد البدائي والإكتفاء الذاتي . وكانت السوق مع عدد من الأدوات الاقتصادية الأخرى ـ مثل النقود ـ من أهم عناصر تطور وتقدم اقتصاد المبادلة .

ورغم تأصل جذور نظام السوق فضلاً عن تعاملنا معها اليومي ، فإن الفهم الكامل لطبيعة عمل هذه السوق وأسلوب تطورها غالبًا ما غاب عن الكثيرين ليس فقط بين العامة بل وكثيرًا عن الخاصة بل والمتخصصين . فنظرًا لأنه لا توجد سلطة تتحكم في الأسعار وفيما ينتج وما لا ينتج وبأية كميات يتم الإنتاج ـ فقد أعتقد البعض أن نظام السوق هو نوع من الفوضى وعدم التنظيم ، في حين راح البعض الآخر يبحث عن إرادة خفية غير ظاهرة ـ قد تكون الاحتكارات أو الشركات عابرة الجنسيات أو حتى النقابات ـ بإعتبارها السلطة الحقيقية وراء أحداث تحرك الأسعار وتطور الإنتاج . ولا يخلو كلا من التصورين من مبالغة وبعد عن الحقيقة ، رغم احتمال تحقق بعض مظاهرها هنا وهناك . ولكن تظل حقيقة السوق في أنها تنظيم دقيق للعلاقات الاقتصادية يشارك فيه المجتمع ـ منتجين أو مستهلكين ـ بدرجات متفاوتة في التأثير وذلك دون سلطة عليا أو إدارة واعية . ويؤدي السلوك المستقل لكل الوحدات الاقتصادية ـ إنتاجية أو استهلاكية ـ إلى أمرين في غاية الغرابة . الأمر الأول هو تحقيق التنسيق بين هذه القرارات الفردية المستقلة وتحقيق نوع من التوازن العام التلقائي . فكل بائع أو منتج يحاول أن يبيع سلعة بأعلى الأسعار في تحقيق أفضل النتائج بالنسبة له ، وبالمثل فإن كل مشتر يحاول أن يشتري نفس السلعة بأدنى الأسعار الممكنة . وتتغير الأسعار صعودًا ونزولا حتى يتم التوازن بين الكميات

المعروضة للبيع والكميات المطلوبة للشراء . وترسل تغيرات الأسعار إشارات إلى المنتجين والمستهلكين لتحديد سلوكهم في المستقبل وتحديد حجم ونوع الإنتاج المطلوب . وهكذا يتحقق التنسيق والتوازن والإنسجام بين قرارات المنتجين والمستهلكين دون سلطة عليا ، فهو نوع من التوازن التلقائي . وهو أيضا توازن مرن يتغير بإستمرار مراعاة لما يحدث من تطورات من جانب الإنتاج ـ تطور في التكنولوجيا ، اكتشافات جديدة ـ أو في جانب الاستهلاك ـ تغيير في الأذواق . هذا عن الدور الأول للسوق بإعتبارها تنظيمًا محكمًا لعلاقات الإنتاج والإستهلاك دون تدخل سلطات عليا أو أوامر مركزية . أما الأمر الثاني والذي لا يقل غرابة في دور السوق ، فهو أن هذا التوازن العام في العلاقات الاقتصادية وما يترتب عليه من مؤشرات لتعديل سلوك المنتجين والمستهلكين ، كل ذلك يتم دون قصد أو نية خاصة لتنظيم الإنتاج أو الإستهلاك . فكل فرد أو مشروع يسعى إلى تحقيق مصلحته المباشرة بالحصول على أعلى دخل ممكن أو أحسن الأسعار أو أجود الأنواع ، ولكنه في سعيه لمصلحته المباشرة يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة العامة بتوجيه الإنتاج إلى أكثر الفروع طالبًا من جانب المستهلكين أو بتشجيع أكثر المنتجين كفاءة وأقدرهم على الإنتاج الرخيص واستبعاد الأقل جودة وكفاءة. وهذا ما دعا أحد أهم كبار الاقتصاديين ـ آدم سميث ـ إلى إطلاق وصف «اليد الخفية » على نظام السوق حيث يتم بمقتضاها تحريك السوق نحو مصلحة المجموع . فكل منتج أو مستهلك وهو يسعى إلى تحقيق صالحه الخاص إنما يحقق في النهاية المصلحة العامة بتوفير أفضل إنتاج في أحسن الأوضاع ، وكأنه مدفوعًا في ذلك بيد خفية لتحقيق المصلحة العامة .

وقد أوضحنا في حديث سابق أن أخطر ما أصاب نظم التخطيط المركزي من فشل إنما يرجع إلى استنادها إلى بعض الفروض غير الصحيحة . وقد

أشرنا في ذلك الخصوص إلى موضوعي المعلومات من ناحية ، وتجاهل طبيعة التطور الاجتماعي ومحاولة فرض تصورات بنوع من الهندسة والاجتماعية على المجتمعات من ناحية أخرى . وقد بينا في هذا المقال كيف أن نظام السوق إنما هو تعبير كامل عن التطور الاجتماعي واستجابة له ، وبالتالي إتاحة الفرص الكاملة أمام كافة المبادرات وقوى الإبداع . وبذلك يتجنب نظام السوق خطر الوقوع في مصيدة الهندسة الاجتماعية لفرض تصورات علوية على تطور المجتمعات . وعلينا أن نتعرض الآن بكلمة عن أهمية المعلومات في نظام السوق . ذكرنا إنه لا يوجد في نظام السوق سلطة مركزية عليا تحتكر إصدار القرارات الاقتصادية وتفرضها على الوحدات الأدنى ، بل على العكس يقوم نظام السوق على تعدد الوحدات الاقتصادية ، بين آلاف مؤلفة من المشروعات وملايين من الأفراد مستهلكين وعمال . وبطبيعة الأحوال ، فإنه لا يمكن أن يتوافر لأية وحدة من هذه الوحدات المتفرقة حجم المعلومات أو البيانات التي يمكن أن تكون تحت تصرف سلطات التخطيط . ولكن ، وبالمقابل ، فإن كل وحدة تملك معرفة تفصيلية عن الأمور التي تهمها ، فالمشروع يعرف بدقة كافة المعلومات الدقيقة والتفصيلية التي تتعلق به سواء من حيث موردي الموارد الأولية أو السلع الوسيط ، أو المنافسين له أو ظروف السوق ، أو غير ذلك مما يهمه عند اتخاذ أى قرار متعلق بإنتاجه . وبالمثل فإن كل مستهلك يعرف تمامًا حاجاته وإمكانياته المالية والوسط الذي يمكن أن يشتري منه . ويترتب على ذلك أن القرارات التي تتخذها هذه الوحدات تستند إلى معلومات دقيقة وتفصيلية ، وغالبًا ما تكون معلومات حديثة بعكس الحال في حالة التخطيط المركزي وحيث تستند القرارات إلى متوسطات عامة أو بيانات إجمالية . ولذلك فإنه إذا لم يتوافر لأية وحدة اقتصادية على حدة حجم مماثل للمعلومات التي توجد

تحت تصرف المخطط المركزي ، إلا أن مجموع القرارات الاقتصادية من مختلف الوحدات يستند إلى حجم أكبر من المعلومات وأكثر دقة . وهكذا يمكن أن يمثل نظام السوق نظامًا اقتصاديًا يسمح بالتعامل بأكبر قدر من المعلومات وبأقل قدر من التكلفة في الاقتصاد القومي في مجموعه . ولذلك لم يكن غريبًا أن تكون اقتصاديات السوق أكثر قدرة على التطور ومتابعة التغيرات لأنها تستند إلى معلومات أكثر تنوعًا فضلاً عن سهولة تعديل القرارات في ضوء ما يستجد من معلومات جديدة يقدمها السوق . وهكذا يتضح أن نظام السوق هو في الحقيقة تنظيم اقتصادي **للتخطيط للمستقبل**، ولكنه تخطيط غير مركزي . فالسوق تخطيط غير مركزي من الوحدات الاقتصادية المتفرقة التي تتخذ قراراتها في ضوء ما يتوافر لها من معلومات ، وهي عادة معلومات أكثر دقة وأكثر تفصيلاً ، فضلاً عن إنها تصدر من صاحب المصلحة في النجاح . وهكذا فإن السوق ، وعلى عكس نظم التخطيط المركزي ، لا تستند إلى افتراض المصلحة العامة لدي متخذي القرارات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لواضعي الخطة ـ وهو افتراض كثيرًا ما جاوز الحقيقة . ولكن السوق وهي تستند إلى المصالح الخاصة والمباشرة لمختلف الوحدات الاقتصادية تحقق المصلحة العامة ـ ربما رغمًا عنهم . فالمصلحة الخاصة هنا هي طريق المصلحة العامة . والسعي لتحقيق المصلحة الخاصة ليس افتراضًا نظريًا بقدر ما يمثل حقيقة الأفراد ونوازعهم الفطرية .

وهكذا يتضح أن نظام السوق ـ وعلى غير المتوقع ـ هو نظام يعمل من أجل المستقبل والإعداد له . فقرارات الأفراد والمشروعات لا تصدر اعتباطًا وإنما في ضوء توقعاتها للمستقبل . وهي قرارات تستند إلى معلومات أكثر سلامة وأفضل نوعية ، كما أنها بصدورها عن أصحاب

المصلحة المباشرة تكون أقدر على التعديل والتلاؤم مع أية معطيات جديدة.

وإذا كان العرض المتقدم قد يوحي بأن نظام السوق نظام مثالي، فإن هذا هو أبعد الأشياء عن الحقيقة. فكثيرًا ما أثبت الواقع أن العمل قد أظهر اختلالات وانحرافات في عمل نظام السوق مما يتطلب الحاجة إلى التدخل. ولذلك فإن السوق لا تعني أن تترك الأمور كلية للأفراد والمشروعات بل لابد وأن تعمل من خلال إطار واضح مفروض على الجميع وفي حدود ضوابط سليمة، وأن تفرض هذه الضوابط ـ بالسلطة عند الحاجة ـ عند كل اختلال أو تجاهل لهذه الضوابط. وإذا لم تكن السوق نظامًا مثاليًا، فهى على الأقل أفضل النظم المتاحة. ولكنها إذا تركت دون حدود أو ضوابط فقد تنقلت لتصبح سوقًا وحشية أو همجية. ومن هنا فإنه لا قيام لنظام ناجح للسوق دون دولة قوية. ولم يكن من الغريب أن يعاصر نشأة الرأسمالية ونمو نظام السوق في نفس الوقت بداية تاريخ قيام الدولة الحديثة وظهور أنيابها في شكل قوانين صارمة. الدولة القوية ضرورة لنجاح السوق ولكنها دولة القانون والقواعد وليست دولة الأوامر والتحكم. الأمر الذي قد يتطلب معالجة مستقلة. والله أعلم.

١٧ ـ السوق ودولة القانون (*)

في مجال الحوار بين أنصار السوق من ناحية والمدافعين عن التخطيط المركزي من ناحية أخرى، يحتل الحديث عن دور الدولة وطبيعته مكانًا بارزًا بين المتحاورين. وليس الأمر متعلقًا بضرورة الدولة أو حيويتها، فهذا أمر لا نزاع فيه. فالمجتمعات البشرية ليست مجرد تجمع بين البشر، وإنما هي فوق ذلك وقبله تستند إلى سلطة سياسية وقانونية تفرض على الجميع سلطانها وتحول دون الخروج على القواعد التي تفرضها. فوجود الجماعة ـ وخاصة في شكلها الحديث ـ رهن بوجود الدولة، بإعتبارها سلطة سياسية عليًا تحتكر وحدها حق استخدام القهر المشروع لفرض قواعدها على الجميع وهي وحدها التي تتمتع بهذا الحق في فرض سلطانها على الجميع من ناحية وواجب الخضوع والطاعة لها من جانب الأفراد من ناحية أخرى، أي أن الدولة تتمتع وحدها بمشروعية استخدام العنف لتنفيذ قراراتها. كذلك فإن الجدل ليس بين المطالبة بدولة قوية أو على العكس بدولة ضعيفة،فالنظام الاجتماعي لا ينصلح إلا بدولة قوية قادرة على فرض سلطانها على الجميع، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة ضعيفة يتجاهل أحكامها الأكثر قوة أو الأكثر ثروة أو غير ذلك من الأسباب.

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وجريدة العالم اليوم بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ .

وينحصر الخلاف عادة حول شكل تدخل الدولة من ناحية ومداه من ناحية أخرى ، وفي هذا نجد أن دولة السوق تختلف عن دولة التخطيط المركزي . وقبل أن نتناول هذه الأمور فقد يكون من المناسب أن نتذكر أن هناك إتفاقًا عامًا حول الدور السيادي للدولة ، وأن الخلاف كثيرًا ما ينحصر حول ما يمكن أن يطلق عليه **دورها الاقتصادي** بالرغم من صعوبة تعريف المقصود بهذا الدور الاقتصادي . فهناك إجماع على أن هناك من الحاجات العامة ما لم يمكن توفيره من خارج إطار الدولة ودورها السياسي . فالأمن والدفاع والقضاء أمور لا يمكن بطبيعتها أن توفر من خارج إطار الدولة ، وهي فضلاً عن ذلك أساس وجود الدولة ومبررها . فهذه الأمور هي التي توفر الأمن والاستقرار والعدالة وبدونها لا وجود للمجتمع . ومع ذلك فإن نطاق الحاجات العامة يجاوز هذا الإطار الضيق من نشاط « الدولة الحارسة » ، ولذلك فإن نشاط الدولة لابد وأن ينصرف إلى كافة الأمور والتي لا يمكن توفيرها بشكل كاف عن طريق الأفراد والحوافز الخاصة . ولذلك فقد امتد نشاط الدولة إلى توفير الخدمات التعليمية والصحية ونوع من الضمان الإجتماعي ضد مخاطر الشيخوخة والبطالة والمرض . كذلك فإن هناك العديد من النشاطات المتعلقة بما يسمي البنية الأساسية من شق الترع وإقامة الطرق ونظم المجاري والصرف والمواني والمطارات وتوفير عناصر البحث العلمي والبيانات الأحصائية ، وغير ذلك كثير . وليس هنا مجال التفصيل في هذا الدور ، ولكننا نود أن نشير بوجه خاص إلى اختلاف شكل دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

لا تختلف دولة السوق عن دولة التخطيط المركزي في اهتمامها بالنشاط الاقتصادي ، ولكن الخلاف يرجع إلى طبيعة الدور ومداه . فدولة التخطيط المركزي تعبر عن اهتمامها بالنواحي الاقتصادية بالقيام مباشرة بهذا

النشاط من خلال ما تصدره من أوامر وقرارات متعلقة بالإنتاج والاستثمار والتوزيع وتحديد الأسعار . فهذه دولة أوامر ، تباشر النشاط الاقتصادي مباشرة عن طريق عمالها وموظفيها فيما تصدره إليهم من أوامر في شكل خطة عامة وخطط تفصيلية . أما دولة السوق فإنها وإن لم تكن أقل اهتمامًا بالنشاط الاقتصادي فإنها لا تباشر هذا النشاط مباشرة وإنما تتركه للأفراد والمشروعات من القطاع الخاص ، وهي مع ذلك لا تترك الأمور دون ضابط أو رابط ، وإنما تضع القواعد والضوابط التي يتم من خلالها هذا النشاط .

دولة السوق هي دولة القانون والقواعد . وإذا كان القانون معناه الشكلي أمر من السلطة السياسة يفرض قهرًا على الأفراد والمشروعات ، فإن جوهر القانون من الناحية الموضوعية هو فكرة القاعدة العامة . وهذه القاعدة تضع إطارًا عامًا للسلوك بصرف النظر عن المخاطب به أو الذين تنطبق عليهم من الأفراد والمشروعات . ولذلك فإن دور الدولة في نظم السوق يأخذ عادة شكل القواعد العامة والسياسات بأكثر مما يأخذ شكل القرارات والأوامر . وهكذا يعود للقانون معناه الأصلي بإعتباره قواعد عامة مجردة ، وإن ألزم الدولة للأفراد بضرورة الخضوع لها لا يعني أن تتحول هذه القواعد إلى مجرد أوامر للسلطة تفقد معها طبيعتها كقاعدة عامة .

وإذا كانت الدولة لا تتدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي - إلا حينما تقوم ضرورة لذلك - فإنها تترك ذلك للنشاط الفردي مع العمل على توفير الشروط والظروف المناسبة لقيامهم بذلك . ويقتضي ذلك أن يتوفر للأفراد والمشروعات العناصر اللازمة للقيام بالحساب الاقتصادي واتخاذ القرارات التي تؤثر في تشكيل المستقبل بأكبر قدر من الكفاءة في ضوء المعطيات القائمة والتطورات المتوقعة . وبعبارة أخرى ينبغي أن يتوفر الإطار المناسب

للأفـراد والمشروعات للتخطيـط للمستقبل ، وإن كـان نوعـًا من التخطيـط اللامركـزي وبالتالي ليس مركزيـًا من ناحية ، فضـلاً عن إنـه تخطيط مرن ومتغير وليس جامدًا من ناحية أخرى .

ويترتب على ضرورة توفير الإطار المناسب للقيام بالحساب الاقتصادي مـن جـانـب الأفراد والمشروعـات أهميـة تحقيـق **الاستقـرار القانـوني والاقتصادي** بما يسمـح لهؤلاء الأفـراد والمشروعات مـن اتخاذ القـرارات الاقتصادية السلمية . ويعتبر قانون « العقـد » هو النظام القانوني الرئيسي لتوفير الحماية القانونية للمعاملات وحســن استقرارها . ولذلك فإن الدولة تتدخل لوضع نظام قانوني سليم يحمي « الحقوق » ويضمن العقود بما في ذلك أقامة نظام قضائي وتنفيذي سريع وفعال . وهكذا يصبح القانون أداة رئيسية في الإدارة الاقتصادية ، وهو يقوم بدوره عن طريق قانون العقد من ناحية وحماية وتنظيم الحقوق المالية من ناحية أخرى .

وتوفر الشروط المناسبة لقيام الأفراد والمشروعات بالحساب الاقتصادي السليم لا يتطلب فقـط استقرارًا ووضوحًا في المراكـز القانونية ، بـل يتطلب فـوق ذلك تـوفير الأستقـرار النقدي والمالي . . فبـدون نظـام نقدي سليـم ومستقـر ، وعملـة قـوية ومستقـرة تفشـل كـل محاولات اتخاذ القـرارات السليمة بالنسبة للمستقبل . ومن هنا فـإن من أهم أدوار الدولة في ظل نظم السوق هـو حماية قيمة النقد وتـوفير استقرار الأسعار . وفي نفس الـوقت فإنه مـن الضروري أيضًا أن يكون النظام المالي سليمًا ويسـاعد على حسن التنبؤ والمتوقع ، فـلا تفرض أعباء مالية بشكل تحكمي أو اعتبـاطي بل من خلال إجراءات دقيقة ومعروفة مسبقـًا . فمن أهم عناصر الأعداد للمستقبل القدرة على التوقع السليم ـ وليـس هناك أخطر من عدم وضوح الاحتمالات وسيادة الشكوك أو عدم اليقين ـ على أي قـرار اقتصادي متعلق بالمستقبل .

ولـذلك تتطلـب مسئـولية الـدولـة في ظل نظـام السـوق العمل على تـوفير الاستقـرار الاقتصـادي والمالي المناسـب . ويـرتبـط بذلـك تـوفير الشروط المناسبـة لزيادة فـرص العمل وتشجيـع الاستثمار والأدخار . وبذلـك فإن وضع السيـاسات الاقتصـادية الإجماليـة هو مـن أهم مسئـوليات دولـة السوق.

وأخيرًا فإن الدولة في ظل نظم السوق وهي تترك المجال الأساسي للنشاط الإنتاجي في أيدي الأفراد والمشروعات ، فـإنما ذلك منوط في نهاية الأمر بأن يكون هذا النشاط محققًا لمصلحة المجموع . ففي كثير من الأحوال يتبين أن هناك حدودًا لما يمكن أن يترك للأفراد دون الأضرار بأطراف ثالثة ، أو إنه قد يترتب على النشاط أضرار اجتماعية أو غير ذلك . وفي جميع هذه الأحوال لابد وأن تتدخـل الدولة لـوضع الشروط والحدود على النشاط ـــ كضمان توفير المنـافسة المشروعـة ، وحمايـة المستهلكين ، وضمان الاعتبارات الصحيـة ، والأمن ، وغير ذلك ـــ بل وقد يتطلب الأمـر أن تمنع الدولة النشـاط كلها إذا كانت له أضرار اجتماعية ظاهرة ـ محاربة المخدرات مثلاً .

وهكذا نجد أن نظام السوق لا يمكن أن يقـوم دون دولة قوية ومؤثرة ، ولكنها أساسًا دولة القانون والقواعد وليست دولة الأوامر . والله أعلم .

١٨ - في الملكية العامة والملكية الخاصة : (*)

عـــودة إلـى الأصــول

نناقش الآن قضايا تطوير قطاع الأعمال العام بغرض إخضاعه لمنطق اقتصاد السوق وإدارته وفقًا للأساليب والنظم المتبعة في إدارة المشروعات الخاصة بصرف النظر عن شكل الملكية . ولذلك فقد يكون من المفيد أن نعاود مناقشة قضايا الملكية العامة والملكية الخاصة . وهي أمور كانت واضحة ومستقرة في الفكر القانوني والاقتصادي ، ولكن لم يلبث أن أصابها - كما أصاب عديد من المفاهيم الأخرى - الكثير من الخلط والاختلاط . ولذلك فإنه لا بأس من إعادة ترديد الأصول والبدهيات ، فهي أساس كل حوار سليم .

الملكية أساس كل نظام اقتصادي :

لعله من الضروري أن نبدأ بتقرير بعض البدهيات . وأول هذه البدهيات هو إنه لا قيام لنظام اقتصادي مستقر ما لم يتم الاعتراف **بحقوق للملكية** على الموارد الاقتصادية المتاحة ، وسواء كانت هذه الملكية خاصة أو عامة ،

(*) نشرت في جريدة الأخبار بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٩١ .

مفرزة أو شائعة . فالملكية تعني أن هناك **سلطة قانونية** ـ أي يعترف بها القانون ويحميها ـ تمكن صاحبها من استخدام هذه الموارد الاقتصادية ـ أرضًا أو سلعة أو حقا ـ على النحو الذي يريده في **إطار الاستخدامات المقبولة قانونًا** ، وإن هذا الحق ينصرف إليه وحده دون غيره . فنظرًا لأن جوهر الاقتصاد هو **ندرة الموارد** ، وبالتالي تزاحم الحاجات على هذه الموارد النادرة، فإن كل نظام اقتصادي يقصر **حق اختيار** الاستخدام المناسب على « المالك» دون غيره ، ويحمي حقه في الاختيار ويحول دون تعرض الغير لهذه الاستخدامات . فالوجه المقابل « للندرة » هو ضرورة الاعتراف «بسلطة قانونية » محددة تملك دون غيرها اختيار الاستخدام المناسب . والقول بغير ذلك يؤدي إلى اختلاط الحابل بالنابل والتزاحم والفوضى . وقد تكون هذه السلطة القانونية لاستخدام الموارد قاصرة على الدولة وممثليها ، أو يعترف بها للجماعة ممثلة في رئيس القبيلة وفقًا للعرف السائد ، أو توزع على الأفراد وفقًا لمعايير واضحة ومعروفة ، أو هي خليط من هذا وذاك . في جميع الأحوال نحن بصدد حقوق للملكية ؛ قد تكون حقوقًا عامة أو خاصة، جماعية أو فردية ، مفرزة أو شائعة ، ولكن بدونها لا قيام لنظام اقتصادي مستقر.

الغرض النهائي دائمًا خدمة المجتمع :

منذ أن انتهى الاقتصاد البدائي والمعيشي ، وبدأ اقتصاد التبادل لم يعد الباعث على النشاط الاقتصادي إشباع حاجات المنتج المباشرة ، وإنما أصبح الإنتاج يتوجه إلى السوق أي إلى المجتمع . فالزارع لا يزرع ما يأكله وقل مثل ذلك بالنسبة للصانع أو العامل أو الحرفي ، فهم لا ينتجون لاستخدامهم المباشر بل إنهم ينتجون من أجل السوق مقابل الحصول على دخل أي عائد

اقتصادي . فالغرض **النهائي** من الإنتاج ـ مع تقسيم العمل وتوسع اقتصاد التبادل ـ هو إشباع حاجات المجتمع ، رغم أن **الباعث** كان شخصيًا . فمع ظهور الملكية الخاصة وتوسعها أصبح **الباعث** على النشاط الاقتصادي هو المصلحة الاقتصادية المباشرة للمالك أو صاحب المورد بتحقيق أكبر عائد ممكن له من استخدام موارده . وهكذا فهناك **الباعث** المباشر للنشاط وهناك **الغرض النهائي** من هذا النشاط . ولا تعارض بين الأمرين ، فرغم أن الباعث على النشاط هو مصلحة المنتج المباشرة في العائد ، فإن النتيجة النهائية هي خدمة المجتمع بتوفير **حجم أكبر من الإنتاج وبتكلفة أقل** . فالمنتج يزيد من عائده كلما زادت مبيعاته التي تتفق مع احتياجات السوق وكلما انخفضت تكاليفه . وهكذا يتوافق الباعث الخاص للنشاط الاقتصادي مع **الهدف النهائي** في خدمة المجتمع . بل يذهب أساس الفكرة إلى أن هذا الباعث الخاص هو أفضل وسيلة لخدمة المصلحة العامة في زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف . وهذا هو أساس منطق اقتصاد **السوق** .

ومع ذلك فإن هناك أحوالاً لا يمكن أن يتحقق فيها هذا التوافق بين البواعث الخاصة وبين الأهداف النهائية في خدمة المجتمع ، ومن هنا جاءت **ضرورة تدخل المجتمع** بأشكال مختلفة ، سواء بوضع القيود والضوابط على النشاط الخاص ، أو بنزع النشاط كلية من المجال الخاص ووضعه تحت تصرف المجتمع ممثلاً في السلطة العامة لتحقيق أهداف لا يمكن للسوق والباعث الخاص تحقيقها . ومن هنا ظهر النشاط العام إلى جانب النشاط الخاص . وقد أدى ذلك في كثير من الأحوال إلى اضطراب بعض المفاهيم الأساسية ، ومن بينها فكرة الملكية الخاصة والعامة . وقد آن الأوان لاستجلائها .

شكل المالك وطبيعة الملكية :

كان المستقـر في الفقه القـانوني أن التفـرقة بين الملكيـة العامـة والملكية الخاصة لا شأن لها بشكل المالك ، وإنما ترتبط **بطبيعة الملكية ذاتها** ونوع وظيفتها ، ومن هنا فقـد عرف ذلك الفقه التفرقة بين مـا سمي ـ في الماضي ـ **الدومين العام والدومين الخاص** ، أو بعبارة أخرى فإن ملكيـة الدولة قد تكون ملكيـة عامة أو ملكية خـاصة . ومع ذلك فـإنه مع التوسـع في نشاط القطاع العام الإنتاجي بدأ الخلط والاختلاط **بين ملكية الدولة وبين الملكية العامة** ، وساد الانطباع بأنه حيث تكون الدولة ـ أو أحد هيئاتها ـ هي المالك فإن الملكيـة تكون بـالضرورة ملكية عامـة . وفي نفس الـوقت فقـد اضطر المشرع ضمانًا لحسن إدارة بعض المشروعات الإنتاجيـة العامة التي تتطلب مراعاة قـواعد السوق ، إلى النص على أن أمـوال هذه المشروعات العامـة هي «أموال خاصة » . (على سبيل المثال قـوانين القطاع العام وقوانين البنوك) . وإزاء هذا الارتبـاك بين فكرة المشروع العـام من نـاحية والمال الخاص مـن ناحيـة أخرى فقـد يحسن العـودة إلى التفرقـة القديمـة بين الملكية العـامة والملكية الخاصة ، وهي تفـرقة لا شأن لها بشكل المالك ـ عـاما أو خاصا ـ وإنما بطبيعة الملكية ذاتها والوظيفة المحددة لها .

التفرقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة :

المستقر في الفكر القـانوني هو أن الملكية الخاصة هي تلـك التي تخضع لقواعـد السوق والأساليب التجـارية ، ولو كـانت في يد الدولـة أو هيئاتها العامة ، أما الملكية العامة فهي التي تخصـص لمنفعة أو خدمة عامة وبالتالي لا تصلح لها قـواعد السوق أو الأسـاليب التجارية . فـالدولة وهـي تملك

مصنعًا للغزل أو المنسوجات أو لإنتاج السلع الغذائية تملك هذه المشروعات ملكية خاصة تدار وفق قواعد السوق والأساليب التجارية ، ولكن ملكيتها للطرق والكباري أو المطارات والمواني أو المحاكم وأقسام الشرطة أو المدارس والمستشفيات ـــ أمر مختلف . فهذه المرافق لا تدار وفق قواعد السوق أو الأساليب التجارية ، وإنما تدار على العكس وفق قواعد متميزة لإدارة **المرافق العامة** ، وملكية الدولة لهذه المرافق هي ملكية عامة .

ويمكن أن نعبر عن التفرقة السابقة بأسلوب آخر . فالملكية باعتبارها سلطة قانونية على الموارد تعطي صاحبها الحق في استخدامها لتحقيق **عائد اقتصادي مباشر لصاحب الحق** ، وقد يقصد بها ـ على العكس ـ **خدمة المنتفعين** بشكل مباشر دون النظر إلى العائد الاقتصادي للمالك . وتعتبر الملكية في الحالة الأولى ملكية خاصة ـ ولو كانت مقررة للدولة أو لأحد هيئاتها ـ في حين تعتبر فى الحالة الثانية ملكية عامة . وهي ملكية خاصة في الحالة الأولى لأن الباعث والهدف المباشر من استغلالها هو تحقيق عائد اقتصادي (خاص) للمالك ـ حتى لو كان المالك شخصًا « عامًا . فليس هناك فارق بين مشروع خاص وآخر عام ينتج كل منهما ملابس أو أحذية أو ثلاجات أو أدوية لكي تباع في السوق في ظل المنافسة . فالباعث والهدف المباشر للإنتاج هو تحقيق الربح بزيادة المبيعات وتخفيض التكاليف . حقًا لقد أشرنا إلى الهدف النهائي من كل نشاط اقتصادي هو خدمة المجتمع ، ولكن الأسلوب المتبع في هذه الصور هو الاعتماد على باعث المصلحة الاقتصادية المباشرة للمشروع أي للمالك توسلاً للهدف **النهائي** في خدمة المجتمع ، ومن ثم تعتبر الملكية خاصة .

واستخدام فكرة الملكية الخاصة لإدارة الموارد الاقتصادية وتسخيرها لخدمة المجتمع (السوق) إنما يستند إلى الثقة في أهمية الباعث الفردي في

بذل الجهد وتحمل المخاطر من ناحية وتوفير معيار مناسب للحساب وتقييم الأداء والمقارنة بين التكلفة والعائد من ناحية أخرى . وهي اعتبارات مطلوبة في إدارة الموارد الاقتصادية سواء أكان المالك شخصًا عامًا أو خاصًا. وقد أوضحت التطورات الأخيرة في عدد من الدول الاشتراكية وغيرها أهمية العودة إلى قواعد السوق في إدارة الموارد الاقتصادية ، وبالتالي ضرورة إحياء فكرة الملكية الخاصة وفقًا للتعريف السابق .

أما الملكية العامة أو الدومين العام ، فهي موارد تخصص **مباشرة للخدمة العامة** دون أن يكون العائد الاقتصادي المباشر للمالك هو معيار الأداء وبالتالي فإن يد صاحل المال العام ـ وسلطته القانونية على هذه الموارد ـ هي لخدمة المنتفعين . ويترتب على انتفاء معنى العائد الاقتصادي المباشر في إدارة الملكية العامة نتائج بالغة الأهمية . فالمالك العام إذ لا يعمل لمصلحته الاقتصادية المباشرة يتمتع في إدارته لهذا المال العام **بمظاهر السلطة العامة** . وهي سلطة لا تتقرر لصالح المالك وإنما لصالح جمهور المنتفعين الذين عهد إليه بتوفير الخدمة أو السلعة لهم . وفي نفس الوقت فإن غياب معيار الأداء الاقتصادي للنشاط العام يتطلب أن تفرض على استخدام المال العام صور خاصة من **الرقابة** للتأكد من حسن استخدامها فيما خصصت له . وأخيرًا فإن استخدام المال العام بعيدًا عن إطار السوق قد يحول دون إمكان تغطية أعباء وتكاليف أداء الخدمة والسلعة عن طريق ما يحققه من عوائد،ولذلك فإن الأصل هو الاعتماد على موارد الدولة السيادية (الضرائب) في تغطية هذه التكاليف . وبذلك فإنه ليس من الغريب أن تخضع إدارة الملكية العامة لقواعد مختلفة تمامًا عن قواعد السوق ، فهي تتمتع من ناحية بسلطات ومزايا خاصة (نزع الملكية ، التنفيذ المباشر ، عدم جواز الحجز ، منع الإضراب) ولكنها تخضع من ناحية أخرى لرقابة مباشرة من أجهزة

الدولة الشعبية والرقابية والمحاسبية . الملكية العامة جزء من **عناصر السيادة** في الدولة تتمتع بسلطاتها وامتيازاتها كما تخضع لقيودها وأعبائها. أما الملكية الخاصة فهي جزء من **اقتصاد السوق** ، وبالتالي لا تتمتع بأي من مزايا السلطة ، كما لا يجب أن تكبل بأية قيود لا تعرفها السوق.

اختيار سياسي :

ينبغي الإشارة إلى أن التفرقة بين الملكية العامة والملكية الخاصة على النحو المتقدم لا ترجع إلى **طبيعة الأشياء** ، وإنما كثيرًا ما تعبر عن **اختيار المجتمع**. فنفس السلعة أو الخدمة يمكن أن تنتج أو تقدم على أساس منطق الملكية الخاصة والسوق أو على العكس على أساس من منطق الملكية العامة والسلطة . فالهدف من الخدمات الصحية مثلاً هو توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع . وهو هدف يمكن تحقيقه على أساس المنطق الخاص وأدوات السوق ، أو على أساس المنطق العام وأدوات الموازنة . فيمكن أن يقدم الطبيب خدماته الخاصة إلى مرضاه في عيادته مقابل أتعاب يحصلها منهم ، كما يمكن أن تقدم نفس الخدمات مجانية في مستشفيات الدولة بلا مقابل للمواطنين وتمول من موارد الموازنة العامة . فنحن إزاء ملكية خاصة وقواعد السوق في حالة ، وملكية عامة وقواعد المالية في حالة أخرى ، وذلك بناء على اختيار سياسي . وعادة ما يتحدد هذا الاختيار السياسي على أساس من التفضيلات المذهبية أو الاعتبارات الملاءمة والكفاءة . وهي أمور يرد عليها التغير والتطور بين فترة وأخرى . ولكن متى تقرر أن يقدم جزء من السلع والخدمات وفقًا لقواعد السوق فينبغي أن تتوفر مقومات نجاحها بما في ذلك الاعتراف بالملكية الخاصة وبصرف النظر عن شكل المالك ؛ عامًا أو

خاصًا . فمنطق الملكية الخاصة هو وحده الذي يتفق مع ضرورة الخضوع لأحكام السوق في ظل المنافسة دون الاحتماء وراء أشكال الحماية أو التمتع بمزايا السلطة العامة ، وأساس التميز الوحيد هو الكفاءة في إدارة الأموال والقدرة على الإبداع والحكمة في تحمل المخاطر . **وحكم السوق ومؤشراته هو قول الفصل في هذا المجال.**

تلك مبادئ وأصول قديمة ومعروفة . وقد آن الآوان لنفض الغبار حولها. فالتحرير الاقتصادي هو - في الأساس - الانتقال من **اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات** ، وبالتالي ترك الحرية للمشروعات للعمل في إطار هذه القواعد . ولاشك أن وضوح المفاهيم القانونية وحدودها - وفي مقدمتها حق الملكية - أساس لا مفر منه لنجاح التحرير الاقتصادي .

والله أعلم .

١٩ - ليس بالاستثمار وحده ... (*)

شغل الاستثمار أو تراكم رأس المال حيزًا كبيرًا من اهتمامات المسئولين والمنشغلين بقضايا التنمية والنمو . فالسياسات الاقتصادية تعمل على زيادة فرص الاستثمار والدعوة إليه ، والإنجازات تقاس بمدى ما تحقق من هذه الاستثمارات .

ومع ذلك فإن الأمور ليست بهذه السهولة أو الوضوح . فالاستثمار أو تراكم رأس المال - رغم أهميته القصوى - ليس كل شيء ، بل إنه في **ظروف معينة** قد لا يكون حتى أهم الأشياء اللازمة للتنمية الاقتصادية ، حيث تفوقه أهمية وخطورة أمور أخرى أقل ظهورًا وإن كانت أكثر فاعلية وتأثيرًا.

ولعله من الأنصاف أن نتذكر أن هذه المبالغة في التركيز على أهمية الاستثمار إنما ترجع ، في الدرجة الأولى ، إلى تعاليم النظرية الاقتصادية نفسها . فقد احتل الاستثمار والادخار مركزًا بارزًا في النظرية التقليدية ؛ وجاء ماركس فجعل من تراكم رأس المال دينًا وعقيدة للرأسمالية الناهضة ، وأفرد كينز في تحليله الاقتصادي مكانة متميزة للاستثمار مما مكن اتباعه من صياغة نماذج للنمو تعتمد أساسًا على معدل الاستثمار (هارود -

---

(*) نشرت في جريدة الأخبار بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١ .

دومــار) . وهكذا أصبــح معامــل رأس المال Capital/Output Ratio أهم أدوات التخطيـط في الدول النـاميــة في محاولاتها للحاق بما فـاتها في فترات سبـاتها . وفي نفس الـوقت فـإن تجارب التخطيـط في الدول الاشتراكيـة ـ متابعة للاتحاد السوفيتي ـ قـد استندت جميعًا على نماذج تكاد تطابق بين التنمية والاستثمار ـ متأثرة في ذلك بنظريـات ماركس عن تراكم رأس المال البـدائى ـــ فكلما زادت معدلات الاستثمار ، زادت التنميــة ، أو هكـذا كـان الاعتقاد ! وهو أمر كثيرًا ما كذبته الوقائع .

فقد أوضحت النتائج وخاصة في الدول الاشتراكية أن تراخي أو تواضع معدلات النمــو في هذه الدول لم يكـن بسبب انخفـاض معدلات الاستثمار ـ التي استمرت تمثل معدلات بالغة الارتفاع ـ بقدر ما هي بسبب عدم الكفاءة وبالتالي تدهور إنتاجية هذه الاستثمارات أو تزايد معدلات الطاقات المعطلة . ولذلـك فإن الاهتمام بـالأمور الأخـرى والتي تـرفع مـن كفاءة وإنتـاجية الاستثمارات القائمـة قد لا تقل أهميـة عن الاستثمارات الجديـدة في زيادة معدلات التنمية . والـوضـع في مصر قد لا يختلف كثيرًا عن ذلك ، فـالطاقات المعطلة في الصناعـة ـ وهي تجاوز ٣٠٪ بشكل عام ـ تفـوق في تأثيرها على النمـو أي جهـد في مجال الاستثمارات الجديـدة . وبالمثـل فـإن إنخفـاض إنتاجيـة الاستثمارات القائمة يمثل خطـورة أكبر من أى تراخـي في معدلات الاستثمارات الجديدة . ولذلك فإن جهدًا في هذه المجالات قد يكون أكثر نفعًا وعائدًا من مجرد العمل على زيادة الاستثمارات الجديدة .

وقبل أن نتعـرض لبعض أوجـه زيادة الكفـاءة وإنتاجيـة الاستثمارات القائمـة ، قد يكون من المفيـد أن نتعرف على بعض أسباب استحـواذ فكرة الاستثمار على المخططين للتنمية في عـدد غير قليل من دولنـا الناميـة . وقد سبق أن أشرنـا إلى أن هناك في تعاليـم النظرية الاقتصاديـة ما يؤيـد ذلك ،

ولكن لابـد وأن تكون هناك أسبـاب أخرى أيضًـا . من ذلك مثـلاً أن هيمنة فكرة زيادة الاستثمارات تظهر بشكل أوضح حيث يكون **للدولة دور أكبر في النشـاط الإنتاجي** . فالاستثمار يمثل إضـافة مادية ملمـوسة ومحددة يمكن الإشـارة إليها ، بعكس الاصلاحـات التنظيمية الأخرى غير الملمـوسة مثل وضـع المواصفـات والمقاييس الفنية أو ضبـط النظم القانونيـة لحماية الحقوق وتنظيـم المعاملات . فهذا النـوع الأخير من الإصلاحات قـد يكون أبعد أثرًا وأعمق فـاعلية ، ولكنه من ناحية أخرى أقل وضـوحًا يشيع تأثيره وربما لا تظهر نتـائجه بسرعـة وحسم . فالاستثمار بـإعتباره مـؤشرًا كميًا واضحًا يكون عادة أكثر جاذبية من العديد من الإصلاحات الأخرى الكيفية ذات الأثر الشائع غير المحدد . كذلك فإن المسئولين عن الكثير من المشروعات العامة يجدون في الإضـافة إلى الاستثمارات القائمة بمشروعـات وتوسعات جديدة فرصـة للتعرف على أشكال جديدة للتقدم الفنـي واستجلاب أحدث الآلات والمعدات . كذلـك فإن فترات **إنشاء المشروعات** تكون أقل صعـوبة وتعقيدًا مـن إدارة هذه المشروعات . ولا يـرجع ذلـك فقط إلى أن العديـد من المشروعات الجديـدة تتم عـن طريق تسليـم المفتاح وبذلـك تقلل مـن عبء المسئوليـة على الإدارة ، بل لأنها لا تتطلـب في العادة أكثـر من مجرد الخبرة الفنية المتعلقة بعمليات الإنشاء والتركيـب ، أما إدارة المشروعات فهي تتطلب إلى جانب المعـرفة الفنية للإنتاج جـوانب أخرى مالية وتسـويقية وإدارية . فالأمر لم يعد متعلقـًا فقط بسلامة الإنتاج من النـاحية الفنية وإنما يتطلب فوق ذلـك مراعاة احتيـاجات العمالـة وتدريبهم وحسـن أدائهم لأعمالهم ، فضلاً عـن ضرورة تحقيق مـراكز ماليـة سليمة ، ومـراقبة لعمليـات البيع والشراء ، وما يتطلبه ذلك من عمليات تسويـق ومراقبة ، وفي النهاية تحقيق أرباح وعائد . ولكل ذلك نـجد أن العديـد من المسئولين عن المشروعات العامة

يفضلون الانشغال بالاستثمارات والتوسعات الجديدة بدلا من تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الأسواق . **الإنشاء يكاد يكون عملية فنية في حين إن الإدارة بطبيعتها عمليات مركبة فنية واقتصادية ومالية وإدارية وتسويقية .**

وإذا انتقلنا إلى أوضاع الاقتصاد المصري فإننا نجد أن أخطر ما يؤثر في نموه ليس نقص الاستثمارات بقدر ما هو في تهيئة المناخ الملائم للإفادة من الاستثمارات القائمة وزيادة كفاءة وإنتاجية هذه الاستثمارات . ليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال إمكان تجاهل الاستثمارات الجديدة ، فهذا أمر سيظل ضروريًا ، ولكن لا ينبغي أن تتوقف عند ذلك فإن ما يحيط بجو النشاط الإنتاجي قد يكون أكثر أهمية في المرحلة القادمة . ولذلك فإن جوهر الإصلاح الاقتصادي هو في تغيير البيئة القانونية والتنظيمية المصاحبة للإنتاج . هناك مجال للإصلاح في مجال الضرائب التي أسرفت من ناحية في الإعفاءات ، ومن ناحية أخرى في ارتفاع أسعار الضرائب على من لا يتمتع بهذه الإعفاءات . هناك مجال للإصلاح في النظام القضائي وسرعة الفصل في القضايا . هناك مجال في توفير الحماية القانونية اللازمة لحقوق الملكية والملكية الصناعية وفي وضع مواصفات للإنتاج ، وفي توفير شروط المنافسة وفي أوضاع الأسواق المالية وغير ذلك كثير . الاستثمار عنصر أساسي للتقدم والنمو ، ولكن ليس بالاستثمار وحده يتحقق كل ذلك . والله أعلم .

٢٠ ـ النقود والحساب الاقتصادي (*)

تناولنا في مقالات سابقة الإشارة إلى أن نظام السوق يعتمد على الحساب الاقتصادي من الأفراد والمشروعات . وإن هذا الحساب هو ما يعطي لاقتصاد السوق قدرته وكفاءته ، ومن ثم فقد رأينا أن هذا النظام يوفر أفضل أنواع التخطيط والإعداد للمستقبل . وهو تخطيط لا مركزي يصدر ممن جميع الوحدات الاقتصادية ، ولا يقتصر على السلطات المركزية وحدها. وبذلك تتوقف كفاءة نظام السوق على مدى سلامة الحساب الاقتصادي الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة .

وقد سبق أن أشرنا كذلك إلى أن سلامة هذا الحساب الاقتصادي تتطلب أن تتوافر عناصر الاستقرار القانوني سواء من حيث حماية أصحاب الحقوق أو من حيث ضمان تنفيذ الالتزامات والعقود . ومن هنا كان لابد لاقتصاد السوق من توافر دولة القانون على ما سبق أن أشرنا .

ولا يقتصر الأمر على ضرورة توفير استقرار المراكز القانونية بل لابد وأن يتحقق فوق ذلك استقرار نقدي ، بإعتبار أن كافة الحسابات تتم عن طريق النقود . فالنقود بإعتبارها مقياسًا للقيم هي أساس كل حساب اقتصادي . وما لم يتوافر للنقد استقرار وثبات معقول ، فإن كل حساب اقتصادي لابد

(*) نشرت في جريدة الوطن الكويتية وفي عالم اليوم بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٩١ .

وأن يتهدد . ولذلك فإن مسائل تحقيق الاستقرار النقدي هي من أهم ضمانات نجاح اقتصاد السوق . وما لم يتوافر نظام نقدي ثابت ومستقر وقابل للتوقع ، فإن كافة الحسابات الاقتصادية تفقد أساسها ومعيارها .

وتثير قضية النقود جانبين على درجة كبيرة من الأهمية ، فهناك من ناحية سلامة السياسة النقدية بما يحقق الاستقرار في مستوى إسعار الداخلية ومستوى أسعار الصرف مع العملات الأجنبية ، وهناك من ناحية أخرى الاعتبارات الخلاقية بل والدينية المتعلقة بقبول المعاملات النقدية ومدى اتفاقها مع العادات والتقاليد .

ونود في هذا المقال أن نتناول الجانب الأخلاقي في التعامل في النقود حيث لا زال يسيطر على الأذهان بعض الانطباعات التي قد تلقى شكوكًا على بعض المعاملات النقدية ، وخاصة إذا تعلقت بفكرة الربا .

وليس الغرض من هذه المقالة مناقشة مسألة الربا من الناحية الدينية ، فلذلك رجاله وعلمائه . وإنما نود أن نطرح بعض المفاهيم الأساسية حول طبيعة النقود والتي قد تفوت على غير المتخصصين . ذلك أن النقود قد عرفت خلال تاريخها الطويل تطورًا بالغ الأهمية والخطورة بحيث يخشى أن تفوت خصائصها الأساسية على غير المتخصصين . فما نعرفه من نقود اليوم أصبح شيئًا جديدًا ومختلفًا تمامًا عما كان يعرفه أسلافنا من نقود .

كانت النقود في الماضي سلعة من السلع . فمن يبادل النقود كان يبادل سلعة بسلعة ، برا ببر ، ذهبا بذهب ، فضة بفضة ، وليس الأمر كذلك اليوم بعد أن تطورت النقود وظهرت حقيقتها والتي كانت خافية وراء شكلها السلعي .

النقود الحديثة ليست سلعة ، ولكنها حق أو دين . هي حق على الاقتصاد القومي . فمن يملك النقود يملك حقًا في أن يحصل على ما يشاء من السلع

والخدمات المعروضة للبيع في الاقتصاد القومي . وهو يتمتع بهذا الحق في مواجهة كافة المقيمين في الاقتصاد ، الذين يقبلون التنازل عن سلعهم مقابل هذه النقود . فصاحب النقود صاحب حق ، المدين فيه غير محدد وإن كان قابلاً للتعيين عندما يتم الشراء والبيع .

ولذلك فإن حجم النقود الحديثة لا يتوقف على مدى توافر الذهب أو الفضة أو غيرهما من السلع ، وإنما يتوقف على مدى ما تصدره السلطات النقدية من بنوك مركزية أو تجارية من مديونيات . فبقدر ما تقبل هذه السلطات النقدية إصدار مديونيتها بقدر ما يزداد حجم النقد المتداول . وأهمية هذه المؤسسات النقدية ـ البنوك بصفة عامة ـ هي أن ما تصدره من مديونيات لا يمثل مديونية عليها فقط ، وإنما يعتبر أيضًا مديونية على الاقتصاد القومي في نفس الوقت . ولذلك تحرص جميع الدول على رقابة البنوك والجهاز المصرفي لأن نشاطها يؤثر في حجم مديونية الاقتصاد في مجموعه .

وإذا كان صاحب النقود صاحب حق ، فإن قيمة هذا الحق تتوقف على مدى حجم الإنتاج القومي من ناحية وحجم النقود المتداولة من ناحية أخرى. فكلما زاد حجم الإنتاج القومي زادت قيمة النقود . وعلى العكس فإنه كما زاد المصدر من النقود المتداولة قلت قيمة النقود نتيجة للمزاحمة بين أصحاب هذه النقود على نفس الإنتاج القومي .

ويترتب على ذلك أن صاحب النقود لا يملك سلعة أو مجموعات من السلع ، ولا مثليات ، وإنما هو صاحب حق يستوفيه مما هو متاح في الاقتصاد القومي وتتوقف قيمة هذا الحق على الاعتبارات الاقتصادية المشار إليها . وهكذا فإن مبادلة النقود في المكان أو الزمان ليست مبادلة سلعة بسلعة بقدر ما هي مبادلة حقوق على الاقتصاديات القومية المختلفة في

المكان أو الزمان . فمبادلة الجنيه بالدينار مثلًا هي مبادلة بحق على الاقتصاد المصرى مقابل حق على الاقتصاد الكويتي ، وهي مبادلة بين قيم تتوقف على القوة الشرائية في كل من البلدين وليست مبادلة بين مثليات ، ولذلك تتوقف قيمة التبادل بين العملتين على نظرة الأفراد وتقديرهم للقوة الشرائية في الاقتصاد المصري أو الكويتي في لحظة معينة . وهي أمور قد تتغير بين فترة وأخرى . وبنفس المنطق فإن مبادلة النقد في فترة مقابل فترة مستقبلة هي مبادلة بحقوق على الاقتصاد القومي في لحظة معينة مقابل حقوق على الاقتصاد وفي لحظة أخرى . وقد يتغير الوضع بين اللحظتين بالنسبة لقوة الاقتصاد الذي قد يعرف أسبابًا للتقدم والنمو أو على العكس للتراجع والتدهور بين فترة وأخرى . ولذلك فإن هذه المبادلة ليست مبادلة بين سلع أو مثليات كما كان الحال في الماضي عندما كانت النقود سلعة من السلع ، ذهبًا أو فضة أو ما شابه أو غير ذلك مما استخدم كنقود سلعية . ومن هنا ضرورة أعادة النظر وإزالة كافة أشكال اللبس أو الشكوك حول دور المعاملات النقدية ومدى اتفاقها أو تعارضها مع مبادئ الدين أو الأخلاق . ومن هنا أيضًا ضرورة تعاون رجال الفقه مع رجال الاقتصاد لاستجلاء طبيعة النقود وخصائصها في العصر الحديث . إن نجاح نظام السوق يتطلب نظامًا نقديًا سليمًا اقتصاديًا ومقبولاً اجتماعيًا وأخلاقيًا (١) .

والله أعلم .

---

(١) انظر القسم السادس من هذا المؤلف .

٥ ـ مشاكل المراحل الانتقالية :

* قراءة في الإحصاءات الاقتصادية
* المراحل الانتقالية
* قوة الواقع : ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب
* عجز الموازنة : التمويل بالتضخم أو بأذون الخزانة
* مشكلة بنوك الاستثمار والأعمال

٢١ - قراءة في الإحصاءات الإقتصادية

أصبح الإنشغال بالقضايا الاقتصادية السمة الغالبة على مناقشاتنا السياسية ، فلا يخلو حديث لمسئول أو مفكر عن الإشارة إلى الأحوال الاقتصادية . ولذلك تكتسب معرفة الواقع الاقتصادي وتطوراته أهمية كبرى في أي حديث جاد . ورغم إن الاجتهادات يمكن أن تختلف حول أفضل السبل لعلاج مشاكلنا الاقتصادية أو اقتراح أنسب الحلول لهذه المشاكل ، فإنه من الواجب ألا يثور أي شك حول معرفة الواقع الاقتصادي . فهذه حقائق أو وقائع لابد وأن تكون تحت نظر الجميع .

ومع ذلك فإن ما ينشر من بيانات أو إحصاءات لا يعطي دائمًا صورة كاملة عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية ، فضلاً عن التناقض أو التعارض في كثير من البيانات المعلنة ، ولا يخلو الأمر من عدم مراعاة الدقة في الأرقام ، فتختلط البيانات في استخدامها للجنيه أو الدولار ، مثلا ، بما يوقع الناس في بلبلة ، رغم ما بين الجنيه والدولار من اختلاف في القيمة . كذلك فإن نشر بعض المعلومات الجزئية عن قطاع أو صناعة واقتطاعها من السياق العام يؤدي ، في غير قليل من الأحوال ، إلى اضطراب عام في فهم الواقع . ومن أجل ذلك فإنه من الضروري أن تقدم ، بين فترة وأخرى ، صورة متكاملة عن أهم بيانات ومؤشرات الإقتصاد القومي ، حتى ندرك مكاننا بدقة ونقدر خطواتنا على أساس واقعي دون مبالغة أو تهوين .

وفي دراسة حديثة للبنك الدولي Trends in Developing Economies 1991 تناولت أهم مؤشرات الدول النـامية ، خصصت حوالي عشر صفحات عن أهـم البيانات الإقتصـادية عن الإقتصـاد المصري . وترجع أهميـة هذه البيانـات في إنها ، بالإضافـة إلى أنها تعطي صـورة متكاملة عـن الكثير من أوضاع الإقتصاد المصري ، فـإنها تتميز بأن أرقامها متنـاسقة فيما بينها ، وتسمح في نفـس الوقت بـإجراء المقارنات الـدولية بين أوضاعنـا وأوضاع الدول المشابهة .

وقـد يكون مـن حـق القارئ العـادي أن تقدم لـه مثـل هذه الصـورة الإجمالية عـن أوضاع الاقتصاد المصري ، فهـي في كثير من الأحيـان تكون أكثر بلاغـة من مئات الأحاديـث أو البيانات المتفرقـة . وقد رأيت أن ألخص فيما يلي أهم هذه البيانات عن أوضاعنا الإقتصادية . فهذه نقطة البداية لأي إصلاح جدير بهذه التسمية .

عـرف الإقتصـاد المصري معدلا مـرتفعـًا مـن النمو الإقتصـادي منـذ منتصف السبعينات وحتـى أوائل الثمانينات (بلغ معدل النمـو ٩٪ في هذه الفترة) . وبدأت مظاهـر التراجع والإختلال في الظهور بشـدة منذ منتصف الثمانينات ، وخاصـة مع تدهور أسعار البترول في ١٩٨٦ . فـإرتفع معدل التضخـم منـذ ١٩٨٦ إلى حـوالي ٢٠٪ بعـد أن تـراوح في حـدود ١٢٪ في السنوات الخمس السابقة على ذلك . وبدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع (حوالي ٢,٥٪) عـن معدل نمو السكـان منذ ١٩٨٦ ممـا أدى إلى انخفاض متوسـط دخل الفرد مـن حوالي ٧٥٠ دولار في السنـة في ٨٥/٨٦ إلى حوالي ٦٤٠ دولار في ٨٩/ ٩٠ . ويقـدر معـدل نمـو الإقتصـاد في ١٩٩٠ بحـوالي ١,٣٪ . وأرتفع معدل البطالة في ٨٩/ ٩٠ إلى حوالي ٢٠٪ .

ورغم الـدور المتزايـد للقطاع الخاص منـذ منتصف السبعينيـات ، فإن

القطاع العام مازال يوفر أكثر من نصف الناتج الإجمالي المحلي وحوالي ثلثي الناتج الإجمالي خارج قطاع الزراعة ، وهو يمثل ٧٥٪ من الإنتاج الصناعي . وفي نفس الوقت فقد عرف عجز الموازنة العامة نسبة بالغة الارتفاع بالمقارنة بأية دولة في العالم بلغت حوالي ٢٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي حتى السنة المالية ٨٨ / ٨٩ ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٨٪ اعتبارا من ٨٩/ ٩٠ . وقد بلغ عجز الميزان الجاري في المعاملات الخارجية حوالي ١٥٪ من الناتج الإجمالي المحلي ويقدر أن هذا العجز قد انخفض إلى ٦,٧٪ في ١٩٩٠ ، وكانت هذه النسبة تراوح حول ٥٪ من الناتج المحلي قبل انخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينيات . ومثلث نفقات الحكومة حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي لتصل إلى أعلى نسبة في ١٩٨٢ حيث بلغت هذه النسبة ٦٣٪ في حين أن النسبة المقابلة في الدول النامية هي ٣٩٪ فقط . وقد انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي بعد ذلك (١٩٩٠) إلى حوالي ٤٣٪ بعد تخفيض أو إلغاء العديد من مظاهر الدعم . وارتفعت إيرادات الحكومة من أقل من ٣٠٪ من الناتج الإجمالي في منتصف السبعينيات ، إلى حوالي ٤٠٪ في ١٩٨٢ لتنخفض من جديد إلى حوالي ٢٥٪ في ١٩٩٠ . وفي نفس الوقت انخفض سعر الجنيه بالنسبة للدولار بحوالي ٨٧٪ في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ . وبلغت ديون مصر الخارجية حوالي ٨,٣ مليار دولار في ١٩٧٦ لتصل إلى حوالي ٢٠ مليار دولار ١٩٨٠ ، و٥٠ مليارًا في ١٩٩٠ ، وهو ما يعادل مرة ونصف الناتج الإجمالي المحلي ، وبلغت أعباء خدمة الدين الخارجي حوالي ٦ مليارًا في هذه السنة . ومنذ ١٩٩١ أمكن إلغاء ديون بلغ مجموعها حوالي ١٢,٨ مليار دولار (الديون العسكرية الأمريكية والديون العربية) ، فضلاً عن الاتفاق على إلغاء نصف الديون الأخرى في نادي باريس على مراحل حتى ١٩٩٤ . وحصلت مصر خلال أزمة الخليج في ١٩٩١ على معونات

خاصة استثنائية بلغت حوالي ٤,٤ مليار دولار أكثر من ٨٠٪ منها في شكل منح لا ترد .

هذه هــي أهم البيانات والمؤشرات الإقتصــادية المنشورة عـن مصر لدى واحدة من أهم المؤسسات الدولية (البنك الدولي) والتي نتعامل معها ، وهي تعتمـد فيما تنشره على ما تحصــل عليه مــن بيــانات رسميــة من أجهـزتها الرسمية بعد أن تجري عليها بعض التعديلات لتحقيق التناسق والإنسجام بينها .

ومــن الضروري أن يبــدأ أي حــديث جــاد عــن الاقتصــاد والإصــلاح الاقتصادي بمعرفة الواقع . وهو أمر يتطلب منا التدبير والتفكير . والله أعلم.

٢٢ ـ المراحل الانتقالية

لا ينقطع حديث **الإصلاح** في بلدنا وفي الكثير من الدول الأخرى، وهو حديث عن تغيرات كبيرة في النظم الاقتصادية والسياسية . ويكفي لنتأكد من ذلك أن ننظر حولنا في الاتحاد السوفيتي، وفي دول أوربا الشرقية، بل وفي عدد غير قليل من الدول النامية . ويغلب على « الإصلاح الاقتصادي » في هذه المرحلة التاريخية الانتقال إلى مزيد من اقتصاد السوق، كما يتبدى «الإصلاح السياسي » في تبني مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى فإنه يبدو أن العالم تسوده موجة من الاتجاه لمزيد من الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي .

ولا يكفي أن يحسم الخيار النظري حول التوجهات الأساسية للاقتصاد والسياسة بالمزيد من اقتصاد السوق من ناحية ومزيد من الديمقراطية من ناحية أخرى، بل لابد أن توضع الخطط التنفيذية للانتقال من الأوضاع القائمة إلى الأوضاع المرجوة أو الأهداف المنشودة . وهذا ما يثير **قضية المراحل الانتقالية** . فإذا كان من السهل نسبيًا تشخيص أسباب قصور الإنتاج وضعف الإنتاجية والمبادرة في ظل الاقتصاد المركزي، كما إنه إذا كان من اليسير الاعتراف بنجاح معظم الدول التي أخذت بنظم السوق، فإن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية الانتقال من نظام إلى نظام دون أن تترتب على ذلك أعباء وتكاليف اجتماعية مبالغ فيها .

هناك تجارب تاريخية لنظم تطورت **تلقائيًا** وتدريجيًا حتى وصلت إلى نظام السوق في شكله المعروف حاليًا في الدول الصناعية المتقدمة . وقد أثبتت هذه التجارب التاريخية نجاحًا اقتصاديًا ملحوظًا رغم العديد من السلبيات هنا وهناك . أما التجارب التاريخية لنظم الاقتصاد المركزي فقد **فرضت** دائمًا بسلطة الدولة . ورغم ما حققته هذه النظم من بعض الإنجازات في إنشاء العديد من الصناعات في أولى مراحل التطور الصناعي ، فقد أوضحت التجربة قصورها وعجزها على حسن الإدارة بعد مجاوزة مرحلة الإنشاء . ومن هنا فإن حصيلة التجربة التاريخية تتطلب أعادة النظر وتعديل هذه النظم . الأمر الذي يجري حاليا . ومع الاعتراف بهذه الحقائق ، فإنه لا توجد تجربة تاريخية واحدة ــ يمكن الاستفادة من دروسها ـ للانتقال من نظام الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق . وهذا هو مكمن الصعوبة .

لقد نشأ نظام السوق المعروف نتيجة تطور تاريخي تلقائي ولم يفرض بقرار سياسي من السلطة . وفي المقابل فإن نظم الاقتصاد المركزي ـ ودون استثناء ـ فرضت بقرارات سياسية استنادًا إلى قوة السلطة وقهرها . فهل يمكن أن يولد نظام السوق من جديد من رحم الاقتصاد المركزي وبقرارات سياسية استنادًا إلى قوة السلطة ؟ وكيف ؟ هذا هو السؤال .

رغم إنه لا توجد سوابق تاريخية يمكن الإفادة بها ، فإنه يبدو أنه لا مناص من الاعتماد على سلطة الدولة لإجراء الإصلاح المنشود ولا طريق غير ذلك . فالإصلاح الاقتصادي وضبط دور الدولة وتطويره لن يتم إلا من خلال أجهزة الدولة نفسها . ومن هنا صعوبة المهمة الملقاه على عاتق المسئولين عن الإصلاح الاقتصادي . ومن هنا أيضًا صعوبة ودقة مراحل

الانتقـال من الاقتصــاد المركزي إلى اقتصــاد السوق . وليـس من السهـل الاتفاق على وصفــة سحرية معــروفة وصــالحة لجميع الدول . فلكـل منها ظروفها وأوضاعها . ومع ذلك فــإنه يبدو أن هناك عددًا من **الضوابط** التي ينبغي احترامها حتى يتم الانتقال السليم من نظام إلى آخر . وهذه الضوابط لا تخرج على القاعدة العامة في الكفاءة وهي ضرورة تحقيق الهدف المقصود بأقـل قدر من الأعبـاء والتضحيات . وبغير ذلـك تفشل مرحلـة الانتقال إلى اقتصاد السوق . فيعتبر فشلاً للمرحلة الانتقـالية أن تنحرف السياسة عن تحقيق الهدف المنشود وهــو إقامة نظام لإقتصاد الســوق قادر ومنضبط ، كما لا يقل فشلاً أن يتحقــق ذلك بأعباء اجتماعية أو سياسيــة باهظة وغير مبررة . وعلى ذلك فإن هذه الضوابط تنطـوي على ضرورة التحديد الواضح لدى المسئولين عن طبيعة ومنطق اقتصاد الســوق من ناحية وتقدير سليم للأعباء الاجتماعية أو التكاليف السياسية للتغير ووضع الترتيبات المناسبة لتخفيف أو تعويــض هذه الأعباء والتكاليــف من ناحية أخــرى ، وذلك دون إهدار للهدف الرئيسي في التحول إلى اقتصاد السوق .

فأما عــن تحديد هدف التغيير الاقتصادي فــإنه يتطلب **فهما وتصميمًا ومصداقية** . ولكل منها عناصره ومؤشراتــه . فأما عن **الفهم** ، فإن اقتصاد السوق أكثــر تعقيدًا مما يبــدو للوهلــة الأولى . فهو ليس تــرك أو تخلي من الدولة عن إدارة الاقتصاد إلى الأفراد ، كما إنه ليس مجرد تحرير في عدد من أدوات السياسة الاقتصادية ، مثل سعــر الفائدة أو سعر الخصم أو القيود الجمركية . اقتصــاد السوق يتطلب انتقالاً من اقتصـــاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات ، وبالتالي ضرورة وضع القواعد المناسبة لضبط نشاط الأفراد والمشروعات . الدولة لا تتخلي عن دورهــا ولكنها تغير من طبيعة هذا الدور بوضع الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب . وهذا يتطلب تعديلات

عديدة في الإطار القانوني وفي النظم والمؤسسات وفي أشكال الرقابة والضبط.

وأما عن **التصميم** ، فإن عملية التحويل ليست إجراء أو قرارًا وحيدًا ، وإنما هي سلسلة طويلة من الإجراءات قد تستغرق سنوات ، وبالتالي ينبغي أن تستمر قوة الدفع في التحول ولا يشوبها الشك والتردد . فعناصر المقاومة للتغيير موجودة دائمًا ، فضلاً عن أن طريق التحول ليس مفروشًا بالورود ، وبالتالي فمن الطبيعي أن تظهر خلال فترات التحول بعض السلبيات أو التقلصات . ومن هنا فإن توافر التصميم لابد وأن يكون ظاهرًا وأكيدًا منعا لأية ردة أو تراجع .

وأما عن **المصداقية** ، فإنها ربما تمثل أخطر وأهم العناصر . فالتحول إلى اقتصاد السوق ليس قراراً فوقيًا بقدر ما هو اتفاق غير مكتوب بين الدولة والأفراد تدعو الدولة بمقتضاه الأفراد لكي يتحملوا مسئوليات طالما تخلوا عنها في الماضي . فالسوق لا تنجح إلا بمدى ثقة الأفراد فيها وتفاعلهم في النشاط الاقتصادي وأدائهم لمسئولياتهم الجديدة . وتتوافر هذه الثقة بقدر ما يتوافر من مصداقية في القائمين على الإصلاح الاقتصادي والثقة في مستقبل الاقتصاد . فإذا لم تتوافر هذه المصداقية ، فإن سلبية الأفراد والقطاع الخاص وتخليهم عن دورهم المنشود كفيل بإفشال أي إجراءات لتحرير الاقتصاد .

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر وهو جانب الأعباء والتضحيات ، فإنه من الضروري الأعتراف بأن أي تغيير ـ ولو كان فيه مصلحة كبرى ـ لابد وأن تترتب عليه أعباء وتضحيات لبعض الأطراف والقطاعات . فإذا كان من الصحيح أن النظام القائم قد ظهرت حدوده وقصوره ، فإن ذلك لا يعني إنه لا توجد مصالح عديدة مرتبطة به وبإستمراره . كذلك فإن التحول إلى نظام

جديـد ومنطق مـختلف لابد وأن يتطلـب أعادة تأهيـل لعديد من القطـاعات لتطوير قواعد جديدة للسلوك . ومن هنا فإن هناك حاجة مشروعة لتخفيف أعباء الانتقال على هذه القطاعات وتوفير ترتيبات مؤقتة تسمح لها بالإنتقال السليم إلى النظم الجديدة . ولذلك يتطلـب نجاح الإصلاح الاقتصادي وضـع ترتيبـات مؤقتة لإعـادة تأهيل العنـاصر غير القادرة على مواجهـة اقتصاد السوق مرة واحدة . وهكذا تتطلب المرحلة الانتقالية ضرورة الأخذ بقدر من التدرج في جرعة التغيير بما يمكن العديد من القطاعات غير المؤهلة لاكتساب الخبرة والوقت للتعايش مع الظروف الجديدة . التدرج ضروري وهام ، ومع ذلك فإنه لا ينبغي أن يؤدي الأخذ بأسلوب التدرج إلى التشكيك في التصميم أو المصداقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق . والتـوازن المطلوب هو التوفيق بين اعتبـارات التصميم والمصـداقيـة من نـاحيـة ، وبين اعتبارات التـدرج اللازمة لتخفيف أعبـار وتكاليف هذه العمليات من ناحيـة أخرى . وهو أمر ليس ميسرًا دائمًا .

إن إدارة الاقتصاد في مراحل التحول والانتقال أكثـر دقة وصعوبة منها في حالات الاستقرار والاستمرار . والله أعلم .

٢٣ـ قــوة الـواقــع :

« ما لحقــه من خســارة ، وما فاتــه من كسب » (*)

كثيرًا ما نتساءل عن أسباب التـأجيل أو التراخي في إجراء **إصلاحات** لا خلاف في ضرورتها وأهميتها سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فكثيرًا ما تكون العيوب واضحــة ومعترف بها والحلول جاهزة ومعروفة ، ومع ذلك تستمر الأوضاع قائمة لأكثر مما ينبغي ، وحتى عندما يبدأ الإصـــلاح والتغيير لا يلبث أن يفــرغ من مضمــونه وتستمــر الأوضاع القائمــة بشكل من الأشكال ، ممــا **يعطي للواقع** واستمراره قوة وسيطرة بالغة . وفي مثــل هذه الأحوال تثور التســاؤلات عن مدى قدرتنــا على سرعة **التطور الاجتماعي** الذي هو أساس كل تقدم .

وينبغي أولا أن نستبعد التفسيرات غير العقلانية بأننا ، مثلا ، مجتمعات غير منطقية تبقــى نظمًا اجتماعية بــالية أو ثبــت فسادهــا لمجرد الــرغبة في المحافظة على القديم أو للخوف من الجديــد . فالحقيقة أن استمرار الواقع ـ رغم ما قــد يظهر من عدم ملاءمتــه وأحيانًا من أضراره ـ إلا أنــه في الغالبية العظمى من الأحوال يستند إلى **مصالح حقيقية** ، قد تكون مصــالح لأقلية

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩١ .

محدودة أو مصالح ضئيلة لا تتناسب مع الخسائر والأضرار التي تترتب عليها ، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون هذا «الواقع » مناسبًا ومفيدًا **لبعض الأطراف**. فالحقيقة الأولى التي يجب أن نتفق عليها هو إنه يستحيل أن يستمر وضع ضار **لجميع الأطراف** ، وإن استمرار أي وضع لابد وأن يكون نافعًا ومفيدًا لبعض الأطراف رغم أن خسائره لأطراف أخرى قد تكون أكبر وأشمل . وهنا يثور التعارض والتناقض بين أنصار إبقاء الوضع القائم وبين المطالبين « بالتغيير » . وكثيرًا ما يحسم النزاع لصالح الوضع القائم حتى وإن كانت المصالح من ورائه أقل شأنًا أو أكثر محدودية بالمقارنة بالمصالح المستقبلة التي قد تتحقق مع التغيير . فالمصالح التي تدافع عن الواقع القائم تكون عادة أكثر نجاحًا وفاعلية من المصالح المطالبة بالتغيير ، رغم أن الأخيرة قد تكون أعظم شأنا .

ولا يرجع ذلك دائمًا إلى قصور في الإدراك أو عدم رشادة في السلوك بقدر ما يعكس **طبيعة المصالح** التي يتم الدفاع عنها ومدى الإصرار والتصميم وراء كل مصلحة . ويمكن القول ـ بشكل عام ـ إن إبقاء الوضع القائم يجد إصرارًا وتصميمًا في المحافظة عليه من المستفيدين منه بشكل أكبر وأكثر فاعلية مما نجده من إصرار وتصميم من المطالبين بالتغيير . ولا يرجع ذلك إلى أن الأولين أكثر حرصًا على مصالحهم وأشد نضالا في الدفاع عنها عن الآخرين الذين قد يكونون أكثر عددًا وأهمية وأوسع شمولاً . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى خلاف جوهري في **طبيعة المصالح** التي يدافع عنها كل فريق . « الواقع » وراءه مصالح قائمة في حين أن « التغيير » يستند إلى مجرد آمال في مصالح قادمة ، وفارق بين الأمرين .

ولبيان ذلك نقتبس تفرقه أساسية أرساها القانون المدني في تحديده لمعنى الضرر الذي يستحق التعويض للمضرور ، فقد عرفه بأنه « ما لحقه

من خسارة وما فاته من كسب » . وعلى حين أن كلا من **الخسارة المحققة والكسب الضائع** هما من الأضرار التي تستوجب التعويض وتمثل مصالح تستحق المطالبة بها ، فإن هناك ، مع ذلك ، فارقًا كبيرًا في إدراك الأفراد والجماعات لكل منهما ، وبالتالي في حدة الدفاع عن كل منهما . فأما **الخسائر المحققة** فهي أضرار محددة ومعروفة تلحق أشخاصًا بعينهم يعرفون تمامًا ما يمكن أن يفقدوه . وبذلك لا يتوانون عن الدفاع ضد أي تغيير يمكن أن يؤثر في هذه المصالح عند تغيير الأوضاع . وأما المكاسب الضائعة فهي **أمل** أو **احتمال** في تحقيق مزايا إذا تغيرت تلك الأوضاع . كذلك فعلى حين أن الخسائر المحققة تلحق دائمًا أشخاصًا بعينهم يعرفون أنفسهم ويعرفون ، وبالتالي ، ما يمكن أن يضيع عليهم بشكل واضح ومحدد ، فإن **المكاسب الضائعة** قد تتحقق لجمهور غفير من الناس غير المعروفين والتي قد تشيع بينهم مما لا يحفز أحدًا على التقدم للدفاع بقوة وتصميم عن **أمل** أو **احتمال** في الكسب الشائع . فالحديث عن الخسائر المحققة حديث عن **اضرار فعلية** تلحق أفراد معينين لن يلبثوا أن يقوموا للدفاع عنها ، أما الحديث عن المكاسب الضائعة فقد يكون حديثًا عن **مناقع احتماليةشائعة** بين جمهور واسع ، وبالتالي لا تجد من يدافع عنها بقوة وتصميم .

وهكذا نجد أن « للواقع » دائمًا قوة تتمثل في أن المستفيدين من استمراره يدافعون عنه بضراوة لحماية مصالحهم خشية تحمل خسائر **محققة** يدركونها تمامًا ، أما« التغيير » فقد لا يجد الدفاع الكافي له لأن المستفيدين منه كثيرًا ما يكونون موزعين مشتتين يأملون في تحقيق بعض المزايا **المحتملة** ، ولكنهم لا يستميتون في الدفاع عن هذه الآمال استماتة المدافعين عن مصالح حقيقية وقائمة يمكن أن تزول . الواقع وراءه مصالح حقيقية ،

أما الإصلاح فهـو يستند إلى آمال واحتمالات . وعند المواجهـة تتغلب إرادة الدفاع عن المصـالح القائمة والمحددة على آمال المنافـع المستقبلة والشائعة . وقدرة المجتمعات على التقدم ترتبط إلى حد بعيد بمدى استطاعتها أن تترجم آمال المستقبل إلى ضغوط فاعلة للتغيير من أجل التقدم . والله أعلم .

٢٤ ـ عجــز المــوازنــة :

التمويل بالتضخم أو بأذون الخزانة (*)

يواجه الاقتصــاد المصري عددًا من الاختلالات الهيكلية لعل في مقدمتها **العجز الكبير في الموازنة العــامة** . وقد أوضحت الحسابـات الختاميـة ـ والتي تعكس الأرقام **الفعلية** لهذا العجز بعكس الموازنـات التي تقدم مجرد **تقديرات** للمستقبل قد لا تتحقق في الواقع ـ أوضحت أن حجم العجز الفعلي قد بلغ مستويـات مرتفعة جاوزت أحيانًا نسبة ١٦ـ١٨٪ مـن حجم الناتج القومي . وهــي نسبة تضع العجز المصري بين أعلى المستويـات المعروفة في العالم ممــا يتطلب ضرورة العمل على علاج هــذا الخلل الشديد . وليس هنا محل مناقشة الآثار الاقتصادية السلبية لاستمرار هذا الاختلال الجوهري ، فمن الواضح أن هناك إدراكًا كاملًا لخطورة استمرار هذا الوضع . ومن هنا فقد تضمنــت إجراءات **الإصلاح الاقتصادي** ــ الذي بـدأت الحكومــة في الأخذ بــه ــ العمل على تضييق حــدة الفجوة بين الإيرادات العامــة والنفقات العامــة . وقد اقتضى ذلــك العمل على كـل من جبهتي الإيـرادات والنفقات معًا .

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٩١ .

تضيق فجوة العجز :

لا خلاف في أن العلاج الأساسي لهذا العجز المستمر في الموازنة العامة يتطلب العمل على تضييق الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة ، سواء بالعمل على زيادة الإيرادات العامة أو بتخفيض النفقات العامة أو بهما معا .

وقد لجأت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى العمل على زيادة الإيرادات العامة عن طريق زيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب والرسوم ، وعن طريق فرص أعباء جديدة على المولين في شكل ضريبة مبيعات (بدلا من ضريبة الاستهلاك) وتعديل الرسوم الجمركية فضلاً عن زيادة الكثير من الأسعار العامة لعدد من الخدمات التي تقدمها الدولة (الكهرباء ، التليفون ..) .
ويبدو بشكل عام أننا **قاربنا حدود زيادة الأعباء على المواطنين** ، فأسعار الضرائب والرسوم قد بلغت في الغالب من الأحيان حدًا يصعب معه زيادتها دون أن يكون لذلك آثار سلبية على النشاط الاقتصادي بل وربما العائد المالي نفسه من حصيلة ، فضلاً عما يمكن أن يترتب عليه من آثار اجتماعية سلبية . حقًا من الممكن أعادة النظر في فلسفة الضرائب بشكل عام بما يمكن أن يزيد الحصيلة في **المدة الطويلة أو المتوسطة** ، رغم ما قد يترتب على ذلك من احتمال للنقص في المدة القصيرة . فهناك من يرى أن حصيلة الضرائب يمكن أن تزيد مع **تخفيض أسعار الضرائب** ، وليس مع ارتفاعها ، نتيجة تشجيع زيادة الإنتاج وتقليل حالات التهرب . كذلك يمكن زيادة الحصيلة على مدى زمن معقول إذا أعيد النظر في نظام **الضرائب والإعفاءات** ، وتقليل التناقض الصارخ بين أسعار ضريبة بالغة الارتفاع على العديد من أشكال النشاط الإنتاجي من ناحية ، مع إعفاءات مبالغ فيها لمشروعات أخرى استثمارية أو في مناطق عمرانية جديدة من ناحية أخرى ، مما يدفع العديد

مـن المشروعات الخاضعـة للضرائب للتهرب ، ويـؤيـد استمرار الإعفـاءات لمشروعات أخرى عن طـريق التحايل بإقامــة كيانات قانونية جـديدة تنتقل إليها أرباح المشروعات القائمة بمجـرد انتهـاء فترة الإعفاء الضريبي . ولذلك فربما تؤدي سياســة متوازنة ـ تأخذ بتخفيض أسعـار الضرائب من ناحية وتضييق مجالات الإعفـاء الضريبي من ناحيــة أخرى ـ إلى زيـادة حصيلة الضرائب في المدة المتوسطة أو الطـويلة . وبطبيعة الأحوال فـإن الأثر المباشر لمثل هذه السياسة قد يكون انخفاضًـا مؤقتًا في الحصيلة حيث لا يتوقع أن تختفي حـالات التهرب الضريبي قبـل أن تطمئن النفوس إلى استقـرار هذه السياسات الجديدة المعتدلة . أيا ما كان الأمر ، فإنه يبدو إنه يصعب ، في ظل الهيكل القائم للنظام الضريبي ، زيادة حصيلة الإيرادات العامة بشكل كبير دون ردود فعل سلبية قد تكون بالغة الضرر .

وفي نفس الـوقت تحاول الحكـومة تخفيض النفقـات أو بالأخـرى منع تزايـدها بشكل كبير . ومن هنـا فقد أخذت الحكومـة بمراجعة بنود الـدعم وإلغاء نسبة عالية منـه كما عمدت إلى ضبط الإنفاق الاستثمارى وحصره ـ في الغالب ـــ في عمليات الإحلال والتجديـد . وقد ترتب على ذلـك أن انخفض معدل الزيـادة في الإنفاق العام وإن استمرت الزيـادة المطلقة . ولا يتوقع أن يمكن احداث تخفيض فعلي في الحجم المطلق للنفقات العامة ـ وليس مجرد تخفيـض في معدل الـزيـادة ـ مـا لم يتـم أحـداث تغيرات هيكلية في شكـل الاقتصـاد القـومي ودور كـل من الدولـة والأفراد في النشـاط الاقتصادي . وهـي قضية تتطلب تغيرات كبيرة في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي وربما السياسي .

ولذلـك ، فإنه رغـم هذه المحاولات ، يظـل عجز الموازنة قـائمًا وإن كان بدرجة أقل خطورة وجسامة عما كان عليه الحال في الماضي . وتستمر جهود

الحكومة في هـذا الطريق للضغط التدريجي على فجـوة العجز بين الإيرادات والنفقات ، وبذلك تصبح مشكلة **تمويل** هذا العجز المستمر أحـد أهم مهام الحكومة . وقد أخذت الحكومة بسياسـة جديدة فيما يتعلق بأسلوب تمويل هذا العجز ، وذلك بالإنتقال من أسلوب تمويـل العجز بالتضخم عن طريق الاقتراض مـن البنك المركـزي وما يترتـب عليـه من زيـادة في عرض النقـد المتداول ، إلى أسلوب جـديد في تمويل العجز بـالاقتراض من النظام المصرفي ومن الأفراد عن طريق أذون الخزانة . ولكل منهما حدوده ومحاذيره .

تمويل العجز بالتضخم :

لجأت الحكومة في الماضي إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق التضخم أي بـالاقتراض من البنـك المركـزي الذي يقـوم بدوره بـزيـادة عرض النقـود المطبوعة لكـي تستخدمها الدولـة في تدبير نفقاتها . وهذا الشكـل للتمويل ـ كما يفضي اسمه ـ يؤدي إلى التضخم حيث أنـه يزيد من عرض النقود دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج ، وبالتالي يساعد على ارتفاع الأسعار . وليس هنا مجال الاسترسال في الإشارة إلى الآثار الاقتصاديـة السلبية التي تترتب على استمرار التضخـم وارتفاع الأسعـار ، حيث تفقـد النقود الـوطنية قيمتهـا باستمرار . ولا يلبـث أن يؤدي ذلك إلى الهروب من النقود الـوطنية إلى أنواع النقود الأجنبية (الدولار مثلاً) كنوع من مخزن القيمـة وهروبًا من التآكل المستمر في قيمة النقد الوطني . وفي نفس الوقت فإن استمرار ارتفاع الأسعار يخل بإمكـانيات تقدير التكـاليف والعوائد ، وتفقـد بالتالي النقود أحـد أهم خصـائصها وهـي إنها أداة للحساب الاقتصـادي ، ومـع اختلال وسيلـة الحساب الاقتصادي (النقـود كمقياس للقيم) يتردد الأفراد في القيـام بأية مشروعـات ، حيث أن أخطـر مـا يهدد عمليـات الاستثمار هو عـدم اليقين

والشك في أوضاع المستقبل . وأخيرًا فإن استمرار التضخم وارتفاع الأسعار يعني تآكل الدخول الحقيقية للأفراد ، ويزداد هذا العبء بشكل خاص على الطبقات الفقيرة وذوي الدخول الثابتة . وكل ذلك يؤدي إلى أهدار فرص الأدخار لتقلص دخول الفئات المختلفة ، وهروب مدخرات أصحاب الدخول العالية في شكل مدخرات بعملات أجنبية خوفًا من التآكل المستمر في قيمتها . وهكذا فإن استمرار السير في أسلوب التمويل بالتضخم مليء بالمحاذير والمخاطر على سلامة الاقتصاد القومي .

ومع ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى أن أسلوب التمويل بالتضخم على النحو المتقدم يوفر للدولة مزايا ظاهرية أو أوهام ، كثيرًا ما أغرت أو غررت بالحكومات ويسرت لها السير في هذا الطريق . ولعل أظهر هذه المزايا الظاهرة هي أن التمويل بالتضخم هو في الحقيقة نوع من **الضريبة الخفية أو الخبيثة** التي تفرضها الدولة على المواطنين بمشاركتهم في جزء من ثروتهم ودخولهم النقدية . وهي بهذا الشكل تتفق مع فكرة الضرائب في أنها ليست واجبة الرد أو الوفاء . فأسلوب الاقتراض ـ كما سنرى ـ وإن كان يتجنب الآثار التضخمية المشار إليها ، فإنه يفرض على الحكومة ـ بإعتبارها مقترضًا ـ رد قيمة القرض وفوائده ، وبالتالي يمثل عبئًا مستقبلاً على موارد الدولة . أما في حالة التمويل بالتضخم فإن الحكومة تقترض من نفسها (البنك المركزي) ، وما يستحقه الدائن (البنك المركزي) من فوائد لا يلبث أن يعود إلى الخزانة في شكل فائض أرباح البنك المركزي . ولذلك فإن تمويل العجز بالتضخم يمثل سهولة وغواية كبيرة للحكومات ، بإعتباره نوعا من الضريبة الخفية غير واجبة الرد ، وعادة ما تكون الفائدة على قروض الخزانة من البنك المركزي زهيدة ، وهي تعود في جميع الأحوال إلى الخزانة العامة . وأما الوهم الزائف الآخر ، فهو أن هذا الأسلوب يعطي الانطباع بأن

الاقتصاد يعرف فائضًا غير مستغل من السيولة وكثيرًا ما فهم ذلك على أنه إدخار متاح للاستثمار . فنظرًا لأن هذا الأسلوب يؤدي إلى زيادة عرض النقود التي تقوم الحكومة بإنفاقها ، وبالتالي تستمر في التداول في السوق ، لكي ينتهي بها المقام وتستقر في النهاية لدى البنوك التجارية **كفائض في السيولة** . وكثيرًا ما انخدع العديد من المسئولين واعتقدوا خطأ بأن توافر هذا الفائض في السيولة لدى البنوك إنما هو مظهر من مظاهر وجود إمكانيات إدخار غير مستغلة في الاقتصاد بدليل وجود هذه السيولة المتاحة لدى البنوك . والحقيقة إن هذا الفائض في السيولة كان نتيجة لعجز الموازنة أي للادخار السلبي للحكومة ، ولم يكن مظهرًا من مظاهر زيادة الأدخار . وللأسف فإن العديد من بيانات المسئولين في الماضي كانت تستخلص من توافر فائض السيولة في البنوك التجارية دليلاً على وجود إمكانيات إدخارية غير مستغلة في الاقتصاد الوطني . وهو خطأ في التحليل طالما حاولنا التنبيه إليه .

تمويل العجز بالاقتراض ؛ أذون الخزانة :

الجديد هنا هو أن الحكومة لا تمول العجز في موازنتها بإصدار نقد جديد ولكنها تقترض من الجهاز المصرفي ومن الأفراد بإصدار أذون على الخزانة تستحق الوفاء كل ثلاثة أشهر . وبهذا الأسلوب الجديد تتجاوز الحكومة مخاطر التضخم ، فعجز الموازنة لم يعد ، والحال كذلك ، مؤديًا إلى زيادة عرض النقود ، بل إنه يؤدي ، على العكس ، إلى سحب السيولة المتاحة في النظام المصرفي . وبذلك يعتبر هذا الأسلوب تقدما ـ ولاشك ـ على أسلوب التمويل بالتضخم على نحو ما رأينا .

ومع ذلك فإنه من الواجب التنبه إلى نتائج هذا الأسلوب لتمويل عجز

الموازنة وأثـره على مستقبل المالية العـامة . ولعـل أول ملاحظة هـي أن هذا الأسلوب هو نوع من **الاقتراض** وبالتالي فإنه يفرض على الموازنة العامة عبئاً برد قيمـة أذون الخزانة مضاف إليهـا الفوائد في المستقبل (كـل ٣ شـهور) ويزداد هذا العبء كلما زاد حجـم الاقتراض (إصدار أذون الخزانة) وكلما زاد سعر الفـائدة المفروضـة عليها . ومـن الملاحظ أن حجـم إصدار أذون الخزانة قد بـدأ في التزايد أسبوعـًا بعد أسبوع فضلاً عـن أن أسعار القائدة عليها استمرت في الأرتفاع حتى قاربت ٢٠٪ سنويا . ومعنى ذلك إنه بالقدر الذي يحول هذا الأسلوب لتمويل العجز دون تضخم الأسعار ، فإنه يفرض **أعباء مستقبلة على الموازنة** ، ولابد ، بالتالي ، من الاستعداد لمواجهتها .

وليس من المستبعد أن يصبح عبء خدمة الدين الداخلي (أذون الخزانة ثم سندات الخزانــة) واحدًا من أكبر بنود الإنفاق في المستقبل . ولـذلك فلقد قيل في مبادئ المالية العامة ، **إن القروض العامة هي ضرائب مؤجلة** . فإذا لم تزد موارد الدولـة في المستقبل ـ عن طريق الضرائب أو غيرهـا ـ فإنها لن تستطيـع الاستمـرار في تمويل عجـز الموازنـة عـن طريـق أذون الخزانـة (الاقتراض) ، وقد تضطر حينذاك إلى العودة من جديد إلى **أسلوب التضخم**، والاعتراف بالفشل ! كـذلك لا يخفي أن التجاء الـدولة إلى أسلوب الاقتراض (أذون الخزانة) من النظام المصرفي والأفراد ، إنما يعني تزاحمًا بين الحكومة والقطاع الإنتاجي على موارد السيولة المتاحة . وكثيرًا ما أدى هذا التزاحم إلى **ارتفاع أسعار الفائدة** ، وبالتالي زيادة الأعباء المستقبلـة على الموازنة العامة من نـاحية وتراخـي معدلات الاستثمار الخاص مـن ناحية أخـرى . وهكذا يتضح أن أسلوب تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض لايمكن أن يكون أسلوبـًا دائمًا للتمويل بـل إنه مقدمة لمواجهـة مشكلة عجز الموازنـة نفسه مـواجهة مبـاشرة بمحاولـة القضاء عليـه . فـالانتقال مـن تمويل العجـز

بالتضخـم إلى تمويله عـن طريـق الاقتراض ، ليس استبـدالا بين أسلوبين ولكنه خطوة على طريق القضاء على فكـرة العجز نفسـها . أو هكذا ينبغي أن يكون !

المشكلة : جوهر العجز وليس أسلوب التمويل :

لاشك أن الانتقـال إلى تمويل عجز الموازنة بـالاقتراض (أذون الخزانة) بدلا من أسلوب التضـخم ، هو ضبط لإدارة المالية العامة . فسـهولة الإصدار تغري على الاستمـرار فيه ، وآثـار التضـخم ـــ رغم خطـورتها ـ قـد تكون شائعـة بغير ميقات محدد لساعة الحسـاب ، أما تمويل العجـز بالاقتراض فإنه يعنـى الالتزام برد القرض مـع فوائده في مواعيد محددة . ومـع أغلاق باب الإصدار النقدي فـلابد من تدبير موارد جديـدة أو الاقتراض من جديد لسد قيمة القروض القائمة وفوائدها ، فضـلاً عن الاقتراض للعجز المستمر، وهو أمر لا يمكن أن يدوم . وهذه أمـور لابد وأن تنضبط . وهكذا يتضـح أن الأخذ بـأسلوب الاقتراض لتمـويل عجـز الموازنة إنما هـو مقدمـة لمواجهة **مشكلة العجز ذاته** ، فالتمويل لم يعد ميسرًا وبلا ثمن ، وإنما هناك حدود علي ذلـك . وفي أوضـاع نكاد نكـون قـد وصلنـا إلى حـدود زيادة الطـاقـة الضريبية، فـإنه يبـدو أن لا مناص مـن النظر في **جانب النفقـات العامة ومحاولة الحد منها** . والله أعلم .

٢٥ ـ مشكلة بنوك الإستثمار والأعمال (*)

حرص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ـ بعد صدور قانون الإستثمار في ١٩٧٤ ـ على استحداث بنوك الإستثمار والأعمال باعتبارها « البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الإستثمار وفقًا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الأقتصاد القومي .. » وكان المعروف في مصر قبل ذلك نوعين فقط من البنوك وهي ؛ البنوك التجارية والبنوك المتخصصة .

أما البنوك التجارية : فهى « البنوك التي تقوم بصفه معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي ... » ، وتعتبر هذه البنوك أقدم وأهم أنواع البنوك المعروفة ، وهي تتميز بأنها بنوك غير متخصصه تتعامل أساسًا في تمويل النشاط الجارى للمشروعات والأفراد . وفي المقابل ، تهتم البنوك المتخصصة بتمويل أنشطة معينة كالصناعة والزراعة وبالتالي ظهرت البنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية فنظرًا لما تحتاجه هذه الأنشطة من تخصص ومعرفة خاصة .

ومع ظهور أهمية الإستثمار وتمويل المشروعات بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة بما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩١ .

تمويل طويل الأجل ، فقد قامت الحاجة في معظم الدول لإنشاء بنوك الإستثمار والأعمال . فهى بنوك إنمائية تقوم أساسًا بالتمويل طويل ومتوسط الأجل لرأس المال الثابت من آلات ومعدات وإنشاءات . فهذه الأصول تتطلب بطبيعتها تمويلاً طويلاً ومستقرًا ، وبالتالي فإن البنوك التجارية ليست مهيأة ، في الأصل ، لمواجهة هذه الإحتياجات . وبذلك فإن التطور الطبعي يتطلب أن تختص البنوك التجارية بالتمويل الجاري للنشاط ، أي التمويل قصير الأجل لمواجهة احتياجات الإنتاج ، في حين تختص بنوك الإستثمار والأعمال بالتمويل الرأسمالي متوسط وطويل الأجل لمواجهة إحتياجات إنشاء المشروعات .

وإذا كان نجاح التنمية الإقتصادية يرتبط بوجود قطاع مالي قادر ومتطور ، فإنه لا يخفي أن أحد أهم عناصر قوة القطاع المالي هي في مدى تنوعه . فالقطاع المالي ـ والبنوك بصفة خاصة ـ تزداد كفاءة مع زيادة تنوع المؤسسات المالية بما يتفق مع احتياجات المدخرين وإمكانيات المستثمرين . ولذلك فإن مدى قدرة القطاع المالي لا تتوقف فقط على تعدد المؤسسات وإنما أيضًا على تنوعها وتكامل وظائفها . ومن هنا جاءت الحاجة إلى وجود أنواع متعددة من البنوك فضلاً عن ضرورة توافر العديد من المؤسسات المالية الأخرى المكملة .

بنوك الاستثمار والسوق المالية :

يرتبط نجاح بنوك الاستثمار والأعمال في أحد جوانبه بمدى توافر موارد تمويلية طويلة الأجل ، أو بعبارة أخرى بمدى تطور السوق المالية أو سوق رأس المال . ويقصد بهذه السوق تلك التي تتداول فيها الأموال طويلة الأجل والمخصصة للاستثمار . وبطبيعة الأحوال فإن تطور هذه السوق رهن

بمدى تـوافر الأدوات المالية المنـاسبة لتعبئـة المدخرات طويلـة الأجل ، وفي مقدمة هذه الأدوات الأسـهم والسندات . وقد عرفت الدول في الوقت الحاضر صورًا متعـددة لأدوات مـالية جـديدة ومتطورة تناسـب من ناحيـة ظروف المدخرين ومـن ناحية أخرى احتيـاجات المستثمرين . على أن الأمـر يتطلب أيضًا وجود مؤسسـات مالية مسـاعدة ونظم وقواعد مستقرة . فيقتضي نجاح هذا السـوق المالية توافر الثقة في الأصـول المالية مما يتطلب استقرار تقاليد المحاسبة والمراجعة ، والدقة في البيانات المالية ، وتنظيم تداول تلك الأصول . ولذلـك فهناك العـديد من المؤسسـات والنظم المسانـدة للسوق الماليـة من بورصـات وسماسرة وشركات صـانعة للأسـواق ، وقواعد مستقرة للبيانات المالية المعلنة وأسـاليب الرقابة ، وغير ذلك .

وغني عن البيان أن مصر فقدت الكثير من عناصر الأسواق المالية في ظل اقتصـاد غلـب عليه لسنوات طـويلة **الاستثمار العام** ، وبالتـالي فقد كـان الإستثمار الخاص محدودًا . ولذلـك فإن بورصة الأوراق الماليـة لم تزل في خطـواتها الأولى ، وعـدد الأسـهـم المتداولـة مـا يـزال صغيرًا ، والشركـات المسـاهمة التـي تكونت خلال الخمـس عشرة سنة الأخيرة كانـت في معظمها شركات مغلقة أو عائلية . وهكذا فـإن سوق رأس المال مايزال أمامها الكثير حتى يمكن أن تقوم بدور مملوس في تمويل احتياجات الاستثمار .

وجاءت نشـأة بنوك الاستثمار والأعمال في منتصـف السبعينيات في ظل الإطار الـذي تميز بضـعف أو إنعـدام وجود سـوق مالية قـادرة على توفير موارد مـالية متوسطـة وطويلة الأجل . وزاد الأمـر صعوبة أن السيـاسات والممارسـات السـائدة من حيث تحديـد أسعار الفائدة على قـروض البنوك ، حرمت تلـك البنوك من القدرة على طـرح أدوات مـالية جديـدة كان يمكن أن

يستوعبها السوق . فقد أخذ البنك المركزي لسنوات طويلة بتحديد أسعار الفائدة على قروض البنوك بمعدلات منخفضة ، لم تجاوز ١٣ـ١٥٪ بالنسبة للمشروعات الإنتاجية في الصناعة أو الزراعة ، وهو مجال الإستثمار الأساسي . وفي نفس الوقت لجأت الحكومة إلى إصدار شهادات الإستثمار ـ عن طريق البنك الأهلي ـ لتمويل عجز الموازنة بأسعار فائدة جاوزت الأسعار المقررة لقروض البنوك (تتراوح أسعار الفائدة على شهادات الإستثمار بين ١٦ـ١٧٪) . وهكذا لم تستطع بنوك الاستثمار ـ عند نشأتها ـ الإلتجاء إلى إصدار سندات لتوفير احتياجاتها من الموارد المالية المستقرة بتكاليف تقل عن أسعار الاقتراض ، ووجدت هذه البنوك نفسها بالتالي أمام صعوبة في أداء دورها الإستثماري والإنمائي . ولم يكن غريبًا ، والحال كذلك ، أن عمد الكثير من تلك البنوك إلى القيام بأعمال البنوك التجارية العادية تجاوزًا لدورها الرئيسي ، أو على العكس إلى قبول مخاطر مالية بالاقتراض قصير الأجل لتمويل إستثمارات طويلة أو متوسطة . فلجأت بعض بنوك الاستثمار والأعمال إلى التوسع في إجتذاب ودائع الأفراد وتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات القصيرة المعروفة في البنوك التجارية على حساب تمويل المشروعات .

بنوك الاستثمار والقروض البنكية :

مع ضمور سوق رأس المال في مصر وعدم قدرتها على تغذية بنوك الاستثمار والأعمال بالموارد المالية اللازمة ، فقد عرف الإقتصاد المصري في نفس الفترة اختلالاً آخرًا ساعد بشكل غير مباشر في حل مشاكل تلك البنوك. فقد عمدت الحكومة إلى تمويل العجز المستمر في الموازنة العامة عن طريق

الأقتراض من البنـك المركزي الذي قـام بدوره بـزيادة عرض النقـود . وقد ترتب على هذا الأسلوب في تمويل العجـز بالتضخم إن إزدادت السيولة لدى البنوك التجارية بشكل كبير . وهي سيولـة راجعة للتمويل بالتضخم وليس نتيجة لوجود مدخرات حقيقية في الاقتصـاد . وإزاء الإفراط في سيولة البنوك التجارية ، فقد تـوافر لديها فائض قابل للإقـراض استخدم في تمويل بنوك الاستثمار والأعمال. وهكـذا اعتمـدت تلـك البنـوك على القـروض البنكيـة Interbank لمواجهة احتياجاتها التمويلية . ورغم أن هذا الأسلوب التمويلي لا يتفق مـع طبيعة احتياجات بنـوك الاستثمار والأعمال إلا أنه وفر عـلاجًا مؤقتًا لتلك البنوك في غياب سوق رأس المال .

ومع تعديل السياسة الإقتصـاديـة واستبعاد أسلوب التمويل بالتضخم لعلاج عجـز الموازنة ، بدأت الحكومـة في إصدار إذون الخزانة لتمويـل هذا العجز ممـا أدى إلى نضوب القطاع المصرفي مـن فائض السيولـة . وإذا كان التحول بعيدًا عـن إسلوب التمويل التضـخمي يمثل خطـوة إيجابية في علاج مشاكل التضخم ، إلا أن أحد آثاره الجانبية هـي أنه بدأ يهدد بحرمان بنوك الإستثمار والأعمال من مصـادر التمويـل ، وذلك في نفـس الوقـت الذي لم تتطور فيها سوق رأس المال بشكل كاف لتوفير مصدر بديل للموارد المالية لتلك البنوك . ومع الإعتراف بأن تطور سـوق رأس المال عملية طويلة الأجل بطبيعتها ولا يمكن أن تحقق نتـائج سريعة ، فإن بنوك الإستثمار والأعمال تجد نفسهـا أمـام مشكلة جـديـدة ، وهـي تـوفير الموارد المالية المنـاسبـة لإستمرارها نشاط لا جدال في أهميتـه في التقدم الاقتصـادي . وتظهر أهمية وخطورة هذا الأمر مع التوجه الجديد إلى الإستثمار الخاص ، والذي لابد وأن يستند إلى تمويل مناسب من البنوك . ويعتبر دور بنوك الاستثمار والأعمال حاسمًا في هذا الصدد .

المرحلة الإنتقالية :

لعل أخطر ما يصادف محاولات الإصلاح الاقتصادي ، هو مراحل الإنتقال من أوضاع الاختلال إلى الأوضاع الجديدة المطلوبة . فرغم أن أوضاع الاقتصاد المصري تتطلب العديد من الإصلاحات والتعديلات ، إلا أنه من الضروري الاعتراف بأن هناك نوعًا من المعايشة وربما من التوازن في العلاقات الاقتصادية السابقة وذلك رغم الاعتراف بإختلالها . ومحاولة الإصلاح تعني ، في كثير من الأحوال ، تهديد هذه العلاقات المستقرة. وتظهر الصعوبات عادة خلال الفترة الإنتقالية بعد إزالة الأوضاع المشوهة وقبل أن تستقر النظم الجديدة وتتضح ، وهي فترة أقرب إلى أوضاع الفراغ وعدم التحديد . فالقديم زال والجديد لم يقم بعد . ولذلك فإن صعوبة الإصلاح الاقتصادي تتأتى من ضرورة وضع حلول انتقالية ومؤقتة للإنتقال من أوضاع الإستقرار المشوه القديم إلى أوضاع التوازن المأمول فيه . ففي غياب سوق رأس المال إعتمدت بنوك الاستثمار والأعمال في الماضي على القروض البنكية الناجمة عن زيادة السيولة لدى القطاع المصرفي . والآن ، بعد الأخذ بإجراءات الإصلاح الإقتصادي ، وما ترتب عليها من سحب سيولة البنوك التجارية وبالتالي نضوب سوق القروض البنكية ، ـ فينبغي البحث عن حلول مؤقتة وانتقالية لتوفير الموارد المالية لبنوك الاستثمار والأعمال وذلك انتظارًا لإنتعاش سوق المال وقيامها بدورها المأمول . وينبغي أن يتم ذلك دون تحميل الموازنة بأعباء جديدة أو العودة من جديد لإسلوب التمويل التضخمي . ولذلك فإن الحلول المقترحة لهذه الفترة الإنتقالية يجب أن تكون بطبيعتها مؤقتة حتى تتمكن سوق رأس المال من القيام بدورها الطبيعي في تعبئة المدخرات وتوفير الموارد المناسبة . وأحد الحلول الممكنة هو النظر في أشكال الموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي في مجموعه وشكل

إستخدامها ومدى إمكان الإفادة من هذه الإمكانيات المتاحة .

ونظرًا لأن عديدًا من الموارد الماليــة المتاحة للقطاع المصرفي إنما تستند إلى مصـادر حكومية وشبه حكومية وتتمتع بقدر عال من الإستقرار وليست من طبيعة الودائع العــادية للقطاع العائلي ، فقد يكـون من المناسب تـوجيه هذه الموارد إلى بنـوك الإستثمار والأعمال . وهناك أمثلــة عـديـدة على ذلك مثـل المقابـل النقدي لمعـونات الـدول الأجنبية (المعـونة الأمـريكية أو المعـونات الأوربية) أو أرصدة هيئـات التأمين والمعاشات وبنـك الإستثمار القومي . وعادة تودع هـذه الموارد لدى البنوك التجاريـة والتي تقوم بدورهـا بإعادة إقراضها ــ من خلال القروض البنكية ــ لبنوك الإستثمار والأعمال . فهذه الموارد ليست ودائع للقطاع العائلي ، بالمعنــي التقليدي والذي تسعى البنوك التجارية إلى اجتذابها ، وإنما هي أرصدة تـرتبط بقرارات سيادية يمكن أن توجه إلى بنوك الاستثمار والأعمال بما يساعدهـا على القيام بدورها المأمول دون أن يؤثر ذلك على نشاط البنوك التجـارية التي تعتمد على ودائع القطاع العائلي وفوائض والمشروعات الإنتاجية .

بنوك الاستثمار والأعمال ضرورة حيويـة للإقتصاد خاصــة في توجهه الجديد لتشجيع الاستثمارات الخاصة ، ومن الظلم أن تقع ضحية الإصلاح الاقتصادي في فترات الإنتقال وقبل أن تنضـج سوق رأس المال .

والله أعلم .

٦ـ النقــــــود :

* قصة النقود

٢٦ ـ قصة النقود (*)

تمثل النقود أحد أهم اكتشافات الإنسان والتي أثرت في حياته وتطور المجتمعات على نحو لا يكاد يعادله في الأهمية سوى اكتشاف الإنسان للنار والكتابة . وإذا كان اكتشاف النار قد فتح أمام الإنسان باب السيطرة على الطبيعة وتطويع الأشياء وبالتالي انطلاق « الإنسان الصانع » ، فإن الكتابة قد أتاحت له فرصة تراكم المعرفة وتسجيل الذاكرة الجماعية وتقدم العلوم والمعارف وبها تأكد معنى « الإنسان المفكر » . وجاءت النقود لتفسح الطريق أمام هذا « الإنسان الصانع» و « المفكر » لكي يترجم هذه المكتسبات إلى رفاهية وتقدم اقتصادي ! فبالنقود ومن خلال تطورها اكتسبت الثروة آفاقا جديدة وبالتالي فتح الطريق أمام التقدم الاقتصادي المذهل الذي عرفه الإنسان في خلال تاريخه الطويل . فالتقدم الذي حققه الإنسان لم يكن فقط وليد اكتشافات « فنية وتكنولوجية » كما بدأتها رحلة الإنسان مع اكتشاف النار ، كما لم يكن فقط وليد ثورة « ذهنية وفكرية » عندما فجرها اكتشاف الإنسان للكتابة ، ولكن هذا التقدم يرجع في جزء غير قليل منه إلى استنباط الإنسان لعديد من النظم والمؤسسات الاقتصادية ، وفي مقدمتها فكرة النقود.

(*) نشرت في مجلة العربي العدد ٣٩٦ نوفمبر ١٩٩١ .

غموض طبيعة النقود :

رغم أهمية النقود في حياة الإنسان ، ومع الاعتراف بأن الغالبية العظمى من البشر يهتمون بها ، بل وقد يسعون إليها ـ رغم ادعائهم غير ذلك في كثير من الأحيان ـ فإنه من الغريب أن عددا محدودا جدا يفهم حقيقة النقود وطبيعتها . ولا يقتصر الأمر على الجمهور الغفير من غير المتخصصين ، بل إن بعض الخصائص الجوهرية للنقود في تداخلها مع مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية قد تلتبس حتى على بعض المتخصصين . فالنقود رغم تعاملنا اليومي معها لم تزل كيانا خاصا له حياته المستقلة ويتطور بشكل مستمر على نحو قد نغفل فيه عن بعض خصائصه الرئيسية . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن النقود « نظام اجتماعي » لم ينشأ نتيجة لتصور معين أو لفكرة محددة لدى مفكر أو باحث. النقود ليست اختراعا ، ولكنها كيان اجتماعي متطور فرضته حاجات التعامل على نحو متدرج وغير ملموس، ولم تلبث النقود أن فرضت قانونها على التعامل ذاته، وبالتالي فإن هناك علاقات من التأثير المتبادل بين احتياجات التعامل ـ وفي مقدمتها اقتصاد التبادل ـ وبين النقود ، دون أن يمكن تحديد شكل علاقة السببية على نحو واضح ومحدد. وقد تطور شكل النقود خلال المراحل المختلفة ، فعرفت مرحلة للنقود **السلعية** حيث قامت بوظائف النقود سلعة من السلع ، ثم ظهرت مرحلة النقود**المعدنية** حيث استقر التعامل على أنواع محددة من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) لكي تقوم بوظائف النقود ، وجاءت بعد ذلك مرحلة النقود **الورقية**(البنكنوت) وبحيث أصبحت الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك ـ استنادا إلى المعدن النفيس ـ هي التي تقوم بوظائف النقود ، وأخيرا ظهرت مرحلة النقود **الائتمانية** والتي تخلصت فيها النقود من كل مظهر

مادي ـ فهي ليست سلعة ولا معدنا ولا حتى ورقة تجارية ـ وإنما مجرد حق أو دين . وبهذا المنظور تحررت النقود كلية من كل شكل مادي لتمثل علاقة مجردة بين دائن ومدين ، ولكن مع خصوصية جديدة هي أن مديونية المدين تخفي وراءها مديونية المجتمع أو الاقتصاد القومي في مجموعه على ما سنرى .

وإذا كان فهم أي ظاهرة يزداد عمقا بمتابعة تطورها التاريخي ، فإن الاهتمام بتاريخ النقود وتطور مراحلها كثيرا ما كان سببا في عدم إدراك حقيقة النقود وكنهها . فالتاريخ المادي الطويل للنقود وخصائصها السلعية أو ارتباطها بالمعدن النفيس أو شروط إصدارها من البنك المركزي أو البنوك بصفة عامة ، كل ذلك قد ساعد على طمس حقيقة النقود الرئيسية وهي : أنها حق وبالتالي علاقة معنوية وليست شيئا ماديا محددا ، وهي علاقة تعطي حاملها الحق في استيفائه من السلع والخدمات المعروضة للبيع ، وبالتالي فإن المدين النهائي ليس شخصا محددا إنما هو جمهور البائعين . وفي كل ذلك لا تظهر النقود كنوع من المثليات لها ما يقابلها عددا ونوعا محددا مسبقا ، وإنما هي على العكس علاقة بين صاحب النقود وبين المجتمع أو الاقتصاد القومي في مجموعه تتحدد فيه حقوقه بقدر ما يحدث في الاقتصاد من تقدم أو تأخر . فالنقود ظاهرة اجتماعية مركبة تعكس مختلف العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع . كل هذه أمور لم تكن واضحة عندما اقتصر الحديث على النقود المادية سلعة كانت أو معدنا أو ورقا ، ولم يعد الأمر كذلك حينما كشفت النقود عن حقيقتها بعد أن تجردت كلية من كل مظهر مادي . وحتى لا نستبق الأمور فلنبدأ منذ البداية لنعرف النقود ونميز بينها وبين ما يختلط بها.

الأصول العينية والأصول المالية :

عندما نتحدث عن ثروة الفرد فإننـا نبحث في كل ما يملكه ويتمتع بقيمة في السوق ، فهو يملك منزلا أو عقارًا وله حسابات في البنوك ونقدية في منزله وله به منقولات وقـد يملك أوراقًا مالية من أسهـم وسندات ، وكلها في نظره من عناصر الثـروة التي يملكها . ولكن إذا نظرنا إلى هـذه العناصر نجد أنها تتكون في الحقيقة من نوعين من الأصول ، أصول عينية وأصول مالية . أما الأصول العينية فهي السلع والموارد المادية وغير المادية والتي تقوم بإشباع الحاجات مباشرة (سلـع الاستهـلاك) مثـل الملابس والأثـاث ، أو التـي تستخدم في الإنتـاج (السلع الإنتاجيـة) مثل الآلات والمعدات في المصنع أو المزرعة والتـي وإن كانـت لا تشبع الحاجات المبـاشرة ، فإنها تسـاعد على الإنتاج في المستقبل . ولكن إلى جـانب هذه الأصول العينية بالمعنـى السابق توجـد في ثروة الفـرد عناصر أخـرى هي التـي يمكن أن نطلـق عليها اسـم الأصول الماليـة . وهذه ليسـت سلعا استهـلاكية ولا إنتـاجية وإنما مجرد حقوق أو ديون في علاقته مع أطراف أخرى . فالسند مثلا ليس سلعة ولكنه دين في حق المدين لصالح الدائن . وبالمثل فإن السهم ـ وإن كان من الناحية القانونيـة يمثل عنصرا للملكية في الشركة ـــ فإنه في حقيقة الأمـر يمثل حقا للمساهم في مواجهة الشركة نظـرا لأن الشركة نفسها تملك الأصول العينية من آلات ومصانع وغير ذلـك . فهنا نحن بصدد نوع آخر مـن أنواع الثروة ، وهو الأصـول المالية والتـي لا تمثل سلعـا أو أصولا عينيـة ، وإنما تعكس علاقة مديـونية أو حقوق بين دائن ومدين . وإذا كانـت هذه الأصول تمثل ثروة من وجهة نظر الدائن ـ لأنه سـوف يستوفي حقه من المدين ـ فإن الأمر يختلف عنـدما ننظر إلى الاقتصـاد القومـي في مجموعه . ذلـك أن الأصول

المالية تتضمن طرفين ، طرفاً دائنا وطرفا مدينا . هناك حق للدائن يمثل إضافة إلى حجم ثروته ، ولكن هناك أيضا التزاما على المدين يمثل عجزا وعبئا على ثروته. وتتعادل قيمة الطرفين بالضرورة وبالتالي يلغي أثرهما بعضه البعض الآخر. ولذلك فإنه من وجهة نظر المجتمع **في مجموعه** لا تعتبر الأصول المالية المحلية جزءا من الثروة . فهي وإن كانت إضافة بالنسبة للدائنين بها ، فإنها تمثل عجزا بالنسبة للمدينين بها . وهكذا تصبح الإضافة الصافية دائما صفرًا في حالة الأصول المالية . ولذلك فإن ثروة المجتمع تقاس فقط بالأصول العينية وتخرج منها الأصول المالية المحلية التي لا تضيف شيئا على المستوى القومي رغم أنها كانت تؤثر في توزيع الثروات بين الأفراد فتزيد من ثروة أصحاب هذه الأصول المالية وتنقص بنفس القدر من ثروة المدينين بها .

النقود ليست الثروة :

تعتبر النقود من وجهة نظر **الفرد** نوعا من الثروة، فكل فرد يقيس ثروته بما لديه من نقود ومن أصول أخرى كمنزل أو مزرعة أو مصنع أو سلع معمرة كسيارة أو غيرها وكذلك الحال بالنسبة لحقوقه المالية الأخرى من الأسهم والسندات والديون . ولكن ليس الأمر كذلك من وجهة نظر **المجتمع** في مجموعه ، فالنقود ليست جزءا من الثروة وإن كانت حقا عليها . وإذا كانت النقود في التحليل النهائي هي حقا أو دينا لصاحبه في الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضة للبيع ، أي أن هناك التزاما أو عبئا على مالك هذه السلع والخدمات لصالح حامل النقود، فإنها لا تعتبر والحال كذلك إضافة إلى الثروة بقدر ما هي حق عليها .

وظائف النقود :

ارتبطت وظائف النقود **باقتصاد التبادل** . فالنقود إحدى نتائج ظهور التبادل ، فضــلا عن أنها أصبحــت من أهــم أسباب تطــور شكل المبــادلات نفسـها . فبعد انتهاء الاقتصاد البـدائي المعيشي ، اكتشفت المجتمعات أهمية التخصص وتقسيم العمل مما أظهر الحاجة إلى المبادلات . وقد ساعد كل من التخصص وتقسيم العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية وتوسع إطار النشاط الاقتصادي ليجاوز الوحدة الاقتصادية البدائيــة ـ عائلة أو قبيلة ـ ويتسع ليشمل وحدات أكبر من مدينة أو منطقة حتــى ظهرت الوحدات الاقتصادية الكبرى في شكل دول وهــا نحن نتقدم نحــو الاقتصاد العالمي . وفي كــل هذا كان التبادل هو الأسـاس في دفع التخصص وتقسيم العمل إلى مداه .

ومع ظهور أهمية التبادل كان لابد من ظهور النقود وتطورها للتخفيف من مشاكل المبادلات العينية ـ المقايضــة ـ وذلك بتوفير وسيلة سـهلة وبأقل النفقات لإجــراء عمليات التبــادل . وهكذا ظهرت النقــود كأسلــوب لتقسيم عملية التبادل العيني ـ المقــايضة ـ إلى عمليتين منفصلتين هما الشراء والبيع ويتوسطهما استخدام النقــود . وبذلك فقد كــانت الوظيفة الــرئيسية للنقود هي **الوسيط في التبادل** . وقيام النقود بوظيفــة الوسيط في التبادل تفترض ضمنا أن ترد كــل قيمة السلع إلى مقياس واحــد تقدمه هذه النقــود ، وبذلك فقد ارتبطــت وظيفة الوسيــط في التبادل بــوظيفة أخرى عــاصرتها أو حتى سبقتها وهي وظيفة **مقياس** القيم.فالنقود ليست فقط وسيلة لتقسيم عملية المقايضـــة إلى عمليتين منفصلتين للبيع ثم الشراء ، بــل إنها تمثل فضـــلا عن ذلك أســاسا لتقييم السلع محل التبــادل وإجراء المقارنة بين قيمهــا بمعيار واحد. وقيام النقود بهذا الدور يعني أن النقــود تقوم بدور هام في الحساب

الاقتصادي ، والمقارنة بين أسعار السلع المختلفة . فقد وجد أن هناك كسبا حقيقيا من حيث حجم المعلومات المتاحة مع استخدام النقود ، ذلك أن استخدام النقود في مقارنة معدلات التبادل يقلل من عدد الأسعار النسبية بشكل كبير دون نقص في المعلومات المتاحة عن قيم السلع . فإذا لم تستخدم النقود فستكون هناك حاجة لمقارنة أسعار كل سلعة بالنسبة للسلع الأخرى ، وهو ما يتضمن عددا هائلا من العلاقات تعرفه قواعد التوافيق والتبادل في الرياضيات ن ($\frac{ن - ١}{٢}$) ، بعكس الحال عند استخدام النقود حيث يقل عدد هذه العلاقات إلى (ن ـ ١) . فإذا كان لدينا ١٠٠ سلعة ، فأنت تكون بصدد ٤٩٥٠ علاقة أسعار نسبية بين السلع في حالة عدم استخدام النقود ، في حين أن استخدام إحدى هذه السلع كنقود ونسبة كل الأسعار إليها تخفض هذه العلاقات إلى ٩٩ علاقة فقط . وهكذا فإن استخدام النقود كمقياس للقيم هو جزء من تخفيض تكلفة المعلومات . فالنقود أداة لزيادة المعرفة والمعلومات عن قيم السلع . وأخيرا فإن النقود وهي تمثل وسيطا في التبادل بحيث تفصل بين عمليتي البيع والشراء ، فإنها تسمح في نفس الوقت بالفصل الزمني بحيث قد تتأخر إحدى العمليتين عن الأخرى . فالبائع ليس مضطرا لاستخدام النقود حصيلة البيع للشراء في نفس الفترة بل إنه قد يقرر الاحتفاظ بالنقود للشراء في فترات مستقبلة ، وهكذا فإن النقود أيضا **مخزن للقيم** تسمح بالاحتفاظ بالحق في الشراء والحصول على السلع والخدمات في المستقبل ، أي أنها تمثل جسرا بين الحاضر والمستقبل بما توفره لصاحبها من قدرة على الحصول على السلع والخدمات في المستقبل .

وهكذا جرت العادة على القول بأن وظائف النقود هي الوسيط في التبادل، مقياس القيم ، ومخزن القيم . وبهذه الوظائف أو الصفات تتوافر للنقود

خصائصها النقدية وتتميز بها عن غيرها من الأصول الاقتصادية . وإذا كانت النقود تقوم بهذه الوظائف فإنما يرجع ذلك إلى أنها تتمتع بنوع من **القبول العام** في المعاملات ، بمعنى أن كل صاحب سلعة أو خدمة معروضة للبيع يقبل التنازل عن سلعته أو خدمته مقابل الحصول على النقود ، وهو يقبل ذلك لأنه يدرك أن الآخرين يقبلون بدورهم الحصول على هذه النقود وتقديم سلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع . وهكذا فإن أساس قيام النقود بدورها هو توافر هذا **الإتفاق العام** على قبول التعامل بالنقود ، وهو من أنواع الظواهر الاجتماعية التي تتحقق بقيام **الثقة** المتبادلة بين الأفراد على قبول التعامل بشكل من أشكال النقود دون شكل أو أشكال أخرى .

أشكال النقود :

سبق أن أشرنا إلى أن النقود قد أخذت أشكالا متعددة في خلال تطورها التاريخي . وقد بدأت في شكل سلعة من السلع ذات الانتشار الواسع الاستخدام ، التي تمتعت بالتالي بنوع من القبول العام . وهذه هي مرحلة **النقود السلعية** . ومع استمرار قيام إحدى السلع بوظائف النقود أظهرت بعض المعادن وخاصة الذهب والفضة مزايا خاصة ساعدتها على القيام بهذه الوظائف ؛ من ذلك أن هذين المعدنين لا يتعرضان للتلف أو الخسارة ، وأنه يمكن تجزئتهما وإعادة صهرهما ، وأنهما نادران نسبيا وبالتالي يتمتعان بقيمة مرتفعة تسمح بإجراء معاملات كبيرة بأحجام معقولة من المعدن . وهذه هي مرحلة **النقود المعدنية** . ومع انتشار التجارة وقيام الأوراق التجارية بدأت بعض البيوتات المالية (البنوك) في الاحتفاظ بالنقود المعدنية مقابل إصدار أوراق تجارية تتداول بدلا من النقود المعدنية

المحفوظة في خزائنها . وهكذا بدأت هذه الأوراق تتمتع بنوع من القبول العام في أوساط التجار ثم توسع استخدامها إلى الجمهور الواسع ، وبدأت مرحلة **النقود الورقية** حيث اقتصر إصدار هذه النقود الورقية على أحد البنوك الرئيسية والذي أصبح فيما بعد البنك المركزي . وأخيرا جاء التعامل مع البنوك التجارية وإصدار مديونياتها في شكل ودائع (مديونية) تقيد في حساباتها وتنتقل هذه القيود المحاسبية عن طريق الشيك.ومع التوسع في استخدام الشيكات لدى البنوك وانتقال الأموال بين الأفراد عن طريق نقل حساباتهم لدى البنوك في شكل تغيير في شكل القيود المحاسبية لدى البنك بتبديل اسم الدائن ، بدأت تظهر **النقود الائتمانية** ، والتي تتمثل في مديونية أو ائتمان البنك والذي أصبح يقبل في التعامل بين الأفراد . وهكذا فإن مديونية البنك لم تعد مقصورة عليه بل إنها تمتعت بنوع من القبول العام ، بحيث أصبح الأفراد يقبلون التنازل عن السلع والخدمات المعروضة للبيع مقابل الحصول على مديونية البنك التجاري . وهكذا أصبح البنك التجاري خالقا لنوع جديد من النقود وهو **نقود الودائع** أو النقود الإئتمانية . ومع هذا التطور تخلصت النقود نهائيا من كل أثر مادي لتصبح مجرد مديونية أو قيد محاسبي في دفاتر البنك يمثل مديونية البنك .

وهكذا ظهرت النقود في شكلها النهائي وفقا لطبيعتها الحقيقية والتي كانت تختفي — إلى حد ما — مع الأشكال المادية للنقود . النقود ليست شيئا ماديا ، ليست سلعة ، بل هي حق أو مديونية ، ولكنها مديونية من نوع خاص هي مديونية يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يمكن اقتضاؤها من أي فرد في المجتمع يعرض بضاعة للبيع . وهكذا فإن حامل النقود يتمتع بحق في تحويل هذه النقود إلى سلع وخدمات ، ويمكن أن يحصل على حقه هذا من أي فرد يعرض سلعه أو خدماته للبيع . وبذلك فإن المدين النهائي في

حالة النقود هو مدين غير محدد . **النقود حق على الاقتصاد** في مجموعه أو الإنتاج القومي المعروض للبيع . فكل مـالك لكل عنصر من هذا الإنتاج يمثل مدينـا ممكنا أو محتمـلا في مواجهة حـامل النقـود الذي يكـون له الحق في اقتضاء هـذا الحق من أي منتج في الاقتصاد . ولـذلك فإن النقـود دين على الاقتصاد القومي وحق لحاملها في مواجهة هذا الاقتصاد .

ومتـى اتضحت طبيعـة النقود على هـذا الشكل فـإنها تخرج من إطـار السلع أو الإنتاج بصفة عامة لتدخل ضمن قائمة الحقوق أو الأصول المالية، وهـي تتميز عـن غيرها مـن الأصول الماليـة بـأنها تتمتع بقـابلية نهائيـة للتداول، وهذا ما يطلق عليه معنى **السيولة** ، وتقاس سيولة الأصول المالية من أسهم وسندات وغيرها بشكل عـام بمدى قدرتها على التحول إلى نقود . وتتمتع النقود كـأصل مالي بثبات نسبي في القيمـة لأن النقود كما سبق أن أشرنا هي أساس أو مقياس القيمة ، الأمر الذي يتطلب قدرا من الاستقرار في القيمة . ونحـن هنا نتحدث عن الثبـات النسبي لقيمة النقود . ولكـن ذلك لا يمنـع من أن هـذه القيمة قـد تتغير ، بل وقـد تتدهـور بشكل كبير نتيجـة للتضـخم .

قيمة النقود :

إذا كانـت النقود حقـا ماليـا فإن قيمتهـا تتحدد بـالقيمة الاقتصـادية لموضوع هذا الحق . وقد رأينا أن حامل النقود يتمتع بالحق في الحصول على ما يشاء من السلع والخدمات المعروضـة للبيع في الاقتصاد القومي وهو ما يطلق عليه اسم **القوة الشرائية للنقود** . وبذلك تتحدد قيمة هذا الحق بمدى توافر الإنتاج ـ أي السلع والخدمات في الاقتصـاد ـ وبمدى تزاحم أصحاب

الحقوق المماثلة من حـاملي النقود على نفس هذا الإنتاج . وهكذا تـزيد قيمة النقود كلما زاد الإنتاج القومي ، وبالتالي يـزداد ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل هذه النقود . وفي نفس الوقت تقل قيمة النقود كلما زاد حجم المتداول منها نتيجة زيادة مزاحمة أصحاب النقود على نفس الإنتاج . وبعبارة أخرى فإن قيمة النقود ترتبط بالقوة الشرائية للنقود ، أي بما يمكن الحصـول عليه مـن سلع أو خـدمات . وهكـذا فإن قيمـة النقود هـي **قيمة مشتقة** من قوة الاقتصاد وحجم الإنتـاج . ولذلك فإن النقود **تعبير أو رمز** عن الاقتصاد في مجموعه ، فهي حق لصاحبها على الإنتاج القومي المعروض للبيع ، وتتوقف قيمة النقود على ما يحدث في الاقتصاد والإنتاج بصفة عامة. فالحديـث عن قيمة النقـود إنما هو حديث عـن أوضاع الاقتصاد القـومي . وبذلك تختلف قيمـة النقود عن قيمة أي سلعة ، فالحديـث عن قيمة السلعة يعني أننـا نبحث في القيمة النسبيـة ، أي معدل التبادل بين السلعـة والسلع الأخرى ، كل واحدة على حدة . أما الحديث عن قيمة النقود فليس حديثا عن قيمـة النقد بـالنسبة لكـل سلعة على حـدة وإنما بالنسبـة لجميع السلـع والخدمات ، أو قل متوسط أسعارها .

النقود والإنتاج :

سبق أن أشرنـا إلى أن النقود ليست الثـروة وإنما هي حـق عليها ، وأن قيمة النقود مشتقة من حجم الإنتاج وتنوعه ، فهل معنى ذلك أن العبرة فقط بما يحدث في الاقتصاد العينـي من علاقـات إنتاج، وأن النقود وغيرهـا من الأصول المالية عديمة الأهمية بالنسبة للإنتاج والثروة ؟ .

الحقيقة هي عكس ذلك تماما ، فرغم أن النقود ليست هي الثروة ، فإنها مع ذلك ـ مع غيرها من الأصول المالية الأخرى ـ من أهم العناصر التي تساعد على زيادة الثروة والإنتاج . فالإنتاج ـ وما يتولد عنه من ثروة ـ يتوقف إلى حد كبير على عدد من النظم والوسائل الاقتصادية ، وفي مقدمتها نظام النقود والمؤسسات المالية والأصول المالية المختلفة . فقد ساعد وجود هذه النظم والمؤسسات على زيادة القدرة على الإنتاج وتنويعه وتطويره . فكما لاحظ آدم سميث بحق ـ منذ نهاية القرن الثامن عشر ـ وتابعه فى ذلك كبار الاقتصاديين ، تتوقف ثروة الأمم على القدرة على تقسيم العمل،وزيادة حجم الأسواق والمبادلات، وزيادة القدرة على الادخار وإتاحة الفرص أمام المستثمرين والمبدعين لاستخدام المدخرات المتاحة. وفي كل هذا قامت النقود ، وبشكل عام الأصول المالية والمؤسسات النقدية والمالية ، بتوفير الظروف المناسبة لتحقيق هذه الأمور اللازمة لزيادة ثروة الأمم . فتقسيم العمل والمبادلات لا يتحقق بشكل كاف في غياب نظام نقدي ، وكلما تطور شكل النقود وازدادت تحررا انعكس ذلك على زيادة القدرة على تقسيم العمل والمبادلات . فوجود قوة « شرائية عامة » تسمح لكل منتج بأن يتخصص في إنتاج السلعة أو المرحلة الإنتاجية التي يجيدها ويطرحها في السوق مقابل الحصول على النقود التي تمكنه من الحصول على ما يريد من سلع وخدمات معروضة في السوق . كذلك فإن إمكانات الادخار تزداد بشكل كبير كلما توافر للأفراد فرصة للاحتفاظ بقيمة فائض إنتاجهم في شكل قوة شرائية عامة ، وليس مجرد مجموعة محددة من السلع ، وبحيث يتمكنون من استخدام هذه النقود في المستقبل للحصول على احتياجاتهم من السوق من مختلف السلع والخدمات . وبالمثل فإن توافر هذه المدخرات النقدية وتجميعها في المؤسسات النقدية والمالية يضع أمام المستثمرين امكانات

كبيرة لتنفيذ مشروعاتهم استنادا إلى مدخرات الآخرين.ومع نمو الاستثمارات وتزايدها وبالتالي العوائد المترتبة عليها يجد المدخرون مزيدا من الحوافز على زيادة مدخراتهم . وبطبيعة الأحوال ، فإن ازدهار هذه العلاقات لا يتوقف فقط على وجود النقود كأصل مالي ، وإنما لابد أن يندرج ذلك ضمن منظومة كاملة الأصول المالية من أوراق تجارية وأوراق مالية ومع توافر عدد من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة التي تتوسط العلاقة بين المدخرين والمستثمرين . فالنقود لا تقوم بدورها كاملا إذا لم يرتبط ذلك بالعديد من الأوراق التجارية من كمبيالات وسندات إذنية وشيكات . وتزداد الثقة في تداول هذه الأوراق التجارية كلما وجدت مؤسسات مالية وسيطة تتعامل فيها وتعطيها ، بالتالي ، مزيدا من الثقة والاستقرار نتيجة لكبر حجم معاملاتها . بل إننا رأينا أن ظهور النقود نفسه كان تطويرا لهذه الأوراق التجارية التي تقدم إلى البنوك فتعيد إقراضها ـ مع تقديم ضمانها ـ وبها أصبحت نفسها نوعا من النقود .

ولا يقتصر الأمر على الأوراق التجارية ، بل لابد أن تكتمل الصورة بظهور أشكال الأوراق المالية طويلة الأجل من أسهم وسندات ، وغيرها من الأصول المالية . فهذه الأصول المالية تساعد على ظهور المشروعات الكبرى ، في شكل شركات المساهمة وغيرها ، والتي لم يكن من الممكن بدونها تجميع المدخرات الهائلة ، فضلاً عن توفير الفرص الاستثمارية الكبرى للأفكار العظيمة . وقد ارتبط ذلك بظهور أشكال قانونية جديدة للشركات والصناديق والمؤسسات المالية الوسيطة من بنوك وشركات تأمين وصناديق معاشات ، فضلاً عن مختلف أشكال الأوراق المالية . وهكذا فإن الإنتاج والاقتصاد العيني لا يمكن أن ينمو على النحو المراد ما لم يصاحبه تطور

مقابل في الأصول المالية والاقتصاد المالي . على أن النقود وحدها لا تكفي وإنما يجب أن تنظم في منظومة كاملة من الأصول المالية تكملها ويساعد كل شكل منها على تدعيم وتطوير الأشكال الأخرى . ومن هنا أيضا تظهر أهمية النظر إلى النقود باعتبارها أحد ـ ولكن أهم ـ عناصر الأصول المالية . وبالمثل فإن دور البنك المركزي والبنوك التجارية لا يمكن أن يكتمل ما لم ينتظم بدوره ضمن تشكيلة كاملة من المؤسسات المالية .

باستثناء الاقتصاد البدائي ، فإنه لا قيام لاقتصاد حديث متطور ما لم يستند إلى نظام نقدي حديث ومتطور . ووجود هذا الاقتصاد النقدي الحديث رهن باندماجه في قطاع مالي متطور من المؤسسات والأصول المالية المتنوعة . حقا الاقتصاد العيني ـ من إنتاج وثروة ـ هو الأساس ، ولكنه بدون اقتصاد مالي متطور فإنه يصعب ـ أو حتى يستحيل ـ تقدم الاقتصاد العيني.

النقود والزمن :

النشاط الاقتصادي نشاط ممتد بطبيعته في الزمن، فالإنتاج يأخذ فترة حتى تظهر آثاره في السوق . ويعتمد التقدم الاقتصادي كله على الادخار والاستثمار ، وهما من الكميات الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بالنظر إلى الزمن والمستقبل . فالادخار هو امتناع عن الاستهلاك الآن وتأجيله إلى المستقبل ، والاستثمار هو بذل الجهد الآن من أجل الحصول على الثمرة في المستقبل . وهكذا فإن النشاط الاقتصادي وكفاءته يعتمدان على مدى الرشادة في اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بالمستقبل ، وإجراء المقارنة بين

العائدات والأعباء الممتدة عبر فترة من الزمن ، بمقارنة بين الحاضر والمستقبل ، والمقارنة بين فترات متعددة في المستقبل البعيد والقريب .

وقد اكتسب الزمن أهمية خاصة في العصور الحديثة ، وخاصة بعد عصر النهضة والاكتشافات الكبرى ثم الثورة الصناعية . ويرجع ذلك إلى خطورة وأهمية التغييرات التي تلحق بالحياة وبظروف ووسائل الإنتاج وتطور الأوراق . فرغم أن التطور والتغيير من سنن الحياة فإن سرعة التطورات والتغيرات زادت بشكل كبير في العصور الحديثة . فقد تميزت الحضارات القديمة باستقرار كبير وبطء شديد في التطور والتغيير . ولذلك فرغم مرور الوقت لم تحدث تغيرات كبرى لفترات طويلة نسبيا . ومن هنا لم يكن للزمن نفسه الأهمية التي يمثلها الآن . فقد يمر الوقت ولا يختلف الزمن. وليس الأمر كذلك الآن ، **فالزمن هو التغير.**

ومن هنا فقد عرفت مختلف النظم الاقتصادية، وخاصة في العصر الحديث ، أساليب متعددة لقياس **التفضيل الزمني** ، أي مبادلة الحاضر بالمستقبل . فمن يتنازل عن مزايا أو مصالح في الحاضر فهو يتحمل تضحية يقينية ، ولا يمكن أن يعوضها المستقبل الاحتمالي إلا مقابل عوض أو ثمن . وما لم يتوافر معيار للتفضيل الزمني ، فإن الاقتصاد يفتقد أساس المقارنة بين الحاضر والمستقبل ، وبالتالي تفسد قرارات الادخار والاستثمار وهي أساس كل تقدم .

وتلعب النقود دورا أساسيا في الربط بين الحاضر والمستقبل ، وبالتالي توفير وسيلة للمقارنة بين الحاضر والمستقبل أو بين الفترات المختلفة في المستقبل . فالنقود كما أشرنا تعطي صاحبها حقا على الإنتاج القومي ، وهو

حق لا يقتصر على إنتاج محدد بذاته في فترة زمنيــة معروفة ، وإنما هو حق مجرد أو مطلق على الإنتاج القائم أو الإنتاج المستقبل . وتتحول النقود فقط إلى سلع وخدمات عندما يقرر صاحبها استخدامها في الشراء مما هو متاح فى الاقتصاد ســواء في الفترة الحالية أو في المستقبل القــريب أو البعيد . ولــذلك تعتبر النقود بحق حلقة الوصل بين الحاضر والمستقبل.

ثمن النقود :

النقود ليست سلعة ، وعنـدما تكتشف حقيقة النقود بعد تطــور طويل ، فإن الحديث عن ثمن تبادل النقود ليس حديثا عن مبادلة سلعة بسلعة؛ تمرا بتمر ، أو برا ببر ، أو ذهبا بـذهب . فالنقود ليست من المثليـات التي تتبادل فيما بينها ، والتي يصدق عليها قول أرسطــو ، بأن النقود لا تلد . والحديث عن تبادل النقود أو ثمن هذا التبادل يمكن أن يتم عند اختلاف محل التبادل في المكان أو الزمان .

فمن حيـث الاختلاف في المكان ، تتبـادل العملات المختلفــة فيما بينها . فالمعــروف أننا لم نصــل بعد إلى مرحلــة النقود العالميــة ، والنقود الــوطنية المتداولــة تمثل حقا على الاقتصاد الــوطني دون مجاوزة حدوده . فــالجنيه المصري حق أو دين على الاقتصـــاد المصري وبالتالي يتم التعامــل فيه داخل حدود هذا الاقتصاد ، في حين أن الدولار أو الجنيــه الإسـترليني تمثل حقوقا على الاقتصاد الأمــريكي أو البريطــاني . ولذلــك فإن تبــادل الجنيه المصري مقابل الدولار أو الإسترليني هو مبادلة حقوق على الاقتصاد المصري مقابل حقوق على الاقتصـــاد الأمريكي أو البريطــاني . ومن الطبيعي أن يكــون من

حق المتعاملين أن يتفقا على تحديد سعر التبادل بين العملتين في ضوء نظرة كل منهما إلى قوة وطبيعة كل من الاقتصاد المصري والأمريكي والبريطاني . وقد يختلف هذا التقدير بين شخص وآخر كما قد يختلف بين فترة وأخرى . وهذا التبادل بين العملتين ليس تبادلا بين مثليات، فالجنيه المصري تعبير أو رمز عن الاقتصاد المصري المركب ، كما يعبر الدولار أو الإسترليني عن الاقتصاد الأمريكي أو البريطاني . ومن الواضح أنه لا يمكن القول بأن هذه العملات تعتبر مثليات يقوم كل منها مقام الآخر. ولذلك فإن تبادل العملات المختلفة ليس تعاملا في مثليات وبالتالي يخضع سعر هذا التبادل للتقدير ويعرف التقلبات . وهذا هو ما يعرف باسم **سعر الصرف**.

وبالمثل فإن تبادل النقود مع بعضها قد يكون في الزمان أيضاً . وفي هذه الحالة فإن مبادلة النقود إنما هي مبادلة زمن بزمن ، مقايضة حق على الاقتصاد القومي الآن ، بحق على الاقتصاد القومي غدا أو بعد غد . وقد يكونان شيئين مختلفين تماما من حيث حجم الإنتاج وتنوعه والقوة الشرائية لوحدة النقد . ومن هنا أيضا فإن الحديث عن ثمن النقود هو حديث عن ثمن الزمن أو هو تعبير عن التفضيل الزمني . وهذا هو **سعر الفائدة** . فمن يتنازل عن قدر من النقود الآن لا يتنازل عن سلعة أو سلع محددة ، وإنما هو يتنازل عن حق أو سهم في الإنتاج القومي المتاح حاليا . وعندما يسترد نقوده في المستقبل فإنه لا يسترد سلعا أو خدمة تنازل عنها لفترة ، وإنما يسترد حقا على الإنتاج القومي أو سهما فيه في فترة زمنية لاحقة . وقد يحدث خلال هذه الفترة من تغيرات على الإنتاج القومي ما يجعله يتقدم وينمو، أو ما قد يعرضه لمشاكل فيتراجع أو يتدهور ، وكلها مخاطر واحتمالات . ومن الطبيعي أن يتوقع أن يعوض عن تحمله لبعض هذه المخاطر أو يشارك بنصيب في التقدم العام الذي صاحب الإنتاج القومي عند

الانتقال من فترة إلى أخرى . وكما لا يستحم الإنسان في نفس النهر مرتين لاستمرار تدفق المياه وتغيرها ، فإن من يسترد نقوده لا يسترد نفس الشيء ، وإنما يتعلق حقه باقتصاد وإنتاج جديدين ، وبالتالي فمن حقه أن يتفق على شروط المبادلة بما في ذلك حقه في استيفاء ثمن لنقوده القديمة والتي يستبدلها بنقود جديدة ترتبط باقتصاد جديد وزمن آخر . فمبادلة النقود ليست مبادلة بين المثليات ، بل هي مبادلة بين حقوق على اقتصاديات مختلفة ، ولابد لهذه المبادلة من معدل للتبادل أو ثمن . وهذا هو سعر الفائدة أو سعر الخصم ، وهو ثمن النقود .

والله أعلم ..

فهــرس

رقم الإيداع ٩١٥٠ / ٩٨
الترقيم الدولى I.S.B.N.977 - 01 - 5801 - 1

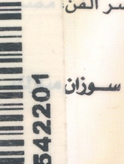
مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



ومازال نهر العطاء يتدفق، تتفجر منه ينابيع المعرفة والحكمة من خلال إبداعات رواد النهضة الفكرية المصرية وتواصلهم جيلاً بعد جيل - ومازلنا نتشبث بنور المعرفة حقاً لكل إنسان ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

شبَّت التجربة المصرية «القراءة للجميع» عن الطوق ودخلت «مكتبه الأسرة» عامها الخامس يشع نورها ليضىء النفوس ويثرى الوجدان بكتاب فى متناول الجميع ويشهد العالم للتجربة المصرية بالتألق والجدية وتعتمدها هيئة اليونسكو تجربة رائدة تحتذى فى كل العالم الثالث، ومازلت أحلم بالمزيد من لآلىء الإبداع الفكرى والأدبى والعلمى تترسخ فى وجدان أهلى وعشيرتى أبناء وطنى مصر المحروسة، مصر الفن، مصر التاريخ، مصر العلم والفكر والحضارة.

سوزان مبارك



جمعية الرعاية المتكاملة

مكتبة الأسرة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

بسعر رمزى

جنيه ونصف

